وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة محمد خيضر بسكرة

كـــلية العلـــوم الإنســـــــانية والإجـــتماعية– قطب شتمة –

قسم العلوم الإنسانية

شعبة التاريخ

عنوان المذكرة

# جهود تركيا للانضمام إلى الإتحاد الأوروبي

# (1986 ـــ 2013)

مذكرة تخرج مكملة لنيل شهادة الماستر تخصص تاريخ معاصر

إعداد الطالب:

الصادق رتيمة

إشراف الأستاذ:

نصر الدين مصمودي

السنة الجامعية 2016/2015م .1438/1437ه

بسم الله الرحمن الرحيم

# الإهداء

اهدي هذا العمل الى الوالدين الكريمين أطال الله في عمرها و رزقنا برهما أبي **عبد الحفيظ. أُمي أُم السّعد رتيمة.**

الى أشقائي: فاروق. لخضر. ياسين. سيف الدين.

الى شقيقتاي.

الى كل الأصدقاء الى زملاء الدفعة الى الذين لن تكفي صفحة الإهداء لذكرهم.

الى كل من مررت عليهم من معلمين وأساتذة طوال مشواري الدراسي.

أُهدي عملي.

الصادق

# شكر وعرفان

أتوجه بالشكر الجزيل الى أستاذي المشرف: **نصر الدين مصمودي** على كل ما قدمه لي من توجيهات وتصويبات طول فترة انجاز هذه المذكرة متمنيا له المزيد من النجاحات في مشواره العلمي.

واشكر أساتذتي الذين لم يبخلوا علي بالنصائح والتوجيهات الأستاذ: **جدو فؤاد**. الأستاذ: **كمال مسعودي**. الأستاذ: **السعيد بوعافية**. الأستاذة : **مغنية غرداين**.

اشكر عمال المكتبات الذين وفروا لي تسهيلات في سبيل الوصول الى المراجع في كل من مكتبة العلوم السياسية بجامعة قاصدي مرباح ورقلة. مكتبة العلوم السياسية بجامعة محمد خيضر بسكرة. مكتبة العلوم السياسية بجامعة على منجلي قسنطينة.

كما لا يفوتني أن اشكر اللجنة العلمية لقسم العلوم الإنسانية ورئاسة القسم وعلى رأسهما الأستاذ الدكتور: **أجقو علي**. والدكتور: **بالقاسم ميسوم**.

أشكر كل من قدم لي يد المساعدة من زملاء وأصدقاء. **شكرا.**

**الصادق**

# مـــــقـــــدمـــــة

## مقدمة

يعد الإتحاد الأوروبي أنموذجا للتكتلات الاقتصادية والسياسية في العالم نتيجة لوجود تنظيمات هيكلية ومؤسساتية قوية تسهر على تحقيق تطلعات وأهداف المجموعة، ظلت لسنوات طويلة تهدف العديد من الدول الانضمام إليها. وهي العضوية التي سعت تركيا للحصول عليها وبذلت جهودا للوصول إليها عبر مراحل طويلة.

فتوجه تركيا للانضمام الى الإتحاد الأوروبي ليس بجديد عن دولة عرفت في تاريخيها الحديث ربطا لعلاقاتها مع أوروبا منذ تأسيس الجمهورية في عهد مصطفى كمال أتاتورك 1923، الذي أعلن عن إلغاء الخلافة وقام بتكريس العلمانية متأثرا بالأنظمة السياسية التي كانت منتشرة في أوروبا بعد الثورة الفرنسية، وفي المقابل تخلت عن مورثوها الحضاري وقطعت علاقاتها مع العالم الإسلامي.

والذي تكرس من خلال استبدال حروف كتابة اللغة التركية من الحروف العربية إلى اللاتينية، بالإضافة إلى الدور الذي شغلته المؤسسة العسكرية في الدفاع عن العلمانية وفق ما نص عليه الدستور التركي، قاطعة بذلك الطريق أمام الأصوات التي كانت تعارض هذا التوجه الذي تعزز بانضمام تركيا إلى الحلف الأطلسي سنة 1953 لمواجهة التمدد الشيوعي السوفياتي.

وقد عولت تركيا على عضويتها في الحلف للانضمام إلى الاتحاد الأوروبي وعلى المميزات التي يتمتع بها موقعها بالنسبة إلى الاقتصاد الأوروبي، وما تمتلكه تركيا من روابط تاريخية مع دول عديدة ظل الاتحاد يهدف إلى تعزيز علاقاته معها في كل من البلقان و الشرق الأوسط والقوقاز، وهي عوامل كان من المفترض أن تحفز قبول عضويتها إلا أنها واجهت تحديات عديدة في سبيل الحصول عليها متعلقة بمتغيرات عديدة، سيتم معالجتها من خلال هذه الدراسة المسومة بـــ: جهود تركيا للانضمام الى الاتحاد الأوروبي (1986-2013).

**أهمية الموضوع**

تبرز أهمية الدراسة في أنها تتناول تأثير شروط العضوية في الاتحاد الأوربي على الأوضاع في تركيا بالإضافة إلى الجهود التي بذلتها في سبيل الوصول إلى تحقيقها جراء تبنيها لاصلاحات داخلية تتعلق بتعزيز قيم الديمقراطية وحقوق الإنسان وتطوير الاقتصاد بالإضافة إلى الجهود الدبلوماسية في سبيل كسب التأييد الدولي والأوروبي لملف ترشحها وتجاوز معوقات انضمامها الى الإتحاد الأوروبي.

**أسباب اختيار الموضوع**

هناك مجموعة من أسباب أدت بنا إلى اختيار دراسة هذا الموضوع و فحص جوانبه المختلفة، وهي مقسمة بين أسباب ذاتية و أخرى موضوعية.

**الأسباب الذّاتية:**

ـــــــــــ الرغبة في الوصول إلى معرفة الأسباب والعراقيل التي حالت دون حصول تركيا على عضوية في الاتحاد الأوربي.

ـــــــــــ طبيعة العلاقة التاريخية التي تربط الجزائر مع تركيا في عهد الدولة العثمانية.

**الأسباب الموضوعية:**

ـــــــــــ ارتباط الموضوع بدولة تختلف حضاريا ودينيا عن الاتحاد الأوروبي وتبحث لنفسها عن عضوية فيه.

ـــــــــــ قلة الدراسات التاريخية التي تناولت الموضوع والتي اقتصرت في اغلبها على الدراسات السياسية.

ـــــــــــ توجيه طلبة التاريخ المعاصر لدراسة مواضيع التكتلات والتحالفات الإقليمية وإبراز أهميتها بالنسبة للمجتمعات المعاصرة.

ـــــــــــ حصول دول في شرق أوروبا على عضوية في الاتحاد الأوربي بخلاف تركيا التي رفض طلبها للعضوية رغم تفوقها عنها في العديد المجالات.

**أهداف الدراسة:**

نهدف من خلال الدراسة للوصول إلى:

- معرفة طبيعة الجهود والإصلاحات التي تبنتها تركيا كخيار فرضته شروط العضوية في الاتحاد الأوربي.
- محاولة معرفة أسباب تخوف دول الاتحاد الأوربي من انضمام تركيا.
- التعرف على العراقيل التي واجهت تركيا للحصول على عضوية في الاتحاد الأوروبي.
- التوصل إلى معرفة ما استفادت منه تركيا خلال المحاولات المتكررة للانضمام إلى الاتحاد الأوروبي.

**الإشكالية الرئيسية:**

تهدف الإشكالية إلى الوصول إلى معرفة مختلف التحولات التي عرفتها تركيا في سعيها لتحقيق معايير العضوية في الاتحاد الأوروبي، بالإضافة إلى معرفة الجهود التي بذلتها من اجل تذليل العقبات التي ضلت تحول بينها وبين الحصول على عضوية.

وهو ما جاء في الطرح التالي:

ما المساعي التي بذلتها تركيا للحصول على عضوية في الاتحاد الأوروبي ؟

**الأسئلة الفرعية:**

1ـــــ ما هي مراحل التي مرت بها مسيرة تركيا للانضمام إلى الاتحاد الأوربي؟

2ـــــ ما هي ابرز الإصلاحات التي تبنتها تركيا من اجل الحصول على عضوية في الاتحاد الأوربي؟

3ـــــ كيف تعاملت تركيا مع العراقيل التي وقفت أمام عضويتها في الاتحاد الأوربي؟

**مناهج الدراسة:**

تم الاعتماد على المنهج التاريخي من خلال تتبع التطور الكرونولوجي لمسيرة تركيا للانضمام إلى الاتحاد الأوروبي و في تناول الأسباب التي عرقلت عضويها مثل تناول القضية الكردية و تطورها في تركيا، وعلى المنهج المقارن لتوضيح مختلف التغيرات التي عرفتها تركيا في سعيها لاستيفاء معايير العضوية من تعديلات قانونية و تحييد للمؤسسة العسكرية.

كما اعتمت على بعض المناهج كمعايير مساعد لتغطية عناصر البحث مثل المنهج الإحصائي في تناول موضوع اثر الوزن الديموغرافي لتركيا على عضويتها في الاتحاد، بالإضافة إلى بعض مؤشرات تطور الاقتصاد التركي.

**الدراسات السابقة**

تعد الدراسات السابقة الإطار الذي تستند عليها دراسة الباحث وتوضيح جوانبه المختلفة التي كانت في مجملها دراسات سياسة تتناول العلاقة بين تركيا والاتحاد الأوروبي. من بينها:

1-دراسة عمر لقمان النعيمي: **تركيا و الاتحاد الأوروبي دراسة لمسيرة للانضمام.** الإمارات: مركز الإمارات للدراسات و البحوث الإستراتيجية.2007. يتناول فيها التطور الكرونولوجي لأهم المحطات التي مرت بها عضوية تركيا في الاتحاد الأوروبي و

ودوافع ذلك وبعض المواقف الأوروبية منها، بالإضافة إلى ما يمكن أن يستفيد منه كلا الطرفين في حالة حصول تركيا على العضوية.

2-دراسة حسين طلال مقلد: "**تركيا و الإتحاد الأوروبي بين العضوية والشراكة**". ***مجلة الكلية الاقتصادية و القانونية***. سوريا: 2010، مجلد 26، العدد الأول. تناول فيها ابرز محطات المحاولات التركية للانضمام إلى الاتحاد الأوروبي مركزا على فترة حزب العدالة والتنمية وعلى الإصلاحات التي تبنتها تركيا من اجل الوصول إلى مسعى الانضمام من تحقيق لمعايير كوبنهاغن، واهم ما حملته هذه الدراسة هو تأثير البعد الحضاري و الديموغرافي لتركيا في عضويتها في الاتحاد الأوروبي و الذي يربطه أساسا بالعامل الديني.

3-دراسة حيدر محمود جاسم: **واقع السياسة الخارجية التركية حيال الاتحاد الأوروبي ومستقبلها** ، (رسالة ماجستير) تخصص علوم سياسية. غزة فلسطين. كلية الأدب و العلوم جامعة الشرق الأوسط. 2013-2014. تضمنت الدور الذي يمكن أن تؤديه تركيا من وساطة بين الحضارة الشرقية و الغربية من خلال العضوية في الاتحاد الأوروبي، وتشمل مواقف الدول الأوروبية من عضويتها في الاتحاد بين مؤيدة و معارضة كما تعطي رؤية مستقبلية لتطور العالقات بينهما.

**شرح الخطة**

و للإجابة على الإشكالية المطروحة و الوصول إلى حلول للأسئلة التي تضمنتها تم تقسيم خطة البحث إلى مقدمة و ثالثة فصول وخاتمة مذيلة بمجموعة من الملاحق وقائمة بيبليوغرافية للمراجع المعتمدة.

مقدمة: أوردنا فيها تقديما للموضوع وأهمية الدراسة وأسباب اختيار الموضوع وأهداف الدراسة وطرح للإشكالية و بالإضافة إلى الدراسات السابقة و أهم المراجع المعتمدة.

**الفصل الأول:** حمل عنوان الإطار ألمفاهيمي للموضوع مقسم إلى مبحثين الأول بعنوان معطيات عامة عن تركيا ركزنا فيه على بدايات توجه الجمهورية التركية إلى الغرب في عهد كمال أتاتورك، وعلى أهمية موقعها بالنسبة إلى أوروبا والمكونات الاجتماعية للسكان في تركيا بالإضافة إلى جانب من تطور الاقتصاد التركي، أما المبحث الثاني فقد جاء بعنوان معطيات عامة عن الاتحاد الأوروبي تناولنا فيه الجذور التاريخية لفكرة الوحدة الأوروبية مبرزين دور الديانة المسيحية والخطر الخارجي في تكونها، و مراحل تطور الاتحاد الأوروبي منذ معاهدة تأسيس جماعة الحديد والصلب إلى معاهدة مستريخت والتعريف بدور مؤسساته المختلفة والتوسع الذي عرفه في عدد العضويات إلى غاية سنة 2013.

**الفصل الثاني:** عنون بالمحاولات التركية للانضمام الى الاتحاد الأوروبي مقسم إلى ثلاث مباحث الأول جاء بعنوان المحاولات التركية للانضمام في فترة الحرب الباردة التي تعامل أثناءها الاتحاد مع تركيا بأسلوب يختلف عن الفترة التي تلتها، تناولنا فيه أهم المحطات التي عرفتها المرحلة منذ اتفاقية أنقرة إلى غاية رفض المجموعة الأوروبية لأول طلب تقدمت به تركيا للحصول على العضوية سنة 1989 موردين أهم الأسباب التي كانت وراء هذا الرفض، من سيطرة للمؤسسة العسكرية على الحياة العامة في تركيا بعد الانقلابات التي قامت بها و نتائجها التي انعكست بالسلب على وضعية الاقتصاد الذي عرف أزمات حادة في نفس الفترة و من تضييق لحرية التعبير وقمع لحقوق الإنسان، أما المبحث الثاني قد جاء بعنوان محاولات الانضمام من 1992 إلى 2002 تناولنا فيه الشروط الجديدة للعضوية في الاتحاد فيم اصطلح عليه بمعايير كوبنهاغن، واهم الجهود التي بذلتها تركيا للحصول على العضوية إلى غاية سنة 2002 بالإضافة إلى دور الدبلوماسية التركية في الضغط على القمم التي عقدها الاتحاد الأوروبي والإصلاحات التي تبنتها تركيا بغية استفاء المعايير، أما المبحث الثالث فقد جاء بعنوان المفاوضات في عهد حزب العدالة والتنمية، تناولنا فيه أهم ما حقق في هذه الفترة من إنجاز في سبيل العضوية وهو دخول تركيا في

مفاوضات مع الاتحاد الأوروبي ابتدءا من سنة 2005 إلى غاية سنة 2013 وما تم فتحه من فصول التفاوض، بالإضافة إلى أهم الإصلاحات التي تبناها الحزب.

**الفصل الثالث:** جاء بعنوان معيقات انضمام تركيا إلى الاتحاد الأوروبي مقسما إلى ثلاث مباحث الأول بعنوان القضايا العالقة أمام تركيا للانضمام لاتحاد الأوروبي، وهي القضايا التي كثيرا ما اشترط الاتحاد الأوروبي تسويتها لحصولها على العضوية، و تطرقنا خلالها إلى أهم الجهود التي بذلتها في سبيل الوصول إلى حلها، وتناولنا في المبحث الثاني الذي عنون بالمواقف المتصلبة اتجاه عضوية تركيا في الاتحاد الأوروبي وهي مواقف لدول أعضاء في الاتحاد حاولنا إرجاعها إلى أسبابها، والتي يعني اعتراض دولة واحدة منها إلى فشل تركيا في الانضمام، وفق ما جاء في نص المادة رقم (49) من معاهدة مستريخت، حاولت تركيا تغييرها من خلال الاستفادة من الوساطة الأمريكية الداعمة لعضويتها، كما تناولنا في المبحث الأخير الذي جاء بعنوان الإرث الحضاري والثقل السكاني في عضوية تركيا، تطرقنا فيه إلى الموروث التاريخي لتركيا من عداء بين الدولة العثمانية والدول الأوروبية لا زالت تحمله شعوب الاتحاد الأوروبي، بالإضافة إلى الاختلاف الديني الذي يعد العامل الأكثر حساسية في عضوية تركيا أما الحجم السكاني لتركيا وما يترتب عنه من تغيرات في مؤسسات الاتحاد التي ستستحوذ تركيا بفضله على اكبر عدد من الممثلين داخلها وهو ما لا تستسيغه الدول الكبرى في الاتحاد بالإضافة إلى التكاليف الباهظة التي سيتحملها الاتحاد من مساعدات اقتصادية لتركيا من اجل الحد من هجرة العمالة التركية إلى دول الإتحاد و التي لن تكون مقيدة في حال حصول تركيا على عضوية.

**خاتمة** تضمنت الاستنتاجات المتوصل اليها.

**أهم المراجع المعتمدة:**

تم الاعتماد في معالجة الموضوع على مجموعة من المراجع والتي كانت من بينها:

1ـــــ كتاب احمد داوود أغلو: **العمق الاستراتيجي "موقع تركيا ودورها في الساحة الدولية"** يتناول فيه الكاتب الأهمية الجيواستراتجية التي تتمتع بها تركيا ووزنها في الساحة الإقليمية فيما يسميه بالمناطق البرية والبحرية والقارية القريبة منها والتي تستند إلى العلاقة التاريخية وتستطيع من خلالها أن تؤدي دورا محوريا بين هذه المناطق من جهة، ودور الجسر الحضاري بين الشرق الإسلامي والغرب المسيحي من جهة أخرى، والذي اعتمدنا عليه في التأكيد على أهمية موقع تركيا ودور البعد الحضاري في عرقلة جهود تركيا للانضمام إلى التحاد الأوروبي، وما يعاب على هذا المرجع عدم التسلسل والربط في تناول الأحداث وضبط تواريخها وهو ما نرجعه إلى طبيعة تخصصه.

2 ـــــــ هاينتس كرامر: **تركيا المتغيرة تبحث عن ثوب جديدة** يتناول فيه الكاتب الخيارات التي تتمتع بها تركيا في الساحة الإقليمية بعد انهيار الاتحاد السوفياتي، ويعطي في جزءه المهم بالنسبة للدراسة الأسباب التي جعلت العلاقات تتوتر بين تركيا و الاتحاد الأوروبي في فترات مختلفة من قضايا خاصة منها الأزمة القبرصية و علاقة بين تركيا و اليونان، بالإضافة الى ربطه بين الأوضاع في تركيا ورفض طلب الاتحاد الأوروبي لعضويتها خاصة سنة 1989 ويبرز أهم الإصلاحات التي تبنتها تركيا بعد هذا التاريخ في سبيل الحصول على عضوية مركزا في ذلك على تراجع دور المؤسسة العسكرية في الحياة السياسية، إلا أن هذا الكتاب يركز على بعض القضايا دون غيرها في علاقات تركيا مع الاتحاد الأوروبي.

3- محمد ياسر خضير الغريري: **الدور الأمريكي في عضوية تركيا في الاتحاد الأوروبي 1993-2010** والذي هو في الأصل عنوان لأطروحة دكتوراه، يتناول فيه تطور العلاقات التركية الأوروبية و التركية الأمريكية والدور الأمريكي في العلاقة بين تركيا و الاتحاد الأوروبي ويعطي في أخر صفحاته النظرة المستقبلية لتطور العلاقات التركية الأوروبية، وما يمكن أن نقوله عنه هو انه كتاب منظم ودقيق في طرحه وفي ضبط التواريخ بالإضافة

إلى أسلوبه التحليلي كما انه يعتمد على مجموعة من الجداول التوضيحية والتي اعتمدنا عليها كملاحق توضيحية لإثراء البحث.

5- كتاب كاظم تورال: **التحول الديمقراطي في تركيا** وهو عبارة عن مقالات مختلفة لمجموعة من المفكرين الأتراك مترجمة إلى العربية، تتناول مختلف الإصلاحات التي تبنتها الحكومات التركية المتعاقبة في مجال تكريس الديمقراطية وحقوق الإنسان و حرية التعبير، في إطار السعي للحصول على العضوية كاملة في الاتحاد الأوروبي.

**6**- كتاب محمد نو الدين **تركيا الجمهورية الحائرة** الذي اعتمدنا عليه في تناول تاريخ تأسيس الجمهورية التركية ونتائجها وفي دراسة موضوع القضية القبرصية و الأرمينية، و موقف الإتحاد الأوروبي منهما بالإضافة الى تطور العلاقة بين تركيا و اليونان والتي يعتبرها أكبر عائق يقف في وجه تركيا للحصول على عضوية في الإتحاد الأوروبي.

# الفصل الأول: الإطار المفاهيمي للموضوع.

## المبحث الأول: معطيات عامة عن تركيا.

## المبحث الثاني: معطيات عامة عن الإتحاد الأوروبي.

## الفصل الأول: الإطار المفاهيمي للموضوع

كانت نتائج الحرب العالمية الأولى وخيمة على الدولة العثمانية حيث أدت إلى خسارتها لمناطق شاسعة وانحصارها في شبه جزيرة الأناضول*، التي حملت تسميتها الجديدة تركيا من وجود غالبية سكانية تركية في المنطقة التي تتمتع بأهمية جيواستراجية بالنسبة للمناطق المجاورة وللعالم، كما أدت التحولات التي شهدتها تركيا من تبنيها لنظام علماني** يستمد تشريعاته من الحضارة الغربية، واستمرارها في التوجه نحو الغرب مع تعاقب الحكومات المتتالية و التي كللت في السنوات الأولى للحرب الباردة بانضمامها إلى الحلف الأطلسي، وبتأسيس المجموعة الأوروبية عملت على الانضمام إلى مؤسساتها وهو ما استمر بعد إعلان تأسيس الاتحاد الأوروبي الذي عرف تطورا في هياكله المؤسساتية وتوسعا من حيث عدد العضويان ، وهو ما سنحاول دراسته من خلال هذا الفصل.

### المبحث الأول: معطيات عامة عن تركيا

#### المطلب الأول: تأسيس الجمهورية التركية

**1-الحركة الكمالية ودورها في قيام الجمهورية**

بعد هزيمة الدولة العثمانية وحلفائها ألمانيا والنمسا في الحرب العالمية الأولى ( 1914- 1918) أمام قوات الوفاق ( بريطانيا، فرنسا، روسيا، إيطاليا) ثم إرغامها على التنازل على ممتلكاتها خارج أسيا الصغرى في كل من البلقان الذي تحولت شعوبه إلى قوميات جديدة.[1]

---

* شبه جزيرة تقع في غرب أسيا تشمل معظم الأراضي التركية وتعرف أيضا بسم أسيا الصغرى.انظر: ***المنجد في اللغة والأعلام***. ط 34. بيروت لبنان: دار المشرق.(د ت). ص.72.

** اعتبرت العلمانية التركية (LAIKIK) و هي الاشتقاق التركي من كلمة (LAICITE) من الفرنسية وهي من المبادئ المؤسسة للجمهورية و التي تعرف بأنها الفصل بين الدين و الدولة في المجال العام مثلما هو في فرنسا، غير أن العلمانية في تركيا أصبحت تعني قيام الدولة بفرض قراءة معينة للإسلام، وهي القراءة الكمالية ويتم ذلك بدعمها بالمال العام مما أدى إلى تناقضات غير قابلة للحل: للاطلاع أكثر ***انظر:*** أو كتم، اكرم ( تر). مجدي، مصطفى الجمال (تح). الدوسقي، عاصم . ***تركيا الأمة الغاضبة***.( د ب): Zbooks. 2011.

[1]-أو كتم، اكرم. ***المرجع نفسه*** . ص.09.

أما بلاد المشرق العربي فقد تم تقسيمها بين فرنسا وبريطانيا من خلال بما اصطلح عليه بالانتداب حيث سيطرت فرنسا على كل من سوريا وجبل لبنان بينما سيطرت بريطانيا على العراق والأردن.[1]

بالإضافة إلى كل هذا تعرضت الأراضي العثمانية في آسيا الصغرى إلى هجوم يوناني بدعم كل من بريطاني فرنسا، الأمر الذي أدى إلى ظهور حركات جديدة تدافع عن بقاء كيان الدولة قادها مصطفى كمال باشا ( أتاتورك)* حيث ظهر كرجل سياسي وعسكري تمكن من قيادة المقاومة. [2]

بعد ذلك بدأ أتاتورك يعقد مجموعة من المؤتمرات من اجل وضع نظام للاستقلال والتي كان من بينها مؤتمر أرضيوم 1919 الذي نص على محاربة المحتلين اليونان و فرنسا و بريطانيا، ثم مؤتمر " سيوان" في سبتمبر 1919، والذي أقر أهداف مؤتمر أرضيوم ليقوم بعد ذلك بحشد القوات الشعبية لمواجهة القوات الانجليزية والفرنسية،[3] وبعد أن قام السلطان بالتفاوض مع بريطانيا وفرنسا وإيطاليا والتوقيع على معاهدة سيفر**

---

[1]–منسي، محمود صالح. ***المشرق العربي المعاصر***. (د ب). (د ن). 1990. ص. 11.

* أتاتورك بالتركية وتعني أبو الأتراك (1881– 1928) قائد تركي وزعيم الحرب الوطني ومؤسس الجمهورية التركية واول ئيس لها (1922– 1934) بعد أن اخرج القوات الفرنسية و الانجليزية و اليونانية و الايطالية من تركيا، ألغى الخلافة وعرف فترت حكمه تعديلات على المستوى الديني و الاجتماعي و الثقافي، استمر في حكم تركيا حتى وفاته. انظر: السيد صالح، فؤاد. ***معجم ألقاب السياسيين في التاريخ العربي و الإسلامي***. بيروت لبنان: مكتبة حسين العصرية للطباعة و النشر و التوزيع. 2011. ص. 29.

[2]–الزين، مصطفى. ***ذنب الأناضول***. لندن: رياض الريس للكتب والنشر.1991. ص. 90.

[3]– ***المرجع نفسه***. ص. 91.

** معاهدة سفر: وقعت في 10 أوت 1920 بين الدولة العثمانية ودول الوفاق جاءت بنودها مجحفة في حق الدولة العثمانية وهي كالتالي:

1– جعل أزمير تابعة للدولة العثمانية مع الإبقاء على حامية يونانية فيها. 2– قيام حكومة كردية في الولايات الجنوبية الشرقية. 3– لكل عثماني حق التحول إلى رعاية إحدى الدول الحليفة. 4– لكل خريج من مدرسة أجنبية حق العمل في الدولة سواء عثمانيا أو من رعايا الدول الحليفة.5– للأقليات الدينية حق إنشاء المدارس والمعابد ومؤسسات دون تدخل الدولة6– للحلفاء حق وضع قرارات تأمين الأقليات العنصرية والدينية.7– تكوين لجنة إيطالية فرنسية بريطانية، لتنظيم

قام أتاتورك باستعمالها ضده لأن بنودها مجحفة، وهي الضغوط التي أدت إلى رفضها وعدم الاعتراف بها، وكتحدي للأطراف الموقعة لها قام الخليفة بدعم الحركة الاستقلالية بقيادة كمال أتاتورك وفي نوفمبر 1922 قام أتاتورك بإصدار فتوى لخلع وحيد الدين السلطان العثماني في تلك الفترة وتعيين بدله السلطان عبد المجيد، مؤكد في نفس اللحظة على أن منصب السلطان هو منصب رمزي وأن الحكم في يد المواطن التركي، ليتولى بعد ذلك رئاسة الحكومة التي أرسلت وفدا في يوليو 1923 ليتم توقيع على معاهدة لوزان مع مجموعة الدول الأوروبية والتي تمخض عن عنها الآتي: [1]

1-إعادة جميع ولاية أدرنه إلى الدولة.

2- إجلاء المناطق المحتلة من الأناضول.

3- القضاء على النفوذ الأجنبي.

4- إلغاء مشاريع الرقابة والتدخل المالي ( والذي نصت عليه معاهدة سفر سابقة).

5- إعادة بعض جزر، البحر الأبيض المتوسط إلى الدولة.

وتعتبر معاهدة لوزان نصرا بالنسبة للحركة الكمالية الاستقلالية.

**2- أول جمهورية لتركيا**

يعد جلاء القوات الأوروبية أعلن أتاتورك للصحافة أن خطوات إصلاح وتجديد تركيا لم تكتمل وأنه من الخطأ الزعم بأن التطور الدستوري وصل لنهايته ومن الضروري إصلاح وتعديل الدستور وانه يجب أن تكون لتركيا حكومة جمهورية، ثم دعا مقربيه إلى إعلان قيام الجمهورية طالبا تأييدهم وهو ما جاء في خطابه ( **لقد حان الوقت لنضع جدا لهذه المهزلة " غدا" سوف نعلن قيام النظام الجمهوري).** [2]

---

= = مالية الدولة. 8- منع الدولة من وضح استحكامات عسكرية. 9- عدم إلغاء الامتيازات الأجنبية التي أعلنتها الدولة أثناء الحرب **ينظر:** الزين، مصطفى: ***مرجع سابق***. ص ص 90- 91.

[1]- ***المرجع نفسه***.ص. 91- 93.

[2]-.***المرجع نفسه*** ص. 93.

و تمت المصادقة على قرار إنشاءها في 29 أكتوبر 1923 بعد التصويت من طرف المجلس الوطني حيث وافق عليه 158 عضوا من 287 بينما امتنع البقية عن التصويت. والذي نص أن يكون نظام الحكم جمهوري يتولى أتاتورك بعدها هذا القرار رئاسة مجلس الوزراء و ورئاسة المجلس الوطني و رئاسة الجمهورية التي تخول له أن يختار الوزراء وأعضاء المجلس وبهذا يكون قد تفرد بكامل الصلاحيات لإدارة البلاد من خلال تحكمه في أجهزة الدولة بالإضافة إلى الجيش الذي كان مواليا له، ولم يلبث أن أعطى أتاتورك عصمة أينونو رئاسة الوزراء في أول حكومة للجمهورية[1].

**3- تبعات تشكل الجمهورية**

أول ما أقام به أتاتورك بعد تأسيس الجمهورية هو قرار إلغاء الخلافة وإصدار قانون العلمانية، وهو ما عبر بالقول **(...وانه تم تصفية الدستور من خلال إخراج المادة القائلة إن الإسلام دين الدولة وهو بمثابة لبس التاج في المراسيم وهو انتصار لدعاوينا الأساسية...)** ثم توجه أتاتورك إلى فرض نمط من اللباس الغربي على المواطن التركي خاصة الموظفين الذين دعاهم إلى لبس القبعة الغربية، والدعوة إلى لبس اللباس الأوروبي والتخلي عن الطربوش الذي يمثل التخلف و الحجاب الذي لا يعبر عن المدينة داعيا إلى الغرب الذي يرى فيه رمز التحضر والرقي. [2]

كما أن الجمهورية أحيت النزعة القومية التركية المبنية على الأساس العنصري من خلال العمل على تتريك الأقليات داخل تركيا من عرب وأكراد ودروز وأرمن... المنتشرين داخل تركيا[3].

واستكمالا لما كان يقوم بهي أتاتورك قام باتخاذ التقويم الغربي بدلا للهجري وجعله رسميا في 1925 ثم بدأت تظهر ترجمات للقرآن بالتركية، وبدأ يرفع الأذان باللغة

---

[1]-الزين، مصطفى. ***مرجع سابق***. ص. 94.

[2]- ***المرجع نفسه***. ص. 99.

[3]- أو كتم، أكرم. ***مرجع سابق***. ص. 11.

التركية كما تم إصدار قرار بإلغاء الوزارة الأوقات ووزارة الشريعة واستبدال القانون ومجلة الأحكام العدلية بالقانون السويسري. [1]

توجيه الأتراك إلى الغرب وذلك بتغيير الحروف الأبجدية للغة التركية من العربية الى اللاتينية، بغية تحقيق الهداف التالية: [2]

1- العمل على تغريب تركيا من خلال ربطها بالثقافة الأوروبية.

2- فصل الأتراك على ماضيهم الإسلامي العثماني من خلال إبعادهم عن تاريخهم الذي هو مكتوب باللغة العربية.

3- قطع الصلة بين الأتراك والقرآن الكريم.

4- إبعاد الأتراك عن التعليم الإسلامي ولتنفيذ هذا القرار قام بإلغاء التعليم العثماني ( التعليم الشرعي) واستبداله بالمناهج الغربية وإلغاء مدارس الوعظ والإرشاد، ومراقبة التعليم الإسلامي بإنشاء جامعة إسلامية تحت رقابة الدولة.

**المطلب الثاني: موقع تركيا وأهميته**

**1- موقع تركيا:** تقع تركيا في الطرف الشمالي الشرقي للبحر الأبيض المتوسط وجنوب شرق أوروبا، يقع الجزء الأكبر من مساحتها (الأناضول) في قارة آسيا بما نسبته 97% من مساحتها الإجمالية المقدرة بـــ 779452 كلم$^2$، وجزء منها يقع في قارة أوروبا تراقيا الشرقية تمثل 03% من مساحتها، تطل على البحر الأبيض المتوسط في الجنوب والبحر الأسود في الشمال، وبحر إيجة في الغرب تجاورها اليونان وبلغاريا من الغرب، وروسيا وأوكرانيا شمالا

---

[1]- الزين، مصطفى. ***مرجع سابق***. ص. 100.

[2]- درويش، هدى. ***الإسلاميون وتركيا العلمانية نموذج الإمام سليمان حلمى***. القاهرة مصر: دار الأفاق العربية. 1998. ص. 10.

( عبر البحر الأسود) وجورجيا وأرمينيا وأذربيجان وإيران شرقا وسوريا والعراق جنوبا، يفصل بين جزئيها الأسيوي والأوروبي بحر مرمره ومضيقي البوسفور والدردنيل. [1] انظر الملحق رقم (01)

**2- أهمية المناطق القريبة من تركيا**

**2-1 المناطق البرية:** المناطق المرتبطة بشكل مباشر مع تركيا هي منطقة الشرق الأوسط* والبلقان** والقوقاز وهي تتقاسم معها عديد الخصائص والمحددات الجغرافية، تعتبر مناطق عبور مهمة فمنطقتي البلقان والقوقاز مهمة للانتقال بين شمال وجنوب أوراسيا، أما الشرق الأوسط فهو مساحة للتقاطع بين الشرق والغرب من شبه الجزيرة الهندية شرقا إلى شمال إفريقيا غربا، وهي مناطق لا يمكن فصلها عن تركيا بحكم التراكم التاريخي والتقارب الجغرافي[2] والتي يرى أوغلوا أنه لا يجب على تركيا أن لا تبتعد عنها بالجري وراء الدخول في الإتحاد الأوربي.

**2-2: المناطق البحرية:** باعتبار أن تركيا تمتلك ثلاث واجهات بحرية تشترك في التكامل الذي يعطي لتركيا ثقل جيواستراتيجي بالنسبة لطرق النقل البحرية، فعلى سبيل المثال تتعلق مسألة نقل نفط حوض بحر القزوين بسياسة مرتبطة بالبحر الأسود ومضيقي بحر مرمره ( البوسفور والدردنيل) وبحر إيجة وشرق البحر الأبيض المتوسط، وتمتلك تركيا أكبر شريط ساحلي في البحر الأسود يمكنها من التحكم في حركة النقل البحري بين شرقا آسيا ووسط وشرق أوروبا، هذا بالإضافة إلى الدور الذي يشغله المضيقين البحريين

---

[1]- موريس شربل، أسعد. كمال، حنا. ***موسوعة بلدان العالم بالأرقام***. بيروت. لبنان: دار الفكر العربي. 1999. ص. 124.

* تسمية تطلق على مصر ومجموعة من دول غرب أسيا وهي: تركيا شبه الجزيرة العربية و العراق وسورية ولبنان وفلسطين ويضيف إليها البعض ليبيا والسودان والهند باكستان وأفغانستان. انظر: ***المنجد في اللغة والأعلام***. مرجع سابق. ص. 332.

** تعني لفضة البلقان الجبل باللغة التركية وهي شبه جزيرة شرق أوروبا تظم: سلوفينيا وكرواتيا والبوسنة والهرسك ومونته نيغرو و مقدونيا وألبانيا وبلغاريا و اليونان والقسم الأوروبي من تركيا. انظر: ***المرجع نفسه***.ص. 135.

[2]- أغلوا، احمد داود. ***العمق الاستراتيجي موقع تركيا و دورها في الساحة الدولية***. الدوحة قطر: مركز الجزيرة للدراسات. 2011. ص. 145.

اللذين تمتلكهما للولوج إلى البحر الأبيض المتوسط عبر بحر إيجة[1] وهي منفذ لنقل نفط دول الخليج العربي إلى أوربا وأفضل الطريق للوصول إلى الأسواق الأوروبية كونها منطقة وسط بين مناطق إنتاج المحروقات ومناطق الاستهلاك.[2]

### 3- أهمية موقع تركيا

### 3-1- أهمية موقع تركيا في فترة الحرب الباردة

اتسم الدور الذي شغلته تركيا أثناء هذه الفترة بالمواجهة والتصدي للمد الشيوعي للإتحاد السوفياتي، فقد أقيمت على الأراضي التركية قواعد عسكرية عدة ومحطات ورادارات ليستفاد من موقعها، في المقابل استفادت هي من مساعدات اقتصادية وعسكرية ضخمة مقدمة من دول المعسكر الغربي.[3]

ولقد ازدادت أهمية تركيا بالنسبة إلى أوربا والولايات المتحدة الأمريكية بعد سقوط الحليف الاستراتيجي القوي لهم في المنطقة شاه إيران عام 1979 وازدياد الحاجة لها كبديل استراتيجي إقليمي إلى جانب الكيان الصهيوني.[4]

### 3-2- أهميتها بعد الحرب الباردة:

ضل الاعتقاد السائد أن دور تركيا قد انتهى بعد سقوط الاتحاد السوفياتي، إلاّ أنها برزت كحليف مهم بحكم موقعها الجيواستراتيجي والحيوي بين آسيا وأوروبا فهي بلد قادر على القيام بأدوار مؤثر في البلقان وآسيا الوسطى والقوقاز والشرق الأوسط تكون في صالح الدول الغربية، فهي تحاول الاستفادة من موقع تركيا لمواجهة النفوذ الروسي في

---

(1)-أغلوا، احمد داود. ***مرجع سابق***. ص. 185- 188.

(2)- عامر، علي راضي. أبعاد " **تطور العلاقات التركية الخليجية**". ***مجلة السياسات الدولية***، (دب)، ( د ت)، ( د ع). ص 38.

(3)- ديلي، خورشيد. ***تركيا و قضايا السياسية الخارجية*** ( دراسة). ( د ب). منشورات إتحاد الكتاب العرب. ( د ت). ص 29.

(4)- محمد أمين رافد، أحمد. " **قراءة في العلاقات العربية التركية والموقف التركي من أزمة احتلال العراق للكويت 1990- 1991** ". ***مجلة جامعة تكريت للعلوم القانونية***. *الكويت*، سبتمبر 2014، عدد 23 ، ص. 30.

منطقة القوقاز، وتريد كبح التغلغل الإيراني في وسط آسيا ولا تريد أن تتنازع معها في منطقة البلقان ذات العلاقات التاريخية والعرقية والدينية التي تربطها بها و يمكن أن تهدد مصالحها.[1]

وما رفع من أهمية موقع تركيا بالنسبة لأوربا وهو دورها في نقل النفط بعد اكتشافه بكميات الكبيرة في حوض بحر القزوين* والذي ترتبط بلدانه بعلاقات عرقية وتاريخية عميقة مع تركيا وهو ما من شأنه أن يعطي لشركاتها صفقات مهمة في مجال التنقيب و الاستخراج و النقل، وهذا ما يؤكده التقرير الصادر عن مركز الأمن القومي الأمريكي سنة 1998، والذي جاء فيه **(...أن أكبر مناطق العالم أهمية تخدُم على نحو جيد بوجود دولة تركية علمانية مستقرة ذات توجه غربي...).** [2]

**المطلب الثالث: السكان في تركيا:**

يعد المتغير السكاني للدولة أحد عناصر قوتها وهي مرتبطة بالتنوع داخل المجتمع فكلما كان مشكّل من غالبية واحدة كلما كان أكثر تماسكا واستقرارا، بالإضافة إلى تناسب عدد السكان مع الناتج القومي للبلد فكلما طرأ خلل في هذا التناسب كان عدد السكان عبء على استقرار الدولة، وهذا ما يؤدي إلى عدم الاستقرار خاصة إذا كانت المساحة شاسعة وكان هناك تفاوت في التنمية بين الأقاليم[3]

---

[1]– فتيحة، ليتيم."**تركيا والدور الإقليمي الجديد في الشرق الأوسط**". ***مجلة المفكر***. كلية الحقوق و العلوم السياسية جامعة بسكرة الجزائر ( د ت)، عدد 05، ص. 112– 144.

* حوض بحر القزوين يضم كل من أذربيجان و كازاخستان و تركمانستان و أوزباكستان مع أجزاء من إيران وروسيا، به مخزون نفطي يقدر بـ 270 مليار برميل حوالي حمس احتياط العالم،، ويحتوي على 665 تريليون قدم مكعب من الغاز الطبيعي حوالي ثمن احتياط العالم. انظر: ياسر خضير الغريري، محمد. ***الدور الأمريكي في سياسة تركيا حيال الاتحاد الاوروبي 1993- 2010***. بيروت لبنان.مركز دراسات الوحدة العربية.2010، ص115.

[2]– دلي، خو رشيد. ***مرجع سابق***. ص ص. 29– 30.

[3]–لادمي، محمد عربي. ***التنافس التركي الإيراني على مناطق النفوذ في منطقة الشرق الأوسط 1996– 2014 م***، (مذكرة ماجستير). تخصص علاقات لدولية. كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة محمد خيضر، بسكرة الجزائر، 2013– 2014. ص. 53.

**1-حجم السكان في تركيا**

يبلغ عدد سكان تركيا 73.2 مليون نسمة حسب إحصائيات 2005، والذين يدين ما نسبة 99 بالمائة منهم بالدين الإسلامي، ويبلغ متوسط النمو السكاني، 1.4 وقد بلغ 2 في العقد ما بين 1990- 2000 وتقدر الكثافة السكانية بـــ 93.4 نسمة في كلم$^2$، موزعون بين الريف بنسبة 33% عام 2005 قبل أن كان سنة 1990 يقدرون بـــ41%، و77% في المدن، يمثل السكان الذين يمارسون النشاط الزراعي من اليد العاملة ما نسبة 42 بالمائة والبقية مقسمة بين النشاط الصناعي ونشاط الخدمات، بلغت نسبة البطالة في نفس السنة 09% .[1]

وقد جاء الواقع السكاني تركيا ذو التعداد الديني والعرفي استمر لما كان عليه في عهد الدولة العثمانية على امتداد سبعة قرون حيث يشكل العنصر التركي الغالبية من سكان مع وجود أقليات عرقية ودينية والتي حاول كمال أتاتورك حصرها في الأقلية الدينية، وعدم الاعتراف بالأقليات الأخرى العرقية والمذهبية.

**2- الأقليات في تركيا**

**2-1 الأقليات العرقية**

**2-1-1 الأكراد:** تعتبر الأقلية الأكبر في تركيا فهي تمثل خمس عدد السكان، وهم يمثلون حالة خاصة داخل تركيا في صراعه مع العلمانية منذ تأسيس الجمهورية ولدت لديهم مشاكل مع النظام السياسي* وهناك قوى يسارية تنادي بالانفصال عن تركيا في

---

[1]- ***تقرير لمنظمة التغذية العالمية (Fao)*** : متاح على الرابط التالي:

http/ www. Fao.org/ hr/ water/ aquastat/ contries/ uegrohs/ tur. Cp. Ava

أطلع عليه يوم: 24. 02. 2016 سا 34: 09.

* سنتناول هذا الموضع في صفحات لاحقة من القضية الكردية. الفصل الثالث.

جنوب شرق شبه جزيرة الأناضول كما توجد أصوات كردية تنادي بالتآخي التركي الكردي. [1]

**2-1-2 العرب:** يتمثل هذه الأقلية داخل تركيا 02 بالمائة من عدد السكان وهي لا تشكل أي خطر على السياسة العامة التركية، أقلية لا تهتم بموضوع العلمانية والدين لكن تركزهم في لواء الاسكندرونة**[2] يشكل ورقة ضغط سورية للمطالبة بهذا الجزء.

**2-1-3 الجماعات القوقازية:** ترجع أصولهم إلى جبال القوقاز في جورجيا يقدر عددهم بـــ: 70.000 نسمة وهم على الديانة الإسلامية سكنوا مناطق من تركيا، يتمركز غالبتهم في مقاطعة أدرنة[3] وسط تركيا.

**2-1-4 أقليات أخرى:** توجد مجموعة من الأقليات العرقية داخل تركيا تتراوح بين المئات وعشرات الآلاف من السكان ومنهم أقليات يبلغون 50 ألف نسمة منهم من الروس والأرمن ومجموعات عرقية من آسيا الوسطى وقفقاس وأوزبك وقرغيز وتتر وشركس، وغيرهم[4].

---

[1]–السيعاوي عويني، عبد الرحمان. " ***الأقليات والطوائف في تركيا***". ***مركز الدراسات الجزيرة***. متاح على الرابط التالي:
http/ www. Aljazeera– net/ spicial. Files./ page. 54. أطلع عليه بتاريخ: 24/ 02/ 2016. سا 09: 11.

** هو إقليم على جانب كبير من الأهمية نظرا لأهمية ميناءه يقع على الحدود السورية التركية ( انظر الملحق رقم 01 ) كان تابعا لسوريا أيام الانتداب الفرنسي التي تنازلت عنه لتركيا بعد استفاء في 1939 رغم الطابع السوري للسكان من عرب يعد من النزاع حوله اكبر سبب لتوتر العلاقات بين البلدين. ***انظر:*** روبنس، فيليب. (تر) نجم خوري، ميخائيل. ***تركيا و الشرق الأوسط*** . ليبوس قبرص: مؤسسة قرطبة للنشر و التوزيع و البحوث. 1993. ص 31–33.

[2]– السيعاوي عوني، عبد الرحمان. ***مرجع سابق.***

[3]- Nigar, Kavimova. Edward, Deverll : ***Minorities in Turkey.*** , Stockholm. Swedish. Utrikespolitiska institutet of The Swedish institute International affaires. 2001. P. 10.
Cited in .http/ www. mivis.euvac. edu/ mvs/ do/ blad. 24.02.2016. 11:09.

[4]– عويني. ***مرجع سابق.***

**2-2 الأقليات الدينية والمذهبية**

**3-2-1 اليهود:** حسب أرقام سنة 1993 يوجد في تركيا حوالي 25 ألف يهودي وهي أقلية، التي نزح أغلبها من اسبانيا بعد عام 1492 أثر سقوط غرناطة وهو مستقرين بشكل كبير في اسطنبول[1].

حيث يشاركون في الحياة المالية والتجارية، وقد كان لهم دور كبير في تأسيس الجمهورية التركية وإسقاط الخلافة، مثلما يقول أحد القادة اليهود جاك قمحي (...**إن اليهود أسسوا وطنا قوميا لهم في تركيا دون الإعلان عنه...**)[2]. وفي فترات بعد تأسيس دولة الكيان الصهيوني تراجعت أعداد اليهود في تركيا بسبب الدعوة للرجوع إلى الأرض الموعودة، ترتكز نشاطاتهم في التجارة والصناعات النسجية والألبسة وهم من رواد صناعة السيارات والصناعات الكيماوية والصيدلانية، والإضافة إلى نفوذهم الإعلامي الكبير، كما أن منهم من وصل إلى البرلمان، في أكثر من مرة[3].

**2-2-2 المسيحيون**

**2-2-2-1 اليونانيون:** تراوح عددهم ما بين 50 و 80 نسمة سنة 1993 توزع غالبتهم في اسطنبول وأزمير وساحل بحر إيجة في الغرب وانقرة وطرابزون ولهم دور

---

(1)- Nigar. ***op cit***. p. 14.

(2)- سعيدي، السعيد." ***تطور العلاقات التركية الإسرائيلية***"، **مجلة العلوم الإنسانية كلية الحقوق والعلوم السياسية جامعة محمد خيضر**، بسكرة الجزائر، مارس 2011، العدد 21، ص. 228.

(3)- محمد، نور الدين. ***تركيا الجمهورية الحائرة***. بيروت لبنان: مركز الدراسات الإستراتيجية والبحوث والتوثيق. 1998. ص . 54- 56.

كبير في الحركة التجارية باسطنبول رغم التضاؤل في أعدادهم، وهم ينتمون إلى الكنيسة الأرثوذوكسية مع وجود أقلية تنتمي إلى الكنسية الكاثوليكية والبروتستانتية. [1]

**2-2-2-2 الأرمن:** الأرمن من أقدم الشعوب التي سكنت الأناضول والقوقاز وقد ضمت إلى الدولة العثمانية بعد تأسيسها وفي فترة الجمهورية هُجر الكثير من الأرمن إلى أرمينينا التي كانت تحت حكم الاتحاد السوفياتي، ومع انهياره انتقلت الشعوب الأرمينية إلى دولة أرمينيا الحدودية مع تركيا، وبقيت أقلية تقدر أعداهم ما بين 50و 80 ألف نسمة، ينتمون إلى الكنسية الأرثوذوكسية ويستقرون في المدن بشكل واسع خاصة اسطنبول. [2]

**2-2-2-3 العلويين:** ينسبون الى الطائفة العلوية الشيعة يتكونون في اغلبهم من الأكراد حيث أن 30 بالمائة من أكراد تركيا علويين، إلى جانب أعداد من العرب، هذا بالإضافة إلى تعدد الفرق داخل المذهب العلوي، وهم من المؤيدين للتيار العلماني في تركيا على حساب السنة، يشكلون ما بين 15و 20 بالمائة من سكان تركيا وكثيرا ما تحصل صراعات بينهم وبين السنة[3]

**3- الثقافة لدى سكان تركيا**

رغم ما بذله العلمانيون من جهود نحو التوجه إلى الثقافة الغربية وسعيهم إلى غرس الثقافة الأوروبية داخل المجتمع التركي إلا أن الشعب التركي له ثقافة تاريخية متشعبة بالأساس من الدين الذي يربطه مع الثقافات الإسلامية المجاورة،وهذا ما نجده في انتشار المساجد بشكل واسع في تركيا بالإضافة إلى الزوايا المتعددة والتي تحرص على تعليم الدين الإسلامي وتحفيظ القرآن الكريم. [4]

---

[1]-محمد، نور الدين. ***تركيا الجمهورية مرجع سابق.*** ص ص. 67- 68.

[2]- ***المرجع نفسه.*** ص ص. 69- 70.

[3]- السيعاوي عويني، عبد الرحمان. ***مرجع سابق.***

[4]- لادمي عربي، محمد. ***مرجع سابق.*** ص ص: 74- 75.

**4- المشاكل التي يعاني منها السكان**

-يعاني المجتمع السكاني في تركيا من بروز عديد المشكلات الناتجة عن تطوير في معدات الزراعة في الريف والاحتكاك بالنمط الغربي في العيش، وارتفاع نسبه السكان في المدن مما ولد تباين بين فئات المجتمع المختلفة والتي هي بصورة عامة تدرج في النقاط التالية: [1]

- تقلص فرص العمل في الريف وبالتالي تزايد الهجرية الداخلية للمدن.
- بروز تقسيم اجتماعي طبقي وظيفي داخل المدن وانقسام المدن إلى أحياء قديمة أحياء راقية.
- تزايد الفروق في مستويات التنمية البشرية والحركة السياسية بين شمال وغرب البلاد وشرقها وجنوبها، حيث اكتسبت المناطق الجغرافية خصائص تنموية إثنية وسياسة بارزة.
- بروز ظاهرة المدن العملاقة وأهمها اسطنبول وهي المدينة الاقتصادية والتجارية والثقافية الأولى في تركيا حيث يبلغ عدد سكانها 10 م نسمة سنة 2002 و أنقرة* بـــ 5.43 مليون نسمة وهي العاصمة السياسية التي تقع في وسط البلاد. وأزمير** بـــ 2.4 مليون نسمة.

**المطلب الرابع: الاقتصاد في تركيا**

---

[1]- عقيل، سعيد محفوظ. ***جدليات المجتمع والدولة في تركيا المؤسسة العسكرية والسياسة العامة***. الإمارات: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، ( د ت). ص. 69.

* عاصمة تركيا بعد اسطنبول منذ سنة 1930 تقع غرب أواسط تركيا في الجزء الأسياوي تراقيا. **انظر:** كيبك، عزيز خان. ترك وأتاتورك. مصر: بالفجالة. (د ت).

** مدينة تطل على الساحل الشرقي لبحر ايجة، بها ميناء ومركز تجاري مهمين. **انظر:** ***الموسوعة العربية العالمية***. مؤسسة سلطان بن عبد العزيز آل سلطان الخيرية.

يعتبر الاقتصاد أهم مقوم للقوة في الدولة، حيث كلما كان اقتصاد دولة قوى كان بإمكانها الاعتماد على ذاتها قدر الإمكان، ولا يمكن لها أن تخضع لأي مساومة خارجية أما إذا كان ضعيفا فهي تبقى دائما بحاجة إلى الدول الكبرى في العالم وبالتالي تكون في حالة تبعية اقتصادية وتمارس عنها ضغوط السياسة تحد من قراراتها.

**1- دور الموقع في القوة الاقتصادية:** مثلما تكلمنا سابقا في تحديد أهمية موقع تركيا بالنسبة للقوى العالمية والمنطقة وتحكمه في أهم مناطق الحركة البحرية هذا يعطي لتركيا عائدات اقتصادية معتبرة جراء عائدات حقوق تمرير أنابيب النفط و الغاز إلى أوروبا.

**2- الموارد المائية:** تعتبر تركيا من أغنى دول العالم من حيث الموارد المالية وهو مادة حيوية في مختلف النشاطات الاقتصادية فهي دولة ينبع منها أهم نهرين في منطقة الشرق الأوسط نهري الدجلة والفرات مما يتيح لها إنشاء مشاريع تنموية في مناطق واسعة من أراضيها. [1]

**3- أهم القطاعات الاقتصادية في تركيا**

في سنة 1999 بلغ الناتج المحلي لتركيا 185.7 مليار دولار يمثل القطاع الزراعي منه 60%، تتوزع اليد العاملة المقدرة بـــ 30.6 مليون نسمة بين القطاعات بـــ 43% في الزراعة و 34% في الغابات وصيد السمك 22و% في الصناعات المختلفة، كما يوجد حوالي 1.3% مليون نسمة من اليد العاملة تعمل خارج تركيا في كل من ألمانيا والسعودية وفرنسا وتبلغ تحويلاتهم المالية حوالي 3.1 مليون دولار.[2]

**3-1 القطاع الزراعي**

---

[1]-لادمي عربي، محمد. ***مرجع سابق*** .ص ص 80- 81.

[2]-زكي، يونس الطويل رواء. ***الاقتصاد التركي والأبعاد المستقبلية للعلاقات العراقية التركية.*** لأردن: دار زهران للنشر والتوزيع. 2011. ص. 23.

منذ خمسينات القرن الماضي والقطاع الزراعي في تركيا يشهد تطورا مستمرا نتيجة لاستخدام المكننة والأسمدة، وتعتبر تركيا من البلدان القليلة في العالم التي تحقق اكتفاء ذاتي في الغذاء وهو راجع إلى تنوع مناخها الذي يساهم في تعدد المحاصيل ففي نسبة 2000 بلغ إنتاج المحاصيل نسبة 30.3 مليون طن من الحبوب ( حنطة، شعير، الأرز، الذرى) و21.3 مليون طن من الخضروات و 10.4 مليون طن من الفواكه و 737.1 طن من الزيتون والقطن والتبغ، ومع إنتاج حيواني بلغ 11.2 مليون رأس بقر و 650.000 من الحمير و 30.2 مليون رأس من الغنم و 8.4 من الماعز و 194 مليون من الجاموس و 172 مليون من الدواجن.[1]

### 3-2 القطاع الصناعي

تعتبر تركيا من الدول الرائدة في المنتجات المصنعة وهي تمثل بشكل كبير المنتجات والأطعمة المعلبة وتكرير النفط والحديد الصلب والمواد الكيماوية، ترتكز بشكل كبير في اسطنبول وأزمير وبورصة كمراكز صناعية مهمة في مجال الطاقة أنتجت تركيا 111.5 مليار كيلو وات من الكهرباء سنة 1999 تشكل الطاقة المنتجة من المشاريع الحرارية، التي تقوم على حرف الفحم الحجري 61% و 39% منها مستخرجة من الطاقة الكهرومغناطيسية التي تعتمد على الموارد المائية[2].

### 3-3 قطاع السياحة

تعد السياحة في تركيا أحد أهم مصادر العملة الصعبة إذْ بلغت 12 مليار دولار أمريكي عام 2001 بلغ منها إنفاق السياح 8.6 مليار دولار و 2.2 مليار دولار من رحلات العطلات والاسترخاء و 1.6 مليار دولار من السلع التي يتم شرائها من قبل السياح، وقد ارتفع عدد السياح الوافدين من 1.5 مليون زائر سنة 1979 إلى 10.5

---

[1]- زكي، رواء. ***مرجع سابق***. ص 24.

[2]- ***المرجع نفسه***. ص. 25.

مليون سائح سنة 2001 وبهذا كانت تحتل المرتبة الثالثة بين دول الجذب السياحي في العالم بعد روسيا والصين، يستوعب قطاع السياحة 870.000 شخص من اليد العاملة وهي مرتبطة بشكل أساسي بالصناعة السياحية. [1]

### 4- سياسة الانفتاح الخارجي

قبل سنة 1980 اتبعت تركيا سياسة قائمة على الاستيراد لتغطية الطلب المحلي السلع المستوردة ولحماية الإنتاج المحلي من المنافسة فرضت عليها ضرائب، وفي 24 جانفي 1980 أصدرت الحكومة التركية مجموعة من الإصلاحات تقضي بإعادة هيكلة ومواكبة التطورات التي تعرفها الاقتصاديات الرأسمالية وبعد عام أُصدر قانون سوق الرأسمال يشجع تحويل المدخرات إلى قيم من أسهم وسندات وهذا كي يساهم أصحاب رؤوس الأموال بشكل مؤثر في النمو الاقتصادي،[2] وفي 03 جانفي 1986 تم تدشين بورصة اسطنبول للأسواق المالية والتي ساهمت في تطوير الاقتصاد التركي وفي سنة 1989 ألغيت كافة القيود المفروضة على المستثمرين الأجانب في البورصة وهذا جعل أسواقها المالية مفتوحة دون أي عقبات.[3]

وقد ساهمت حرب الخليج الأولى 1980- 1988 في تحقيق التوازن الاقتصادي التركي في نفس فترة الإصلاحات المذكورة وهذا نتيجة لزيادة صادراتها إلى العراق وإيران طرفي الحرب وتنشيط التجارة الحدودية بينها وبين جيرانها، أما حرب الخليج

---

[1]- زكي، رواء. ***مرجع سابق***. ص. 27.

[2]- إياد، قطب. ***النظاميين الاقتصادي والسياسي التركيين في ضل حزب العدالة والتنمية وانعكاساتهما على العلاقة مع سورية***، (دبلوم في الشؤون الدولية والدبلوماسية). دمشق سوريا: الأكاديمية السورية الدولية، 2009. ص 5.

[3]- ***المرجع نفسه***. ( ن ص).

الثانية 1991 فقد كان لموقف تركيا تجاه العراق تأثيرا سلبيا على اقتصادها بسبب انقطاع تدفق النفط العراقي إليها وتوقف صادراتها التي كانت موجهة إلى العراق ودول الخليج، مما أدى إلى خسارة اقتصادها لـــ 40 مليار دولار بالإضافة إلى 10 مليار كنفقات على الحرب مع حزب العمال الكردستاني منذ 1985 إلى 2000 زائد ديون صندوق النقد الدولي* المقدرة بـــ 22 مليار دولار سنة. [1]

## المبحث الثاني: معطيات عامة عن الإتحاد الأوربي

### المطلب الأول: تطور فكرة الوحدة الأوروبية

#### 1- جذور فكرة الوحدة الأوربية

فكرة الوحدة لم تكن وليدة معاهدة روما بل هي فكرة راودت عديد المفكرين والمشرعين الأوروبيين بين الذين كانوا يرون في تعاليم المسيحية والتي كانت رابط مشتركا يجمع بين شعوب أوروبا ذات القوميات المتعددة،[2] والذين راو أن في الصراع الحاصل بين الملوك والحكام ورجال الدين من شأنه أن يضعف من الغرب المسيحي في مواجهة الشرق الإسلامي القوي، وقد عرف هذا المشروع عند الفرنسي دييوا بداية القرن 14 الذي يعد من أنصار الحروب الصليبية وهو صاحب أول مشروع فكري لوحدة أوربا يستهدف في المقام الأول تقوية أوروبا كي يتمكن الغرب المسيحي من الوقوف في وجه

---

* السبب في تفاقم أزمة الديون هو قيام الدولة التركية بتبني مشاريع دون توفر أموال فتظهر إلى الافتراض من صندوق النقد الدولي بشكل أساسي بفوائد عالية ولفترات قصيرة، مما يضاعف من تكلفة المشاريع ويؤدي إلى تضخم، انظر: =

= محمد صالح، منال." **نجم الدين أربكان مفكر اقتصادي**". ***مجلة جامعة كركوك للدراسات الإنسانية***.العراق. 2009، المجلد 4، العدد 02، ص. 99.

[1]-إياد، قطب. ***مرجع سابق***. ص. 101.

[2]- مخلد، عبيد المبيضين. ***الاتحاد الأوربي كظاهرة إقليمية مميزة***. عمان الأردن: الأكاديميون للنشر والتوزيع. 2012. ص 25.

الشرق المسلم والتصدي له ومحاربته وانتزاع الأماكن المقدسة من يد المسلمين " الكفار بالنسبة حسب نظرتهم" تم مشروع مواطنه صلا عام 1603 الإنشاء جمهورية موحدة[1]

**2- انتشار فكرة الوحدة في أوروبا**

لم تقتصر فكرة الوحدة في أوروبا عند المفكرين الفرنسيين بل انتشرت في كافة أوروبا من خلال عديد المفكرين الذين حاولوا أن يوصلوها إلى الحكام ورجال الدين من اجل تطبيقها. والذين نجد من بينهم المفكرون الفرنسيين بييردبيوا P. Dubois ( 1250- 1320) ومكيمليان سولي M. Sully والقس سان بيير aidé de San pierre، وغيرهم، كما كان هناك مفكرون هولنديون من أمثال ديزديريس إيراسموس. D. ) (Enasmus، ومفكرون ألمان من أمثال ويلهالم ليبنيتز (W. leibnitz ) ( 1646- 1716) ومفكرون انجليز من أمثال وليام بن (W. Pen )، ( 1644- 1718) وجرمي بنثام: (j. bentham) (1748- 1832) وغيرهم من ينتمون إلى الدول الأوروبية[2] والذين كما رأينا أنهم يمثلون أوربا الغربية بسبب كون أن فرنسا هي منبع الفكرة بالإضافة إلى انتشار الطباعة و الجرائد التي كان لها الدور في الترويج لهذه الأفكار.

**3- الدافع الديني وراء الفكرة**

على الرغم من أن الدافع الديني ليس الوحيد وراء الوحدة الأوربية إلى انه أهم دافع وراء تحريك العديد من مشاريع الوحدة.

فالمفكر الألماني ويلهام ليبنيتز على سبيل المثال يطرح في نهاية القرن السابع عشر مشروعا يحث فيه الشعوب الأوربية كلها للوقوف في وجه الدولة العثمانية ويعتبر أن محاربتها واجب ديني على كل أوربي مسيحي، طالبا بتفكيكها وتوزيع أقاليمها على الدول الأوروبية وما يؤكد على أنه مشروع ديني هو مشروع الفرنسي صالا ( 1560- 1641)

---

[1] ***المرجع نفسه***. ص ص. 66- 67.

[2]- نافعة، حسن. ***الإتحاد الأوربي والدروس المستفادة عربيا***. بيروت لبنان: مركز الدراسات الوحدة العربية. 2000. ص 95.

الذي دعا إلى توحيد أوربا الكاثوليكية والبروتستانتية واستبعاد الكنسية الأرثوذوكسية الشرقيـــــــــــــــــــــــة. [1]

### 4- الحربان العالميتان وراء فشل الوحدة

نتيجة للصراع الذي حصل في أوربا بين القوى الأوربية سواء داخل أوربا و أو على المستعمرات خارجها خاصة بعد الثورة الصناعية ظهرت النزعة الاستقلالية للدول على حساب النزعة المحدودية وبالتالي أدى إلى تراجع الأفكار الخاصة بإقامة إتحاد أوربي، فالمشاريع التي تواصلت على مدى خمس قرون حتى اندلاع الحرب العالمية الأولى هي لم تكن عديمة الجدوى فقد تمكنت هذه المشاريع التي تعد بالمئات من إلقاء الضوء على العقبات والمعضلات التي تعترض طريق الوحدة. [2]

### 4-1 بعد الحرب العالمية الأولى

كان لنتائج الحرب العالمية الأولى على أوربا من دمار تحولا واضحا في التفكير الأوربي، وأدى إلى زيادة الاقتناع بضرورة الوحدة لإنقاذ أوروبا، فراحت فكرة الوحدة تتحول تدريجيا من أفكار يحملها مفكرين إلى حركة سياسة جماهيرية تتبع صفوفها بشكل فاعل لكن هذه الأفكار لم يكن بوسعها إيقاف وقوع حرب عالمية ثانية بعد عشرين سنة[3]

### 4-2 بعد الحرب العالمية الثانية

يرى الباحثين بطرس بطرس غالي ومحمود خيري عيسى أن جذور الوحدة الأوربية ترجع إلى الفترة الممتدة ما بين 1946- 1949 حيث ظهرت أصوات تدعو لتوحيد أوروبا[4] والتي تولدت بعدها فكرة إنشاء اتحاد أوروبا الغربية.

---

[1]- ***المرجع نفسه***. ص. 96.

[2]- نافعة، حسن. ***مرجع سابق***. ص. 97.

[3]-عبيد المبيضين، مخلد. **مرجع السابق**. ص. 67.

[4]- **المرجع نفسه**. ص. 67- 69.

**5- اتحاد أوربا الغربية**

تأسس عام 1948 إثر معاهدة بروكسل من اجل التنسيق السياسي والعسكري بين بريطانيا وفرنسا وبلجيكا وهولندا ولوكسمبورغ، تم انضمت إليه ألمانيا وإيطاليا عام 1954 كان يهدف إلى مواجهة التوسع السوفيتي بالإضافة إلى التنسيق السياسي والعسكري والاقتصادي والثقافي وقد بقيت بنوده غامضة وانحصرت في نشاطه العسكري والمجال الدفاعي والتي نذكر منها ما يلي: [1]

-واجب الدفاع عن أي دولة من الأعضاء في حالة تعرضت لعدوان.

- واجب التدخل في حال حصول تهديد للسلم والأمن الدوليين.

- تشكل قيادة مشتركة والاهتمام بتطوير الأسلحة.

لكن سرعان ما انتزع الحلف الأطلسي من هذا الإتحاد أهمية العسكرية .

**المطلب الثاني: مراحل تأسيس الاتحاد الأوربي**

عقدت في أوروبا العديد من المؤتمرات قبل الحرب العالمية الثانية من اجل إقامة تعاون مشترك بين الدول الأوروبية في إطار إنشاء الولايات المتحدة الأوروبية، إلا أن صعود الأحزاب القومية في ألمانيا وإيطاليا وتفاقم الأزمات بعد ذلك في أوربا قضت على المشروع، وقد عملت المنظمات والجماعات الغير رسمية بعد الحرب على بذل جهود لإنشاء منظمة للتعاون الاقتصادي الأوربي والتنسيق في خطط توزيع المساعدات، ومن هذه الجهود تم عقد مؤتمر لاهاي بهولندا في ماي 1948 والاتفاق على التدابير الضرورية لتحقيق التعاون وإنشاء مجلس أوروبا الذي صودق عليه في ماي 1949[2].

**1- جماعة الفحم والصلب الأوروبية**

---

[1]- مصطفى كمال، محمد . نهرا، فؤاد. ***صنع القرار في الاتحاد الأوربي والعلاقات العربية الأوروبية***. بيروت لبنان. مركز دراسات الوحدة العربية. 2000. ص. 140.

[2]- عبيد المبيضين، مخلد. ***مرجع سابق***، ص: 92.

كان الفحم والفولاذ أهم مصادر الطاقة في سنوات الخمسينات من القرن الماضي إذ يوفر 65% من مصادر الطاقة للدول الستة التي أنشأتها إثر معاهدة باريس 18- 04- 1951 و المصادق عنها في 23- 06- 1952 ويعود الفضل في تقديم هذا الاقتراح إلى وزير خارجية فرنسا روبير شومان والمستشار الألماني كوندراد أدناور[1]، الذي وافق على الاقتراح ليتم دعوة الدول الأوروبية للانضمام إلى الجماعة، التي لاقت قبول كل من إيطاليا وبلجيكا وهولندا ولوكسمبورغ.[2]

وقد مثلت هذه الجماعة سلطة فوق السلطات للدول الأعضاء وقد مارست مجموعة من الاختصاصات منها: [3]

-تنسيق عمل الجماعات والحكومات فيها يتعلق باتخاذ القرارات وتنفيذ المعاهدات.

- إصدار أعمال قانونية أو المشاركة في إصدارها.

-المشاركة في إجراءات الميزانية وإجراءاتها.

-إقامة علاقات ودية مبنية على أساس التعاون مع الدول الأخرى والمنظمات الدولية والإقليمية.

**2-إنشاء الجماعة الاقتصادية الأوروبية المشتركة أو السوق الأوروبية المشتركة**

بعد تأسيس جماعة الفحم الصلب تراود لدى الكثير من المفكرين والسياسيين الأوربيين فكرة التكامل الأوربي وتم تكليف وزير خارجية بلجيكا هنري سباك عام 1956 لدراسة التعاون بين الدول الأوروبية من اجل أن تستعيد أوروبا مكانتها الاقتصادية، وعلى هذا الأساس تم التوقيع على اتفاقية روما 25 مارس 1957 بين كل من فرنسا إيطاليا

---

[1]- بلجبل، عادل. ***التجربة الأوروبية في التعاون والتكامل الإقليمي***.( مذكرة ماجستير) تخصص اقتصاد دولي. باتنة الجزائر: كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير جامعة الحاج لخضر. (د ت). ص. 28.

[2]-عبيد المبيضين، مخلد. ***مرجع سابق***. ص. 94.

[3]-كردي، محمد دحام. ***مستقبل الاتحاد الأوربي دراسة التأثير السياسي الدولي***. بيروت لبنان: منشورات الجليس الحقوقية. 2013. ص. 81.

وهولندا وألمانيا بلجيكا ولوكسمبورغ، وأعلن بموجبها عن إنشاء السوق الأوروبية المشتركة.[1]

و نصت الاتفاقية على إنشاء سوق أوروبية خالية من الحواجز الجمركية تتحرك فيها السلع والخدمات والعمال ورؤوس الأموال عبر حدودها الوطنية دون عوائق، وفرض رسوم جمركية موحدة على السلع التي تدخل الدول الأعضاء من حدود دول خارج السوق الأوروبية الموحدة، ووضعت المعاهدة جدولا زمنيا لتخفيض التعريفات الجمركية على مدى 12 سنة.[2]

كما تبنت سياسة مشتركة في المجال الزراعي والنقل والخدمات والعمل على إيجاد مناخ اقتصادي مناسب للعمل السوق المشترك وسيادة المنافسة الحرة داخل التكتل. [3]

**2- جماعة الطاقة الذرية الأوروبية**

أسست هذه الجماعة على إثر المعاهدة الثانية لروما في نفس يوم معاهدة السوق الأوروبية المشتركة 25 مارس 1957 بحضور أعضاء الدول الستة والتي تم المصادقة عليها في جانفي 1958 من اجل تطوير البحث في مجال الطاقة الذرية[4] وقد تعززت أهميتها مع تسليم ديغول بأن أوروبا كانت بحاجة إلى مضلة نووية أمريكية في السنوات التي أعقبت الحرب العالمية الثانية، لكن أزمة السويس 1956 أثبتت أن القوة النووية الأمريكية لن تستخدمها إلا لحماية أراضيها وحدها، ولهذا يتوجب على الدول الأوروبية تعزيز التعاون المشترك من خلال هذه المجموعة وتطوير قوتها النووية لتكون أوروبا

---

[1]- ***المرجع نفسه***. ص. 82.

[2]- بلجبل، عادل. ***مرجع سابق***. ص. 29.

[3]- دحام كردي، محمد. ***مرجع سابق***. ص. 83.

[4]- مخلد، عبيد المبيضين. ***مرجع سابق***. ص. 96.

فاعل أساسي على الساحة الدولية وسيدة في قراراتها،[1] لكنها همشت فيما بعد وصارت الجماعة الاقتصادية الأوروبية هي الأساس للتطوير المستقبلي.

**3- الإتحاد الأوروبي**

تم الإعلان عن الاسم الجديد للمجموعة الأوروبية منذ دخول اتفاقية مسترخيت* التي وقعت في فيفري 1992 ودخلت حيز التنفيذ في جانفي 1993 بعد سنوات طويلة من معاهدة روما، والتي اختصت بوضع خطة لتطوير الجماعة الأوروبية والإعلان على نشأة الاتحاد الأوروبي الذي كانت وراءه مجموعة من الأسباب لإنشائه أهمها: [2]

- احتواء المشاعر الأوروبية لاسيما ألمانيا بعد توحيدها وذلك عن طريق الاندماج في الاتحاد الأوروبي.
- إنشاء قوة أوروبية تضمن الاستقرار في القارة بعد بروز الصراعات في أوروبا الشرقية كنتيجة لانهيار الاتحاد السوفيتي.
- إيجاد هوية للاتحاد على الصعيد الدولي للوصول إلى سياسة خارجية وأمنية مشتركة وحماية مصالح وحقوق المواطنين

كما تضمنت هذه الاتفاقية معايير وخطط واضحة لتوجيه التكامل النقدي الذي يتمثل في إصدار عملة موحدة ( اليورو)* ليكون الاتحاد قوة اقتصادية لها وزن عن الساحة الدولية وتضمنت عقد اتفاقية التوسع والانتساب والمقصود بها التوسع من خلال انضمام دول جديدة وفق شروط محددة.[3]

**المطلب الثالث: مؤسسات الاتحاد الأوروبي**

---

[1]- حسن، نافعة. ***مرجع سابق***. ص ص. 147- 148.

* مسترخيت، مدينة هولندية.

[2]- محمد، دحمان كردي. ***مرجع سابق***. ص ص. 84- 85.

* تم الاعتماد اليورو كعملة موحدة بشكل فعلي في جانفي 1999 وابتدءا من جويلية 2002 ثم التخلي عن تداول المحلات المحلية بشكل تدريجي. انظر: بلجبل، عادل. ***مرجع سابق***. ص. 61.

[3]- ***المرجع نفسه***. ص ص. 59- 60.

نستطع أن نتكلم عن وجود خمسة مؤسسات رئيسية داخل الاتحاد الأوروبي وهي المجلس الأوروبي، المجلس الوزاري، المفوضية الأوروبية، البرلمان، محكمة العدل الدولية بالإضافة إلى وجود مؤسسات أخرى أقل أهمية تعتبر مؤسسات مكملة للدور هذه المؤسسات.

**1- المجلس الأوروبي**

هو لا يعتبر مؤسسة بعينها بل هو اجتماعات القمة لرؤساء الدول وحكومات لحل بعض المشكلات، ففي قمة باريس 1974 اتفق على أن تعقد الاجتماعات بشكل دوري ثلاث مرات سنويا ثم قلصت إلى اجتماعين في ديسمبر 1985 مع إمكانية عقد اجتماعيا وفق الظروف، وجاء قانون الجماعة الأوربية لسنة 1986 ليعتبر المجلس الأوروبي ضمن المؤسسات الرسمية للجماعة.

وهو مؤسسة بين الحكومات وليس مؤسسة فوقية أي فوق سلطات الدول الأعضاء تتولى رئاستها إحدى الدول لمدة ستة أشهر. [1]

**صلاحياته واختصاصاته** وهي: [2]

- منح عملية البناء الأوروبي دفعة سياسة قوية.
- تحديد مسيرة عملية الاتحاد وتحديد السياسة العامة التي توجه مؤسسات الجماعة الأوروبية.
- مناقشة كافة الجوانب الخاصة بإقامة اتحاد أوروبي والعمل على التناسق في مختلف الجوانب.
- تمهيد ضم قطاعات جديدة في عملية التكامل الأوربي.
- التعبير عن الموقف الأوربي المشترك في قضايا السياسية الخارجية.

---

[1]- محمد، مصطفى كمال. ***مرجع سابق***. ص ص. 41- 42.

[2]-حسن، نافعة. ***مرجع سابق***. ص. 192.

– يمارس هذه الصلاحيات باعتباره أعلى هيئة على مستوى الاتحاد الأوربي.

**2– مجلس الإتحاد الأوروبي ( المجلس الوزاري)**

كان يطلق عليه قبل نوفمبر 1993 اسم مجلس الجامعات الأوروبية وهو إطار يجتمع فيه وزراء الدول الأعضاء في التخصصات المختلفة، حيث تختلف عضوية هذا المجلس حسب موضوع الاجتماع فإذا كان حول الزراعة يجتمع وزراء الزراعة إما إذا كان للمناقشة الميزانية فيجتمع وزراء المالية، أما وزراء الخارجية فلهم وضع خاص: فهم يجتمعون مرة كل شهر على الأقل وعادة ما يكون هناك اجتماع الأكثر من وزارة في نفس الوقت[1]

وظائف مجلس الوزراء: يقوم المجلس: بـــ: [2]

–المهمة الأساسية للمجلس هي التنسيق بين السياسات الاقتصادية العامة للدول الأعضاء وحل الخلافات بينها وبين الأجهزة.

– يعد المجلس الجهاز المخول له وضع تشريعات للاتحاد فهو الذي يتخذ القرار النهائي لأغلب التشريعات، كما يشترك مع البرلمان الأوروبي في وضع بعضها.

– يعطي المجلس للمفوضية سلطة تنفيذ القوانين التي يتخذها.

– يقوم بالاشتراك مع البرلمان بإقرار ميزانية الاتحاد.

– يقوم بعقد اتفاقيات مع الدول الغير أعضاء.

**كيفية التصويت على قراراته**

إذا تمت مناقشة مسألة ووافق عليها الممثلين الدائمين فإنها توضع على جدول أعمال المجلس الوزاري تصنف على أنها مسألة (أ) ويتم الموافقة عليها .

---

[1]– مصطفى كمال، محمد. ***مرجع سابق***. ص. 43.

[2]–مخلد، عبيد المبيضين. ***مرجع سابق***. ص ص. 135– 136.

أما إذا لم يتم الاتفاق عليها في إطار اللجنة الدائمة، فتتعرض في جدول الأعمال على أنها مسألة (ب) تتطلب مناقشات للمصادقة عليها ويكون القرار في الأخير بالتصويت* بالأغلبية حيث يتطلب مثلا قبل انضمام النمسا والسويد وفنلندا أغلبية 54 من 76 صوت، أي صوت 3 دول كبرى، هذا كما توجد قرارات ليتم اتخاذها بأغلبية بسيطة وهي في العادة قرارات إجرائية غير مهمة ومؤثرة. [1] فالقرارات لا تنفذ في حالة امتنعت 3 دول كبرى، أو دولتين كبيرتين بالإضافة إلى دولة مثل اليونان أو البرتغال.

**3- المفوضية الأوروبية**

تعد هي الإطار التمثيلي للتعبير عن مصالح الاتحاد الأوروبي فهي جهاز رئيسي في تسيير شؤون الجماعة وتنفيذ ما يصدر عنه من قرارات ولها الحق في المبادرة باتخاذ القرارات كما لها الحق فهي تمثيل الجهاز الحكومي وهي وأهم قوة سياسية للتكامل والوحدة في الاتحاد الأوروبي. [2]

**مهامها:**

جاء في معاهدة روما في المادة 155 ثلاث مهام رئيسية للمفوضية وهي:[3]

أ- إعداد التشريعات: هي المبادر بأي من التشريعات والقوانين و التي تقدمها للمجلس الوزاري للمصادقة.

---

* عدد الأصوات غير متساوية فكل دولة لها عدد من الأصوات يتناسب مع حجمها السكاني... فألمانيا وفرنسا وإيطاليا وبريطانيا يمثلون بـــ 10 أصوات، اسبانيا 08 أصوات- بلجيكا وهولندا والبرتغال واليونان، 05 ودنمارك وايرلندا 03، لوكسمبورغ 02، النمسا 04، فنلندا 03، السويد 03 حسب سنة 1995 **أنظر:** مصطفى كامل، محمد. ***مرجع سابق***. ص 44.

[1]- ***المرجع نفسه***. ص ص. 44- 45.

[2]- مخلد، عبيد المبيضين. ***مرجع سابق***. ص. 139.

[3]- حسن، نافعة. ***مرجع سابق***. ص ص. 46- 47.

ب- القيام بالتنفيذ: الإشراف على عدد من سياسات الجماعة ولها السلطة العليا في هذه المجالات مثل السياسة الزراعية والمنافسة وإدارة صناديق التمويل الاجتماعي، والصندوق الإقليمي.

ج- مراقبة التنفيذ: متابعة تطبيق التشريعات والاتفاقيات والتي يمكن لها أن تتدخل فيها واللجوء إلى محكمة العدل الأوروبية ضد أي طرف يخل بالالتزامات.

د- تتولى المفوضية تمثيل الاتحاد في مختلف المحافل الدولية ورعاية مصالحه والدفاع عنها. [1]

**4- البرلمان الأوروبي**

يمثل البرلمان الأوربي الواجهة الديمقراطية للاتحاد الأوروبي والهدف الأساسي من وراءه هو توسيع عمليه المشاركة في وضع القرار، لكن رغم هذا فإن سلطة البرلمان محدودة فالسلطة التشريعية في يد المجلس الوزاري كما ذكرنا من قبل ومن يتولى إعداد التشريعات هو المفوضية، ولديه وظيفتين أساسيتين وهما كالأتي.[2]

**4-1- وظائف البرلمان الأوروبي**

**4-1-1 الوظيفة الإشرافية:** يشرف على أداء المفوضية بمهامها ويتم ذلك عبر طرح أسئلة لها ويخضعونها لتقييم ويمكن للبرلمان أن يقيل المفوضية أو إجبارها على الاستقالة.

**4-1-2 الوظيفة التشريعية:** وهو دور استشاري، حيث تنص معاهدة روما على انه هناك من القرارات التي لا يمكن للمجلس الوزاري القيام بها دون استشارة البرلمان فهي استشارة إجبارية، بالإضافة إلى انه عادة ما يتم استشارة البرلمان من طرف

---

[1]- مخلد، عبيد المبيضين. ***مرجع سابق***. ص. 47.

[2]- مخلد، عبيد المبيضين. ***مرجع سابق***. ص. 47- 50.

المفوضية قبل القيام بأي تشريع، وهذا يبدو لي أنه تجنبا للمحاسبة التي يؤديها البرلمان بعد تطبيق التشريعات.

### 4-2 العضوية في البرلمان الأوروبي

قبل سنة 1979 كان يتم اختيار البرلمان من طرف البرلمانات الوطنية للدول الأعضاء وكل عضوا له دورين برلمانيين الأول في البرلمان الوطني، والآخر في البرلمان لأوروبي، لكن في سنة 1979 تم انتخاب أول برلمان بطريقة مباشرة وهذا التقليد هو الموجود حاليا ( حسب المرجع 2001). [1]

وحسب سنة 2003 يتألف البرلمان الأوروبي من 600 عضو موزعين حسب الجدول التالي[2]:

| الدولة | عدد لأعضاء | الدولة | عدد الأعضاء | الدولة | عدد الأعضاء |
|---|---|---|---|---|---|
| ألمانيا | 99 | هولندا | 31 | النمسا | 16 |
| فرنسا | 87 | بلجيكا | 22 | الدنمارك | 15 |
| ايطاليا | 87 | اليونان | 22 | فنلندا | 15 |
| بريطانيا | 87 | البرتغال | 22 | ايرلندا | 6 |

[1]– مخلد، عبيد المبيضين. ***مرجع سابق***. ص. 51.

[2]–محمد، مصطفى كمال. ***مرجع سابق***. ص. 131.

| | | | | | |
|---|---|---|---|---|---|
| إسبانيا | 64 | السويد | 21 | لوكسمبورغ | 6 |

**5- محكمة العدل الأوروبية:***

هي الجهاز القضائي للاتحاد تلعب دورا كبيرا في عملية التكامل والاندماج ولا يكمن دورها فقط في الصلاحيات القانونية والقضائية وإنما أيضا في أنها تساهم في زيادة التضامن بين الدول الذي يقوم على فكرة احترام القانون.

تتشكل محكمة العدل الأوربية من قضاة ينتمون إلى جميع الدول الأعضاء ممثلين بقاضي واحد لكل دولة يتم اختيارهم لمدة 06 سنوات قابلة للتجديد ويختار القضاة من بينهم قاض لمدة ثلاث سنوات، مقرها في لوكسمبورغ. [1]

**مهامها:**

تعتبر قرارات المحكمة ملزمة لكل الدول ومؤسسات الاتحاد الأوروبي وهي تتولى النظر في المسائل التالية: [2]

- النظر في الخلافات بين الدول.
- حل الخلافات بين مؤسسات الاتحاد.
- الفصل في الخلافات بين الأفراد أو الشركات من ناحية والاتحاد من ناحية أخرى.
- إعطاء آراء بخصوص الاتفاقيات الدولية.
- إصدار قرارات أولية في المسائل التي تحال عليها من المحاكم الوطنية وهي الحالات التي تتعلق بتفسير قوانين الاتحاد.

**-المطلب الرابع: توسع الاتحاد الأوربي**

* هناك فرق بين محكمة العدل الأوروبية والمحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان التي تضم دول خارج الاتحاد والتي تنظر فقط في قضايا حقوق الإنسان أنظر: محمد، مصطفى كمال. ***مرجع سابق***. ص.131.

[1]-حسن، نافعة. ***مرجع سابق***. ص. 215.

[2]- محمد، مصطفى كمال. ***مرجع سابق***. ص. 54.

**1- التوسع قبل معاهدة مسترخيت:**

**1-1 الدول المؤسسة:** هي الدول الستة التي وقعت على معاهدة روما وقد كان هناك عدة عوامل و أسباب خاصة بكل دولة دفعها إلى الانضمام المجموعة الاقتصادية الأوروبية.

فبالنسبة إلى دول البينولوكس ( هولندا بلجيكا ولوكسمبورغ) فقد رأت فيها فرصة لتصدير منتجاتها من الفحم والصلب والتي رأت فيها دفعا لجهود التصنيع، وكان يعني لها الاندماج وسيلة لحماية مصالحهم السياسة والاقتصادية، أما ألمانيا فرأت أن في المجموعة تحقيقا لهدفين أساسيين الأول سياسي وهو إعادة تأهيلها سياسيا في المجتمع الأوروبي والثاني اقتصادي وهو النهوض بنشاطها الصناعي وحاجتها للسوق الأوروبية للتصدير. (1)

أما فرنسا التي راودها الشك حول هذه السياسة وكانت متمسكة في نفس الوقت بالشراكة مع ألمانيا. فقد قبلت بالمشروع الذي أراده الألمان بشرط تلبية مصالحها الأخرى وهي تأسيس جماعة الطاقة الذرية والتي كانت مهيأة للعب دور قيادي فيها و تبني سياسة زراعية المشتركة، وايطاليا التي كانت صاحبة أضعف اقتصاد بين الست فقد ضمنت من جانبها إنشاء بنك الأوروبي للاستثمار والصندوق الاجتماعي وحرية تنقل الأيدي العاملة. (2)

**1-2 انضمام بريطانيا والدنمارك وايرلندا**

(1)- محمد، دحام كردي. ***مرجع سابق***. ص ص. 71- 72.

(2)- جون، بندر. وسايمون، أسروود. ( تر) خالد، غربي علي ( مر) ضياء، رواد: ***الاتحاد الأوروبي***. القاهرة مصر: مؤسسة هنداوي للتعليم والثقافة. 2015. ص. 23.

نتيجة للنجاحات التي حققتها الجامعة الاقتصادية الأوروبية تقدمت الدول الثلاثة بطلبات للحصول على العضوية في الجماعة ليتم لهم ذلك في جانفي 1973 [1] فبريطانيا كانت قد تقدمت للانضمام في 1961 وذلك لخوفها من العزلة لكنها رفضت بدعوى التقارب في علاقاتها مع الولايات المتحدة لتعاود بريطانيا طلب العضوية في 1967 وقد تم قبولها في سنة 1973. [2]

أما ايرلندا والدنمارك واللتان تم قبولها في نفس السنة فقد كانتا تهدفان إلى تصدير فائض منتجاتهما الزراعية بالإضافة إلى ارتباطها الوثيق ببريطانيا. [3]

**3- انضمام اليونان، اسبانيا والبرتغال**

انضمت اليونان إلى المجموعة الأوروبية في جانفي 1981 أما اسبانيا والبرتغال فقد انضمتا في جانفي 1986 وهذا عقب حدوث إصلاحات داخلية،وقد كان اقتصاد الدول الثلاثة متخلفا بالمقارنة مع دول المجموعة إذا استثنينا إيطاليا والذين وجدوا في الجماعة نهوض باقتصادياتهم، كما مثلت الصناديق الاجتماعية الإقليمية مصدرا هاما لمساعدة نشاطاتهم الزراعية وتعزيزا لقدراتهم التنافسية، وقد من جهة أخرى الجماعة هي قبولهم فرصة لتعزيز العلاقات مع الدول العربية النفطية ودول أمريكا اللاتينية. [4]

**2- توسع الاتحاد بعد معاهدة مسترخيت**

---

[1]- مخلد، عبيد المبيضين. ***مرجع سابق***. ص. 99.

[2]- محمد، دحام كردي. ***مرجع سابق***. ص. 75.

[3]- ***المرجع نفسه***. ص. 76 .

[4]-عادل، بلجبل. ***مرجع سابق***. ص ص. 31- 32.

**2-1 انضمام السويد فنلندا والنمسا:**

بالنسبة للنمسا أرادت أن تربط علاقاتها مع المجموعة دون الانضمام لكن هذا المطلب رفض من طرف المجموعة وهو ما اضطرها إلى تقديم طلب للحصول على عضوية مرة أخرى بغية لتطوير اقتصادها. [1]

أما بالنسبة للسويد وفنلندا فقد كانتا تخشيان من أن يتأثر حيادهما أثناء الحرب الباردة في طلبيهما للانضمام إلى المجموعة الأوروبية، وبعد سقوط الاتحاد السوفيتي زال هذا الخوف وراو بأن الاتحاد الأوروبي يمتلك مشروع مستقبل القارة الأوروبية[2] السياسي والاقتصادي.

**2-2- انضمام العشرة**

بعد سقوط جدار برلين وانهيار الاتحاد السوفيتي لم تبقى العضوية في الاتحاد الأوروبي الأوربي مقتصرة على دول أوربا الغربية، بل أصبحت تشمل كل دول أوروبا ، وقد تم انضمام الدول العشرة في منتصف عام 2004 وبتعلق الأمر بكل من: المجر، بولندا، تشيكيا، سلوفاكيا، سلوفينيا، لاتفيا، ليتوانيا، أستونيا، قبرص ومالطا، ويعد هذا التوسع هو الأكبر منذ معاهدة روما والذي أعطى للاتحاد فرصة جديدة في ما يتعلق بزيادة الشرعية الدولية بمجموع 25 دولة[3]

**2. 3- انضمام بلغاريا ورومانيا وكرواتيا**

بالنسبة إلى بلغاريا و رومانيا كل منها انضم إلى الاتحاد الأوروبي في الأول من جانفي 2007 وقد كان وراء انضمامها مجموعة من العوامل نذكر منها: بالنسبة لبلغاريا رأت في الاتحاد الأوربي مؤسسة للاستقرار الاقتصادي والسياسي الذي عانت منه في فترات من الصراع العثماني السوفيتي أما رومانيا شجعها سقوط النظام الدكتاتوري في

---

[1]- محمد، دحام كردي. ***مرجع سابق***. ص. 78.

[2]- ***المرجع نفسه***. ص. 79.

[3]- جون بندر و سايمون، أسروود. ***مرجع سابق***. ص. 36.

عام 1989 على الانضمام إلى الاتحاد بالإضافة إلى أنهما يريان في المساعدات التي يقدمها الاتحاد الأوربي ستعمل على تطويرهما اقتصاديا واجتماعيا. [1]

انضمت كرواتيا إلى الاتحاد الأوربي في منتصف 2013 وهي آخر دولة انضمت إلى الاتحاد ليصل مجموعة أعضاء الاتحاد إلى 28 دولة.[2] انظر الملحق(02).

**خلاصة الفصل**

بعد أن تتبعنا مسيرة تطور الاتحاد الأوروبي التي كانت فكرة تدعو إلى توحيد العالم المسيحي لمواجهة الخطر المتمثل في الدولة العثمانية والتي انهارت مع مطلع القرن العشرين وتخلت وريثتها تركيا عن ثقلها الحضاري الإسلامي فيم اصطلح عليه بالحركة الكمالية، واتجهت للاندماج في الحضارة الأوروبية بعد إن أصبحت دولة علمانية شأنها شأن الدول الأوروبية، وتعول تركيا على موقعها الذي يعد جسرا بين أوروبا و آسيا لتكون عضوا في الاتحاد الأوروبي مثلما استفادت منه في عضويتها بحلف الشمال الأطلسي، لكن تطور مؤسسات الاتحاد الأوروبي التي أصبحت تفرض على دول الراغبة في الحصول على عضوية شروطا متعلقة بالديمقراطية وحقوق الإنسان ومدى قدرة اقتصادها على مواكبة اقتصاديات الدول الأعضاء ستكون له تأثيرات على الحياة العامة في تركيا. فما هي التغيرات التي شهدتها تركيا أثناء مسيرتها للانضمام إلى الاتحاد الأوروبي؟

---

[1]– محمد، دحام كردي. ***مرجع سابق***. ص. 80.

[2]– جون، بندر. سايمون، أسروود. ***مرجع سابق***. (ن ص).

# الفصل الثاني: المحاولات التركية للانضمام الى الإتحاد الاوروبي.

## المبحث الأول: المحاولات التركية للانضمام في فترة الحرب الباردة.

## المبحث الثاني: محاولات الانضمام من 1992الى 2002.

## المبحث الثالث: المفاوضات في عهد حزب العدالة والتنمية.

## الفصل الثاني: المحاولات التركية للانضمام الى الإتحاد االأوروبي

يرجع التقارب في العلاقات بين تركيا و الاتحاد الاوروبي الى العالاقات الثنائية التي ربطها كمال اتاتورك مع الدول الاوروبية في السنوات الاولى لتأسيس الجمهورية، و التي تكرست لدى القادة الاتراك من رؤساء و وفئات واسعة من النخب السياسية بالاضافة الى اهمية موقع تركيا بالنسبة الى اوروبا الذي عزز من مكانتها في حلف الشمال الاطلسي، الا ان جهودها للانضمامها الى المجموعة الاوربية لم تكن بنفس النتائج التي حققتها بالانضمام الى الحلف الاطلسي 1953، نتيجة بروز العديد من التحديات المتعلقة بالاوضاع في تركيا والتي لم تكن تتوافق مع التطورات التي عرفتها مؤسسات الاتحاد الاوروبي.

### المبحث الأول: المحاولات التركية للانضمام في فترة الحرب الباردة

تناولنا في الفصل الأول الدور موقع تركيا في للحد من المد الشيوعي أثناء الحرب الباردة وهو ما حاولت تركيا الإستفادة منه والدخول في عضوية مع المجموعة الأوروبية في ضل وجود هذا التقارب السياسي.

#### المطلب الأول: محاولات الإنضمام ما بين 1959- 1987

كان أو طلب تقدمت به تركيا للإنضمام إلى الجماعة الأوروبية للفحم والصلب في جوان 1959 لكن الأحداث التي عرفتها تركيا أثناء تلك الفترة حالت دون وصولها إلى هذا المسعى،[1] وفي 12 سبتمبر 1963 نجحت في التوقيع على إتفاقية " أنقرة " للشراكة الإقتصادية مع دول المجموعة الأوروبية، هذه الخطوة شجعت النخب التركية على بذل جهود مضاعفة تؤهلها للإنخراط أكثر في المجموعة الأوروربية، حيث حرصت على تبني هوية

[1]– حوارشيد دلي، حسين. ***تركيا وقضايا السياسة الخارجية***. دمشق سوريا: منشورات إتحاد الكتاب العرب. 1999. ص. 24.

أوروبية، كما رأت أن بإستكمالها لبعض الشروط المتعلقة بالديمقراطية وحقوق الإنسان سوف تكون مرشحة لأن تنال عضوية كاملة.[1]

في سنة 1982 توترت العلاقات بين تركيا والمجموعة الأوروبية نتيجة لانضمام اليونان الى المجموعة التي سببت لها عراقيل منعت حصولها على مساعدات اقتصادية كانت تقدمها المجموعة إلى تركيا وهو الدافع الأساسي الذي جعل تركيا تتقدم بطلب رسمي للحصول على عضوية كاملة، من أجل الإبقاء على مكانتها متوازنة مع اليونان تجاه علاقاتها مع دول المجموعة الأوروبية، وبالتالي فإن طلب تركيا للحصول على عضوية كان من أجل أن لا تكون في مكانة أدنى من التي تحتلها اليونان بعد حصولها على العضوية الكاملة نتيجة لوجود صراعات عميقة بين الدولتين،[*] فقد جاء الطلب التركي للحصول على عضوية كاملة في أفريل 1987 نتيجة منطقية لكل ما ذكر،[2] بالإضافة إلى وجود دافعين اساسيين وراء ذلك وهما:

**1- الدافع السياسي**

إتفاق معظم التيارات السياسية في البلد على تأييد إنضمام بلدهم إلى الإتحاد الأوروبي وذلك بسبب السلطة الكبيرة التي تتمتع بها المؤسسة العسكرية والتي سوف يساعد الإنضمام إلى الإتحاد في إجراء الإصلاحات السياسة اللازمة، من تشجيع للديمقراطية وحقوق الإنسان وتقليص لسلطة العسكر على مقاليد السياسة في تركيا، كما ستتاح الفرصة للأحزاب السياسية للتعبير عن رأيها وممارسة الحياة السياسية والثقافية بشكل أفضل.[3]

---

[1]- خوشيد دلي، حسن. ***مرجع سابق***. ص 25.

[*]- سنتطر الى هذا الصراع في موقف اليونان من عضوية تركيا، الفصل الثالث.

[2]- طالبي حافض، حسين." **تركيا والإتحاد الأوروبي**". ***مركز الدراسات الدولية قسم الدراسات الأوروبية***. العراق.(د ت).

[3]-النعيمي عمر، لقمان. "**تركيا والإتحاد الأوروبي**". ***مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية***. أبو ضبي الإمارات، (د ت) العدد 120، ص ص. 12- 13.

**2- الدوافع الإقتصادية**

بالإنضمام إلى الإتحاد الأوروبي ستصبح السوق الأوروبية سوقا لتصدير المنتجات التركية خاصة منها الزراعية والنسيجية، كما أنها تستفيد من المنتجات الأوروبية لتدعيم إقتصادها خاصة المنتجات الصناعية من معدات ضرورية للتنمية والتحديث الإقتصادي، كما أن أوروبا ستكون منفذا للعمال الأتراك الذين يشكلون ضغطا على سوق العمالة، وهو ما من شأنه أيضا أن يدر تدفقا للعملة الأجنبية عبر التحويلات المالية.[1]

هذا الطلب الأخير والذي صدر في شأنه تقرير عن الجماعة الأوروبية في 18 سبتمبر 1989 جاء فيه: [2]

- إن بدأ أي مفاوضات مع تركيا بشأن هذا الطلب لا يمكن أن يتم قبل تحويل الجماعة إلى سوق داخلية موحدة وهو ما جاء بعد معاهدة ماستريخت 1992.
- إن الإختلالات الإقتصادية والسياسية الكبيرة لا زالت قائمة بين تركيا والجماعة الأوروبية تتعلق بإرتفاع معدلات التضخم والبطالة ومستوى التنمية وقضايا النفايات وحقوق الإنسان والأقليات في تركيا ومشكلاتها مع اليونان.
- يتطلب وضع إتحاد جمركي بين تركيا والجماعة و زيادة تطوير التعاون المالي والمعونات الإقتصادية والفنية والإتصالات السياسية، وهو ما تم سنة 1995 من إبرام لإتفاق جمركي بين تركيا والإتحاد الأوروبي

وفي عام 1990 تم إستكمال إقامة إتحاد جمركي المتعلق بإتفاق الانتساب التركي لمواصلة تقديم المساعدات المالية لها وفقا لما جاء في البرتوكول المالي لعام 1981، لكن

---

[1]-النعيمي عمر، لقمان. ***مرجع سابق***. ص. 14.

[2]- طالبي حافض، حسين. ***مرجع سابق***.

التجربة الأوروبية سرعانما أصبحت أكثر نضجا واصبحت شروط العضوية فيها أكثر تشددا.[1]

**المطلب الثاني: تحديات فترة الحرب الباردة**

**1- الإنقلابات العسكرية**

على مدار العقود الثلاثة ( 1960 - 1980 ) قام الجيش في تركيا بالقيام بثلاثة إنقلابات عسكرية (1960-1971-1980)، أدت إلى تغير ملامح وتوجهات الدولة التركية وهو ما يرى فيه الأوروبيين أنه دليل على عدم إستقرار المؤسسات داخل الدولة، والذي يبدو واضحا من خلال التدخلات المستمرة للمؤسسة العسكرية في ممارسات الدولة داخليا وخارجيا، عن طريق القوة تارة وعن طريق الإنقلابات العسكرية تارة أخرى.[2]

ويتبين من خلال الإحصائيات التركية أن تركيا بين 1932 و 1987 وضعت تحن الأحكام العرفية لفترات مجموعها أكثر من 25 سنة، وصفت من قبل الباحثين" بالظاهرة العسكرية في تركيا " في محاولاتهم لإستنكار الدور القوي للعسكر في الحياة السياسية التركية، وتعزى هذه السيطرة إلى ما لجأ إليه الجيش عام 1960 حين قام بإنقلاب على السلطة بعدما تعرض نفوذه إلى الإهتزاز في الخمسينيات، إستطاع بعده أن يحصن دوره من خلال إنشاءه لمجلس الأمن القومي عام 1961 يضم قادة القواة المسلحة و تتعدى صلاحياته حدود مناقشاته عند ما يتعلق بالأمن القومي بل يتعداه إلى الشؤون الإقتصادية والتربوية، و بقي هذا المجلس في دساتير تركيا لعامي 1971 و 1982.[3]

---

[1]-جاسم حيدر، محمود. ***واقع السياسة الخارجية التركية حيال الإتحاد الأوروبي*** (رسالة ماجستير) تخصص علوم السياسية. غزة فلسطين: كلية الأدب والعلوم جامعة الشرق الأوسط، 2013 - 2014، ص. 73.

[2]- ياسر خضير العزيري، محمد،. ***الدور الأمريكي في سياسة تركيا حيال الإتحاد الأوروبي (1993 - 2010)***. بيروت لبنان: مركز دراسات الوحدة العربية .2010. ص. 225.

[3]- نور الدين، محمد. ***تركيا الجمهورية الحائرة***. **مرجع سابق**. ص. 71، 74، 75.

و قد كان الجيش أحد أبرز المعارضين لعضوية تركيا في المجموعة الأوروبية والذي تعني له تطبيق المعايير الأوروبية تحييد عن الحكم والغاءا للمادة 35 من نظام المهمات الداخلية التي تعطي الحق للقوات المسلحة بالتدخل والإستلام على السلطة في حال وجدت أن الجمهورية معرضة للأخطار كسلاح قانوني وحيد لتبرير تدخلاته وإنقلاباته العسكرية، وهو الدور الذي ضلت تعرضه الدعوات السياسية في تركيا، لتعزيز الديمقراطية خصوصا أولئك الذين يرون في ذلك عاملا مهما لوصول تركيا إلى عضوية في المجموعة الأوروبية[1].

**2- الوضع الإقتصادي المتدهور**

يعد الوضع الإقتصادي خلال نفس الفترة أحد أبرز التحديات التي واجهت عضوية تركيا في المجموعة الأوروبية، فالإقتصاد التركي لم يكن بوسعه أن ينافس إقتصاديات الدول الأوروبية نتيجة لهشاشته وتأثره بأزمات عديدة إرتبطت بإرتفاع نسبة الدين الخارجي، حيث عرف الإقتصاد التركي اختلالات عديدة بسبب الفساد في الفترة الممتدة ما بين 1963 و 1969 كما انجر على الإنقلاب العسكري لسنة 1971 و إرتفاع أسعار البترول سنة 1973 اثناء الحرب العربية الإسرائيلية إضافة الى ارتفاع الإنفاق العسكري بعد التدخل في قربص 1974 الى دخول الإقتصاد في ضروف صعبة.[2]

ففي سنة 1978 بلغ عجز الميزان التجاري 2.04 مليار دولار و سنة 1979 بلغ 2.25 مليار وبلغت فوائد المترتبة عن الديون التي وصلت سنة 1978 الى 14 مليار دولار 900 مليون دولار سنويا، وهي أكبر المشاكل التي واجهت الإقتصاد التركي في تلك الفترة، حيث كانت فيها بحاجة لمساعدات مالية ضخمة لحلها، لهذا تم الإتفاق في 19- 01- 1980. بباريس بين المسؤولين أتراك والبنك الدولي والبنك الأوروبي ولجنة من السوق

[1]- نور الدين، محمد. ***تركيا الجمهورية الحائرة***. **مرجع سابق**.. ص. 75 .

[2]- محمد صالح، منال. ***مرجع سابق***. ص. 101.

الأوروبية المشتركة على أن تقدم مساعدات إقتصادية لتركيا من أجل تجاوز مشاكلها، و هو ما تم فقد تحصلت على قرض من صندوق النقد الدولي قدره 1.625 مليار دولار أمريكي في الفترة ما بين 1980 و 1982[1].

وهي الديون التي حاولت المجموعة الأوروبية والولايات المتحدة الأمريكية إعادة الإستقرار لها، من خلال إعادة جدولتها مقابل أن تلتزم تركيا بالإصلاحات اوصى بها صندوق النقد الدولي، وعلى الرغم من تبنيها لإصلاحات إقتصادية سنة 1981 إلا ان هناك مشاكل عرقلت إستقرار الإقتصاد نتيجة للاسباب التالية: [2]

1- أن معظم المصانع التركية تعمل بـــ 50% من الطاقة الإنتاجية بسبب قلة المال والمواد الأولية وإنقطاع الكهرباء ما بين ثلاث وخمس ساعات من اصل ساعات العمل.

2- مشكل التموين حيث تضع المصاريف التركية فائدة للديون تتراوح بين 60 و 90% وهي فوائد باهضة ترفع من تكلفة الإنتاج وبالتالي إرتفاع الأسعار وخسارتها للميزة التنافسية.

3- معانات الإقتصاد من مشكل التضخم النقدي ومشكل نقص مواد الطاقة.

وقد إستمر بقاء الدين الخارجي مرتفعا حيث بلغ لسنة تقدميها لملف العضوية 1987 – 38.3 مليار دولار أمريكي، لذلك دعى صندوق النقد الدولي والبنك الدولي المصرفيين الأتراك إلى الإلتزام بالتقشف وخفض معدل التضخم لكن أوزال* رئيس الوزراء التركي

---

[1]- زكي يونس الطويل، رواء. ***مرجع سابق***. ص ص. 57- 58.

[2]- ***المرجع نفسه***. ص 59- 62.

* سياسي تركي ورجل اقتصاد رئيس الوزراء بعد الانتخابات البرلمانية التي فاز فيها حزبه الامة عام 1987الى غاية سنة 1991، تولي رئاسة الجمهورية التركية من 1991الى غاية وفاته 1993، اصطلح على حقبته تسمية الحقبة الاوزالية نظير الاصلاحات التي عرفتها تركيا في عهده. **انظر:** باركلي، هنري. ***القضية الكردية في تركيا***. العراق: مؤسسة مركياني للبحوث والنشر. 2007. ص. 47.

رفض هذه الشروط بدعوى موائمة المؤسسات المالية التركية لمثيلاتها في الإتحاد الأوروبي،[1] الذي من شانه أن يساعد تركيا في الحصول على العضوية.

### 3- ملف حقوق الانسان

في أفريل من سنة 1986 وصفها البرلمان الأوروبي النظام التركي بأنه "نظام إرهابي دموي" ولم ينفي رئيس الحكومة أوزال طورغوت ذلك حين قال: « **إن ما نحتاجه ويضمن العضوية في المجموعة الأوروبية هو تقوية الديمقراطية وتوسيع إحترام حقوق الإنسان**» ومع أن تركيا حاولت أن تجري تعديلات دستورية جديدة لتعزيز الحريات وحماية حقوق الإنسان إلا أن المجموعة الأوروبية لم تجد ذلك كافيا، وقد اشارت منظمة العفو الدولية الى التراجع الخطير على مستوى هذا الصعيد حيث إعتبرت عام 1991 أن تركيا تتمتع بـــ "**نصف حرية**".[2]

أما بالنسبة لحرية التعبير والصحافة التي عرفت بعد إنقلاب 1980 رقابة وتشديدا فكان لا يمكن في تركيا السماح بممارسة الصحافة الا تحت رقابة الجيش، وتم إغلاق أعداد كبيرة من العناوين بالإضافة إلى القبض على الكتاب ورؤساء التحرير وإحالتهم إلى المحاكم وشهدت الفترة ما بين 1980 و 1984 أقصى فترات القهر الصحفي في تاريخ الصحافة التركية و أجبرت تركيا خلال نفس الفترة على قبول الدستور 1982، [3] الذي أعده الجنرالات و تضمن قيودا خطيرة على الحقوق والحريات الأساسية و في هذ الإطار تم منع كل ما ينشر حول ما يتعلق باللغة والدين والعرق، وتم تطوير آلية الرقابة ضد من يحملون

---

[1]- زكي يونس الطويل، رواء. ***مرجع سابق*** . ص. 52- 53.

[2]- نور الدين، محمد. ***تركيا الجمهورية الحائرة***. بيروت لبنان: مركز الدراسات الإستراتيجية والبحوث والتوثيق. 1998. ص. 40.

[3]-***المرجع نفسه***. ص. 41.

آراء مخالفة للنظام، وفي 10 نوفمبر 1983 حصل تغيير في قانون الصحافة ليصبح أكثر وطأة وثقلا على حرية الصحافة.[1]

## المبحث الثاني: محاولات للإنضمام من 1992 الى 2002

هذه الفترة ستعرف تطورا في مؤسسات الاتحاد الاوروبي و تغيرا في التسمية بالاضافة الى وضع جملة من الشروط للعضوية ستحتم على تركيا تبني اصلاحات عديدة.

### المطلب الأول: الشروط الجديدة للعضوية ومسار المباحثات

أقرت معاهدة ماسترخيت في فيفري 1992 عديد الإصلاحات في مؤسسات الإتحاد الأوروبي وهي معاهدة التي تعد أكثر مرجعية وشمولا من معاهدة روما 1957 و التي كان الهدف منها بناء الإتحاد الأوروبي بعد نهاية الحرب الباردة، وقد أقرت قمة كوبنهاغن 1993 الشروط والإجراءات التي نصت عنها معاهدة مسترخيت حول الدول التي ترغب في الإنضمام إلى الإتحاد الأوروبي،[2] حملت تسمية معايير كوبنهاغن، التي جاء فيها شرط عدم المساس بما حقق من مكتسبات للإتحاد الأوروبي و يقصد بها مجموعة اللوائح والأنظمة المطبقة داخل الإتحاد الأوروبي في كافة المجالات وهي تشمل الجوانب التالية: [3]

**المعايير السياسية:** ضرورة أن تكون هناك مؤسسات مستقرة تضمن الديمقراطية وحقوق الإنسان وسيادة القانون وإحترام حقوق الأقليات.

**المعايير الإقتصادية:** ضرورة وجود إقتصاد سوق فعال وقوي للدولة المرشحة وقادرا على مواجهة ضغط المنافسة داخل السوق الإتحاد الأوروربي.

---

[1]– ياوز، بايدار. "**تطور حرية الصحافة في تركيا**" (تح). ناظم تورال. ***التحول الديمقراطي في تركيا***، مركز المحروسة للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات. (د. ب): 2012. ص ص. 146– 147.

[2]– ياسر خضير العزيري، محمد. ***مرجع سابق***. ص. 180.

[3]– بالجبل، عادل. ***مرجع سابق***. ص. 97.

**معايير الإلتزام**

ومعناها أن تكون الدولة المرشحة قادرة على تحمل إلتزامات الإنضمام إلى الإتحاد خاصة السياسية والإقتصادية منها.

وهناك شرط اخر وهو لابد ان تتنازل الدولة الراغبة في العضوية على جزئ السيادة الوطنية لفائدة سيادة فوق وطنية أوسع وأشمل وهي سيادة مؤسسات الإتحاد الأوروبي.[1]

وقد وضع الإتحاد الأوروبي في قمة مدريد 1995 شرطا أخرا وهو ضرورة أن تكون الدولة الراغبة في العضوية قادرة على تنفيذ قواعد سياسات الإتحاد وضرورة أن تكون الهياكل الإدارية داخلها قادرة على تطبيقها.[2]

ويعني وجود كل هذة الشروط مع الرغبة التركية للإنضمام تأثيرات على الحياة العامة لتركيا، فما هي الإصلاحات التي تبنتها تركيا خلال نفس الفترة ؟

بالإضافة إلى هذه المعايير التي تهدف إلى تحقيق إصلاحات داخلية يوجد شرط آخر وهو ما نصت عليه المادة رقم (49) معاهدة ماسترخيت و التي جاء في فحواها.[3]

**« تبدأ المرحلة التمهيدية بتقرير تقدمه المفوضية الأوروبية إذ تعلن الأخيرة ما إذا كانت الدولة المرشحة لعضوية الإتحاد تستجيب لمعايير كوبنهاغن السياسية والإقتصادية، اما إذا كانت هذه المعايير بعيدة المنال بالنسبة إليها... وفي حال إستجابة الدولة المذكورة لهذه المعايير تقر المفوضية بأهلية الدولة للإنضمام. ثم تعرض هذه القضية على المجلس الذي يمثل حكومات الدول الأعضاء ويتمتع بصلاحيات تقريرية. يصدر قرار الدولة الجديدة**

---

[1]– جديد، لبنة. ***السوق الأوروبية المشتركة والسوق العربية المشتركة تشابه في المقدمات وإختلاف في النتائج،*** ( مذكرة ماجستير ) تخصص علاقات دولية اقتصادية. ( د ب ): كلية الإقتصاد جامعة تشرين، 2004، ص. 13.

[2]– عبيد المبيضين، مخلد. ***مرجع سابق***. ص. 117.

[3]– ياسر خضير العزيري، محمد. ***مرجع سابق***. ص. 183.

**بالإجماع بحيث يؤدي إعتراض ممثل دولة واحدة في الأقل إلى تعطيل القرار، وفي مرحلة ثالثة يحال القرار إلى البرلمان الأوروبي الذي يصوت عليه بأغلبية عدد نوابه، وليس بأغلبية الأصوات، وأخيرا لا يكون قرار قبول عضوية الدولة المرشحة نافذا إلا إذا صادقت عليه كل الدول ذات العضوية وفقا للآليات القانونية للتصديق على المعاهدات الدولية ـ وتوضيحا لهذه الصيغة الإجرائية، يحدد قرار قمة كوبنهاغن لعام 1993 الشروط السياسية والإقتصادية المفروضة على الدول المرشحة للإنضمام [وهو ما تناولناه من شروط بشكل مختصر]».**

وبعبارة أبسط تعني هذه المادة أنه لا يمكن لتركيا أن تكون عضوا في الإتحاد الأوروبي في حالة وجود دولة واحدة ترفض ذلك وهو ما يعني أنه يتوجب على تركيا أن تبذل جهودًا دبلوماسية تحول دون الفيتو الذي قد تستعمله أي دولة ضدها، فما هي الجهود التي بذلتها تركيا في سبيل ذلك ؟.

**2- مسار المباحثات**

بعد أن قوبل الطلب التركي برفض من المجموعة الأوروبية سنة 1989 إتجهت المجموعة بعد ذلك إلى تبني سلسلة من الإصلاحات كللت سنة 1992 بميلاد اللإتحاد الأوروبي، اثناء هذه الفترة كان الشغل الشاغل لتركيا هو تأسيس الوحدة الجمركية مع الإتحاد الأوروبي وفقا لما نصت عليه إتفاقية أنقرة 1963 والبرتوكول الإضافي المكمل لها عام 1970 وهو ما توصلت اليه بالمصادقة في مارس 1995 على إتفاقية إقامة وحدة جمركية يبدأ سريانها في 01 جانفي 1996[1] والتي يعني تطبقها أن الإتجار بالسلع المصنعة بين تركيا والإتحاد الأوروبي لن تتعرض لحواجز ورسوم جمركية مهما كان نوعها وحجمها،

[1]- هاينتس، كرامر. (تر) جكتر، فاضل. ***تركيا المتغيرة تبعث في ثوب جديد***. الرياض السعودية: مكتبة العبيكان. 2001. ص ص. 316- 318.

وان قطاع المنسوجات والألبسة التركية سيستفيد من هذا الإمتياز باعتبار أنها أكثر المنتوجات المصنعة في تركيا، وهو لا يعتبر شيئا كبيرا حققه لتركيا، فهذه الإجراءات تعني أن تركيا وضعت في صف واحد مع النظم التفضيلية لعديد الدول النامية في العالم الثالث وحوض البحر المتوسط ومناطق من أوروبا الوسطى والشرقية* [1]

كما أن عدم إدراج المنتوجات الزراعية ضمن الإتفاق الجمركي يثير الكثير من التساؤلات** حول مدى إستفادة تركيا من هذا الإتفاق في ضل أن إقتصادها يعتمد بشكل واسع على هذا القطاع ؟

وقد عرفت العلاقة بين تركيا والإتحاد الأوروبي توترًا بعد إنعقاد مؤتمر لوكسمبورغ في 12 و 13 ديسمبر 1997 سبب عدم إدراج تركيا ضمن مجموعة الدول العشرة التي يعتزم ضمها مع بداية سنة 2004 (**انظر** الملحق رقم: 02) والذي عبرت تركيا عن عدم رضاها عن هذا القرار و احتجت عنه بمقاطعة الإجتماعات التي تعقدها مؤسسات الإتحاد و قامت بتجميد كافة النشاطات مع مجلس الشراكة [2] وهو ما عبرت عنه الحكومة التركية في بيان رسمي صادر بتاريخ 14 ديسمبر 1997 حمل إعراضا عن هذا القرار لجملة من الأسباب وهي:[3]

* منطقة شرق اوروبا: تتألف من الدول الاشتراكية السابقة وعددها سبعة وهي روسا البيضاء و بلغاريا و مولوفيا وبولندا و رومانيا و روسيا و اوكرانيا اما دول وسط اوروبا فتضم الدول الداخلية وهي ستة: ليشتنشتاين و النمسا وسويسرا والتشيك والمجر وسلوفينيا **انظر** : علاء الدين ابراهيم صائغ، ايمان. ***مرجع سابق***.ص. 23.

[1]– هاينتس، كرامر. ***مرجع سابق***. ص ص. 318– 319.

** يعزي رفض إدراج المنتوجات الزراعية ضمن الإتفاق الجمركي إلى الخوف من منافسة السلع التركية في هذا المجال خاصة فرنسا فقد سبق وأن رفضت إدراج نفس القطاع في إتفاق الجمركي مع تركيا في سنة 1973 – سنتوسع فيه أكثر في الموقف الفرنسي من عضوية تركيا الفصل الثالث.

[2]– نور الدين، محمد. ***تركيا الجمهورية الحائرة***. مرجع سابق. ص. 36.

[3]– هاينتس، كرامر. ***مرجع سابق***. ص. 334.

- لم يتم تقويم تركيا في الإطار نفسه وفقا للمعايير الموضوعية مع البلدان المرشحة الأخرى***.
- معظم النقاط التي تم التطرق لها لم تكن سوى تعهدات لسنوات طويلة لم يتم تجسيدها من قبل الإتحاد.
- هناك تقويمات منحازة ومغرضة على صعيد البنية الداخلية والسياسة الخارجية.
- تم فرض شروط سياسية ذات أغراض خفية يتعذر قبولها.

وفي قمة الأُوروبية بهلسنكي بين 10 و 12 ديسمبر 1999 منحت تركيا وضع الدولة المرشحة للإنضمام، وأكدت على ضرورة إخضاع تركيا لمتابعة اللجنة الأوروبية التي تعطي حولها تقارير سنوية في مجال حقوق الإنسان،[1] وفي تقرير للمفوضية جاء بغرض التوسع قدم في منتصف تموز يوليو 2000 أعطى شروطا خاصة لتركيا من أجل الإنضمام إلى الإتحاد وهو ما رفضته تركيا لأن المفوضية لم تعطي شروطا موحدة للدول الطالبة للعضوية.[2]

وفي قمة نيس 04- 06 ديسمبر 2000 حدد المجلس الأوروبي شروطا لتركيا يجب أن تنجزها للحصول على العضوية، متعلقة بمدى قدرتها على إنجاز العديد من الإصلاحات السياسية و الأقتصادية و الديموقراطية وفق ماجاء في معايير كوبنهاقن، وافقت عنها تركيا في مارس 2001 ونتيجة لذلك تم منح تركيا وضعية الدولة المؤهلة للحصول على عضوية، الامر الذي فرض عليها إتخاذ اجراءات عديدة على الصعيدين السايساسي و الإقتصادي من

*** تقصد تركيا أن ترشيح قبرص للعضوية يسقط عنها نفس سبب رفضها للترشح وهو تسوية القضية القبرصية معها، و الذي لم يتم طرح على عضوية قبرص كشرط، وهو ما سنتوسع فيه اكثر في تناول القضية القبرصية .الفصل الثالث.

[1]- مقلد طلال، حسين. "**تركيا والإتحاد الأوروبي بين العضوية والشراكة**". ***مجلة كلية الإقتصادية والقانونية***. سوريا، 2010 المجلد 26، العدد الأول، ص. 338.

[2]- هاينتس، كرامر. ***مرجع سابق***. ص. 330.

أجل الإيفاء بمتطلبات الانضمام، فخلال الفترة الواقعة بين قمة هلسنكي1999 و قمة كوبنهاقن 2002 طبقت مجموعة من الاصلاحات.[1]

**المطلب الثاني: الإصلاحات الداخلية والجهود الدبلوماسية**

**1- الإصلاحات الداخلية**

**1-1- الإصلاحات الإقتصادية**

تبنت تركيا في هذه الفترة العديد من الإصلاحات الإقتصادية وفق ما هو منصوص عليه في لوائح الإتحاد الأوروبي وهي إصلاحات حقوقية ذات علاقة بالإقتصاد بالدرجة الأولى من قواعد المنافسة في السوق الأوروبية للإتحاد و حقوق الملكية الفكرية و الصناعية والتجارية، وتحقيقا لهذا إعتمدت تركيا قانونا وطنيا ضد الإحتكار وأوجدت إدارة وطنية تتولى فرض قواعد المنافسة وهي إجراءات حفزتها المعونات المالية التي يقدمها الإتحاد نظير تبني إصلاحات هيكلية للإقتصاد.[2]

بالإضافة إلى أن تركيا إستطاعت الحصول على دعم أمريكي[*] للاستفادة من قرض بـــ 36 مليار دولار من صندوق النقد الدولي لمواجهة العجز الإقتصادي في سنة 2001، و مسحت عنها ديون بقيمة 11 مليار دولار، و قبيل حرب العراق 2003 قدم صندوق النقد الدولي قرضا بـــــ 16 مليار دولار الى تركيا وتحصلت في نفس السنة على قرض ضخم

---

(1)- النعيمي، عمر لقمان. ***تركيا والإتحاد الوروبي دراسة لمسيرة الإنضمام***. الإمارات: ***مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية***. 2007. ص. 25. ياسر خضير الغريري، محمد. ***مرجع سابق***. ص. 191.

(2)- هاينتس، كرامر. ***مرجع سابق***. ص ص. 220- 222.

(*)- تعرف هذه السياسة بالربع الإقتصادي للموقف السياسي حيث تسلك تركيا سياسة ترضاها الولايات المتحدة وتطلب في مقابلها مساعدات مالية وإقتصادية وتقنية **أنظر:** دني، إيمان. ***الدور الإقليمي لتركيا***. الإسكندرية مصر: مكتبة الوفاء القانونية. 2014. ص. 76.

من الولايات المتحدة قدر بـــ 30 مليار دولار، 20 مليار دولار منها قدمت كضمانات في صورة قروض مقابل نشر القوات الأمريكية على الأراضي التركية،[1] استثمرتها تركيا في تجاوز أزمتها الإقتصادية و عادة بناء إقتصادها.

### 1-2- الإصلاحات في مجال حرية التعبير

بادرت أنقرة بعد 1995 بتعبئة الطاقات في سبيل الوصول إلى إصلاحات و مارست ضغطا كبيراً على البرلمان من أجل دفعة إلى إجراء تعديلات تشريعية على دستور 1982 من أجل إصلاح يقضي إلى مشاركة سياسية أوسع، و التخفيف من المادة الثامنة من قانون مكافحة الإرهاب والتي سبق وأن أدت إلى إعتقال الصحفيين بتهمة جرائم فكرية.[2]

### 1-3- الإصلاحات التي تبنتها تركيا بعد قمة هلسنكي 10- 11- 1999

تشكل التغييرات الدستورية التي تمت في شهر أكتوبر 2001 الأساس لمسعى تركيا للإستجابة إلى معايير كوبنهاقن السياسية، والتي زادت بفضلها ضمانات حقوق الأفراد والحريات وخاصة توسيع مجال حرية الفكر والتعبير، ومنع دعاوي التعذيب و تخفيض مدة الإعتقال قبل المحاكمة إلى أربعة أيام بشكل يتناسب مع مقاييس الإتحاد الأوروبي وتم التشديد على خاصية مجلس الأمن القومي كعضو استشاري وأجريت اصلاحات قانونية لتطوير المساواة بين الجنسين.[3]

و مثلت التعديلات في القانون المدني الجديد الذي دخل حيز التنفيذ بداية جانفي 2002 في مجال المساواة بين الرجل والمرأة وحماية الأطفال والضعفاء والجمعيات نقطة القصوى

---

(1)- السامرائي سالم، محمود." ***المساومة في السياسة الخارجية التركة***". ***المجلة العربية للعلوم السياسية***. بيروت لبنان. (دت)، (د. ع)، ص. 85- 91.

(2)- آقطار، جنكتير. "**القوة الناعمة للاتحاد الاوروبي**".(تح) تورال، ناظم. ***التحول الديمقراطي في تركيا***. (د. ب): مركز المحروسة للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات. 2012. ص. 184.

(3)- ***المرجع نفسه***. ص ص. 184- 185.

في طريق الموائمة مع معايير الإتحاد الأوروبي، وفي 06 فيفري عام 2002 أجريت تعديلات مهمة على حزمة من القوانين المهمة مثل قانون العقوبات وقانون مكافحة الإرهاب، وقانون محاكمة أمن الدولة وقانون أصول محاكم الجنايات، لترفق بحزمة من التعديلات الثانية في 26 مارس 2002 التي حققت تعديلات مهمة إتجاه تعهدات تركيا للاستجابة لمعايير السياسية في قوانين الحقوق والحريات العامة مست( قوانين الأحزاب السياسية والصحافة والنقابات وحقوق التجمع والتظاهر، ومحاكم أمن الدولة والشرطة والإدارات المحلية ).[1]

ومع حزمة قوانين الملائمة الثالثة في 03 أوت 2002 تم إلغاء عقوبة الإعدام في القانون التركي فيما عدى التهديد بحرب وشيكة، وألغيت العقوبات القانونية أمام النشر بلغات ولهجات مختلفة والتي سيتعلمها المواطن التركي في ممارساته اليومية، وأعطى الحق في تعلم تلك اللغات واللهجات وألغيت عقوبة الحبس الخاصة بجرائم الصحافة، واصبح نظام الممتلكات الغير منقولة ( العقار) الخاص بأوقاف الجماعات أكثر ليبرالية، والسماح بحرية النقد، وشمل القانون التركي عقوبات جريمة تهريب الأفراد.[2]

**2- الجهود الدبلوماسية لتركيا**

أولت تركيا للوساطة الأمريكية إهتماما بالغا وهذا راجع للعلاقة الإستراتيجية بينها وبين كل من تركيا والإتحاد الأوروبي، وقد أظهر الكثير من المسؤولين الأمريكيين دعمهم للتوجه التركي في سبيل الحصول على عضوية في الإتحاد الأوروبي.

ففي مؤتمر واشنطن 21 أفريل 1988 حول مسألة إحياء السلام في منطقة الشرق الأوسط دعا المسؤولون الأمريكيون أوروبا إلى إعادة النظر في موقفها من عضوية تركيا

---

(1)- آقطار، جنكتير. ***مرجع سابق.*** ص. 185.

(2)- ***المرجع نفسه.*** (ن ص).

والعمل على التسهيل لها في ذلك،[1] و إستطاعت تركيا أن تحصل على وعد أمريكي رسمي يدعم جهودهم نحو الإنضمام إلى المجموعة الأوروبية، و هو ما جاء في تصرح أدلى به كاتب الدولة للشؤون الخارجية جيمس بيكر إلى الرئيس التركي طوغورت اوزال في زيارة قادته إلى تركيا بين 20 و 22 جويلية 1991 جاء فيه « **إن الولايات المتحدة أقرت بأنها سوف تؤيد بقوة طلب تركيا للإنضمام إلى المجموعة الأوروبية**» [2] وهو ما كلل في نهاية 1994 وبداية 1995 بموافقة الدول الأوروبية على إدخال تركيا في إتفاقية الوحدة الجمركية من خلال الضغط على اليونان بشكل أساسي للعدول عن موقفها اتجاه عضوية تركيا وهي الخطوة مهمة في طريق تركيا للإنضمام إلى الإتحاد الأوروبي. [3]

وأكد الرئيس الأمريكي بيل كلينتون نهاية 1999 على ضرورة أن تحصل تركيا على عضوية في الإتحاد في أقرب وقت ممكن وهذا أثناء إنعقاد قمة الأمن والتعاون الأوروبي بسطنبول والذي لم تمض عنه أيام قليلة حتى أعلن الإتحاد الأوروبي بأن تركيا أصبحت تحمل صفة البلد المرشح للعضوية في الإتحاد بعد ان مارس ضغوطا على قادة الدول الأوروبية بما فيها المكالمات الهاتفية التي أجراها معهم.[4]

## المبحث الثالث: المفاوضات في عهد حزب العدالة والتنمية

عرفت العلاقات التركية الأوروبية في عهد حزب العدالة والتنمية[*] برئاسة "رجب طيب أردوغان"[**] تطورا ملحوظا خاصة بعد تأكيد المفوضية الأوروبية للدور الذي لعبه

---

[1]– محمد، ياسر خضير العزيري. ***مرجع سابق***. ص. 180.

[2]–محمد، ياسر خضير العزيري. ***مرجع سابق*** ص ص. 183– 184.

[3]– ***المرجع نفسه***. ص. 184.

[4]– ***المرجع نفسه***. ص ص. 185– 186.

[*]– حزب سياسي تركي تشكل من قبل اعضاء سايقين من حزب الفضيلة الإسلامي الذي كان يرأسه رجائي اقطان المصادر من قبل المحكمة الدستورية سنة 2001، يعد هذا الحزب الجناح الإسلامي المعتدل في تركيا، يؤيد إنضمام تركيا إلى الإتحاد الأوروبي وصل إلى الحكم سنة 2002 تبنى إصلاحات عميقة في تركيا، عرفت تركيا في عهده إنتعاشا

الحزب في عملية التحول الديمقراطي مما حفز الإتحاد الأوروبي بالدخول معها في مفاوضات جادة للحصول على العضوية الكاملة.

**المطلب الأول: مسار المفاوضات التركية**

بعد جملة من اللقاءات بين أعضاء الإتحاد الأوروبي التي بذلت فيها تركيا جهودا دبلوماسية مارست خلال ضغوطا عليها، فضلا عن الضغوط الأمريكية خاصة بعد قمة كوبنهاقن ديسمبر 2004 التي حددت تاريخ 03 أكتوبر 2005 موعدًا لبدئ المفاوضات الذي تجدد التأكيد عليه في قمة بروكسل 02 أكتوبر 2004 حين أصدرت المفوضية توصيات أقرت من خلالها بأن تركيا إستطاعت أن تصل إلى تحقيق الحد الأدنى من معايير كوبنهاقن،[1] كما تضمنت مجموعة من النقاط نذكر منها ما يلي: [2]

- الترحيب بالتقدم الذي حققته تركيا في مجال الإصلاح والتأكيد على السماح لها بالإنضمام إلى الإتحاد.
- حذرت القمة تركيا من مغبة إنتهاك المبادئ الأساسية للإتحاد مهددة بتعليق المفاوضات في حال حصول ذلك.
- أن الهدف الأساسي من المفاوضات هو عضوية تركيا في الإتحاد.

---

إقتصاديا، وهو أهم نجاح له حقق له شعبية واسعة في تركيا بالإضافة إلى نجاحه في الحد من نفوذ المؤسسة العسكرية داخل الحياة المدنية، **انظر:** سبيتان، سمير. ***تركيا في عهد رجب أردوغان***. عمان الأردن: الجنادرية للنشر والتوزيع. 2012. ص. 37- 49.

(**)- ولد 26 فيفري 1954 بسطنبول من أصول جورجية من أسرة فقيرة خريج كلية الإقتصاد والأعمال جامعة مومرة، غنظم إلى حزب الخلاص الوطني وبعد تشكيله من جديد بسم الرفاه إنظم إليه رشحه الحزب لمنصب عمدة إسطنبول 1994 و عين على المنصب بعد فوزه في الإنتخابات- نسبت إليه إتهامات بالتحريض على الكراهية الدينية سجن عام 1998، له الفضل في تأسيس حزب العدالة والتنمية، تولى منصب رئاسة الوزراء عام 2003.الى غاية 2014 **أنظر:** سبيتان، سمير. ***مرجع سابق***. ص.31- 35.

(1)- محمد ياسر خضير العزيري: ***مرجع سابق***. ص. 198- 204.

(2)- حسين، طلال مقلد: ***مرجع سابق***. ص. 339.

- في نهاية مرحلة التفاوض يجب على تركيا أن تكون قد إلتزمت بتطبيق كافة المعايير.
- المفاوضات ستكون مبرمجة وفقا لمؤتمر حكومي يضم أعضاء الإتحاد

وهو ما صرح به "خوسيه مانويل بارسو" رئيس المفوضية الأوروبية عقب قرارات القمة قائلا « **إن الإتحاد الأوروبي قد فتح أبوابه أمام تركيا لبدئ المفاوضات معها بشأن إنضمامها إلى الإتحاد لكن ذلك لا يعني دخول تركيا إلى عضوية الإتحاد فقد تستمر المفاوضات حتى عام 2015 إلى حين إستيفاء شروط الإنضمام**»،[1] وقد نجح الأتراك في هذه الفترة في عدم التنازل عن شرطين للعضوية الأول وهو عدم الإعتراف الرسمي بقبرص اليونانية أما الثاني فهو رفض صبغة الشراكة المميزة في حال تعثر المفاوضات، لكنها وافقت في المقابل على بشرطين هما: [2]

الشرط الأول: ربط قبول عضوية تركيا لاحقا بمدى قدرة الإتحاد الأوروبي على إستيعابها.

أما الثاني: قبول تركيا التخلي عن حقها في إستخدام الفيتو ضد إنضمام قبرص إلى حلف الناتو.

وفي إجتماع قمة لوكسمبورغ 03 أكتوبر 2005 وضعت وثيقة المفاوضات مع تركيا تتضمن 35 فصل يتناول جميع جوانب الحياة في تركيا.[3] مع الإبقاء على المفاوضات مفتوحة دون تحديد مدة زمنية لإنهائها، ومنذ بدئ المفاوضات سنة 2005 إلى غاية 2010 كانت الحصيلة كالتالي:[4]

---

[1]–عمر النعيمي، لقمان. ***مرجع سابق***. ص. 39.

[2]–قطب، إياد. ***مرجع سابق***. ص ص. 9– 10.

[3]–طلال مقلد، حسين. ***مرجع سابق***. ص. 340.

[4]–حراش، عفاف. ***تركيا وقضية الإنضمام إلى الإتحاد الأوروبي***، (رسالة ماجستير) تخصص علوم سياسية. الجزائر: كلية العلوم السياسية والإعلام جامعة الجزائر (3)، أكتوبر 2011، ص. 71.

- أغلق فصل واحد من فصول المفاوضات وهو الفصل رقم 25 المتعلق بالعلوم والبحث العلمي في جوان 2006.
- البدئ وعدم الإنتهاء من 12 فصل من بنود تتعلق بحركة رؤوس الأموال والصناعة والشركات الصناعية.
- تم تجميد وتأجيل سبعة فصول بسبب معارضة بعض الدول الأعضاء.
- بقي 13 فصل مفتوحا ومن غير الممكن البدئ في التفاوض بشأنهم بسبب إرتباطهم بفصول أخرى تم تجميدها. (أنظر الملحق رقم 03).

وفي 22 أكتوبر 2013 وأثناء إنعقاد قمة بروكسل فتحت المفاوضات من جديد بعد توقف دام ثلاث سنوات، إلا أنها سرعانما جمد بسبب قمع الشرطة التركية للمتظاهرين باسطنبول وربط الإتحاد حل المفاوضات بوجوب إعتراف أنقرة بجمهورية قبرص.[1] وهذا رغم الإصلاحات العديدة التي عرفتها تركيا.

**المطلب الثاني: الانجازات المحققة في سبيل الحصول على عضوية**

**1- إصلاحات الحد من النفوذ العسكري**

قامت حكومة أردوغان 2003 بإستصدار حزمة من التعديلات القانونية الجديدة بهدف إعادة هيكلة المؤسسات تتوافق مع المعايير الأوروبية فقد تم إلغاء المادة (15) من قانون مجلس الامن الوطني وأمانته العامة وتم إلغاء البند الخاص بوجوب تعيين الأمين العام للمجلس من بين أعضاء القوات المسلحة، وبالإلغاء المواد (9، 14، 19) من نفس القانون

[1]-يوبي أي، أ ف ب. "**الإتحاد الأوروبي يعيد إطلاق المفاوضات مع تركيا**" . ***يومية الوسط***.(د. ب): 23 أكتوبر 2013، العدد 4044، ص. 25.

تقلص سلطة المجلس لتقتصر على دور إستشاري و سحبت منه حقوق الحصول على معلومات ووثائق سرية من الوزارات والمؤسسات العامة والهيئات ورجال القانون.[1]

وفي تعديل دستور أخر أجري في اوت 2004 تم إلغاء الفقرة الخاصة بعضوية الجنرال داخل إتحاد والإذاعة والتلفزيون والمجلس العلمى للتعليم، كما سمحت التعديلات برفع دعاوى قضائية لإستجواب ومقاضات الجنرالات في قضايا الفساد، و حدت من دور المؤسسة العسكرية في الحياة السياسية وحصره في الدور العسكري،[2] وفي إستفتاء 12 سبتمبر 2010 وافق الشعب على وضع حد للوصاية العسكرية ولتدخلاته في الشأن السياسي وتجريده من الحصانة القضائية وأصبح بالإمكان محاسبة العسكر أمام المحاكم المدنية، وهو ما إحتجت عليه المؤسسة العسكرية في أوت 2011 بتقديم إستقالات جماعية حين تم إعتقال أكثر من 22 عسكري بتهمة الفساد وقضايا الإرهاب والتحريضالشعبي بغرض القيام بإنقلاب،[3] وهذا ما يدل على أن الجيش أصبح غير قادر على التدخل في الحياة المدنية.

ونجحت الحكومة سنة 2007 في إقرار بأن يكون إنتخاب رئيس الجمهورية بالتصويت الشعبي بعد أن كانت للمؤسسة العسكرية دور في تنصيبه، نصت عليه المحكمة الدستورية بقرار (367) الصادر في 01 ماي 2007،[4] ليكون عبد الله غول اول رئيس تركي منتخب (انظر الملحق رقم:04)

### 2- الإصلاحات الإقتصادية

---

(1)- طارق، عبد الجليل. ***العسكر والدستور في تركيا***. ط2. مصر: دار النهضة للنشر. 2013. ص. 156.

(2)- طارق، عبد الجليل. ***مرجع سابق*** . ص ص. 159- 160.

(3)- طارق، عبد الجليل. ***مرجع سابق*** ص ص. 161- 162.

(4)- مستشارية النظام العام والأمن.( تر): طارق، عبد الجليل وأحمد، سامي. ***الثورة الصامتة***. ط2. (د. ب): (د. ن). 2013. متاح على الرابط التالي:

www. Kdgm.gov.tr/snetix/sohition/kd.gm/resouves/vplods/files/arapca. pdf. 24

حمل بتاريخ: 24، 02، 2016. ساا: 11:14.

عملت حكومة أردوغان منذ توليها الحكم في 2003 على تغيير جملة من المبادئ الأساسية بالإستعانة بصندوق النقد الدولي ومساعداته المالية من أجل الوصول إلى علاج الإقتصاد الذي يعاني من عجز في ميزانيته العامة، والبيروقراطية والفساد المنتشر وانخفاض في الإستثمارات الأجنبية، نتيجة الأزمة التي عرفها الإقتصاد التركي سنة 2001 والتي كان سببها العجز في معدل الميزان التجاري وضعف القطاع المصرفي مما دفع البلاد إلى حالة من الكساد الشديد، وبتبنية لمجموعة من الإصلاحات تحسنت الإقتصاد تدريجيا وشجعت المستثمرين على إستثمار أموالهم،[1] و انعكست على الاقتصاد التركي في الفترة الممتدة بين 2001 و 2008 على النحو التالي*: [2]

– قفز الناتج القومي المحلي لتركيا من 300 مليار دولار إلى 750 مليار دولار بمعدل 6.8% مما انعكس على الدخل الفردي حيث ارتفع من 3300 دولار إلى 10.000 دولار.

– تجاوز الدولة المشكلات المتعلقة بالإختلالات الكبيرة في الاقتصاد الناتجة عن العجز في الميزان التجاري وتضخم الليرة التركية.

– أصبحت التنمية الاقتصادية لتركيا في المرتبة السادسة بين اقتصاديات العالم، والسادسة على مستوى الدول الأوربية حيث ضيفت الفجوة بين معدلات التنمية في تركيا ومعدلاتها في الدول الأوربية.

– استمرار معدلات النمو بالصعود باستثناء الأزمة الاقتصادية العالمية 2008. حيث قدر بـــ 6.9%. (انظر الملحق رقم 05)

– ارتفاع حجم الصادرات من 33 مليار دولار سنة 2001 إلى 130 مليار دولار سنة 2008.

---

[1]– قطب، إياد. ***مرجع سابق***. ص. 04.

* يرجع بعض الدارسين للاقتصاد التركي ان هذه النتائج التي حققها ترجع الى ما تم من اصلاحات في الفترة الاوزالية .**راجع:** سياسة الانفتاح الخارجي في الاقتصاد التركي، الفصل الاول.

[2]– صادق إسماعيل، محمد. ***مرجع سابق***. ص. 17، 18، 22.

و ساهمت الاستثمارات الأجنبية في تركيا في جعل اقتصادها من أسرع الاقتصاديات نموا بين الأعوام العشرة 2001- 2011 بالإضافة إلى السياسة الاقتصادية المتبعة والهيكل المالي القوي الذي يتمتع بالمرونة في مواجهة الأزمات المالية العالمية.[1]

وشهدت تركيا أيضا في هذه الفترة إنخفاض في معدل التضخم وزيادة حجم الإستثمار حيث إحتلت تركيا المرتبة 17 عالميا و6 أوروبيا بين الإقتصاديات من حيث الجذب الإقتصادي، كما رعرفت إنخفاض في نسبة البطالة التي وصلت سنة 2011 إلى 11.5% بعدما بلغت سنة 2010 (14.4%).[2]

**3- في مجال حقوق الإنسان وحرية التعبير**

لطالما كانت تركيا في مقدمة الدول التي تقدم ضدها انتقادات من قبل المحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان بشأن إدعاءات التحعذيب وإنتهاكات حقوق الإنسان وسوء المعاملة في السجون وفي أقسام الشرطة، وفي هذا الشأن تم التشديد على جرائم التعذيب في قانون العقوبات التركي إبتداءا من سنة 2005 وإنتهاكات سوء المعاملة في السجون، في إطار تعاون مع اللجنة الأوروبية لمنع التعذيب ونتيجة لهذا أصبحت الضروف في أماكن الإحتجاز تتماشى مع توصيات اللجنة.[3]

أما بالنسبة لحرية الصحافة فقد عرفت تحسنا حيث توسعت فيها حريات التعبير والصحافة مقارنة بالفترات السابقة، وتم تحطم أقسام كبيرة من التابوهات وقلت المخاوف بشكل ملحوظ إلا أنه وبحلول سنة 2008 بدأت تظهر علامات تثير القلق بسبب وجود بعض المواد القانونية المانعة لحرية الصحافة ففي قانون العقوبات وقانون الصحافة وقانون

---

(1)- ***مركز الإحصاء التركي***. متاح على الرابط التالي:

http// WWW.INVERST. Gov. Tr/ ar- a/ turkey/ Factsand figures/ pages/ Economy. Aspxlvh

اطلع علي بتاريخ ,24.02.2016 سا.12: 9

(2)-حراش، عفاف. ***مرجع سابق***. ص. 76.

(3)- مستشارية النظام العام والأمن. ***مرجع سابق***.

الأنترنت وقانون هيئة الإذاعة والتلفزيون والمواد من 40 إلى 50 في قانون مكافحة الإرهاب توجد مجموعة من القيود والمحددات لحرية التعبير لم يستطع الحكام في تركيا أن يستبدلوها خاصة عقوبة الحبس الخاصة بحريات التعبير فهي لا تتماشى مع معايير الديمقراطية،[1] وفي حرية التعبير أجريت جملة من التعديلات نذكر منها:[2]

- لن يكون من اللازم معاقبة النشرات المرئية أو المكتوبة أو المنطوقة التي تهدف إلى النقد فقط.
- دعم إمكانية النشر بلغات ولهجات مختلفة يستعملها المواطن التركي والسماح بفتح مؤسسات التعليم الخاصة من أجل القيام بدورات لتعليم اللغات واللهجات المختلفة.
- إلغاء بعض مواد قانون مكافحة الإرهاب، وذلك بقصد توسيع حرية التعبير والفكر.
- تم تخفيض الحد الأقصى لعقوبة جريمة إهانة الدولة ومؤسساتها وفق المادة (159) من قانون العقوبات من سنة إلى ثلاث سنوات.
- الإعتراف بحق أي فرد في تأسيس جمعية دون الحصول على إذن مسبق من الهيئات الإدارية التابعة للدولة.

---

[1]- بايدار، ياوز. "**تطور حرية الصحافة في تركيا**" .( تح ) ناضم، تورال. ***التحول الديمقراطي في تركيا***. (د. ب): مركز المحروسة للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات. 2012. ص ص. 153- 154.

[2]- جانكيز، أقطار. ***مرجع سابق***.ص ص. 192- 193.

**خلاصة الفصل**

بعد الجهود التي بذلتها تركيا من اجل تحقيق معايير كوبنهاقن للحصول على عضوية في الاتحاد الاوروبي من تحييد للمؤسسة العسكرية التي ضلت لعقود من الزمن تمارس نفوذها على الحياة السياسية التركية، ومن تحقيق لتنمية اقتصادية تنافس نظيراتها في اوروبا و ما اجرته من حزم لتعديلات القانونية لتكريس حقوق الانسان و حرية الرأي و التعبير، الا ان المفاوضات بين الطرفين لم تصل الى غاية 2013 الى الاهداف التي بحثت عنها تركيا، فلم يتم الانتهاء من معالجة الا من فصل واحد من الفصول الخمسة و الثلاثين التي يتم التفاوض حولها وهو ما يطرح تسائل يدعو الى معرفة الاسباب لي التي تعرقل ذلك وتحول دون عضوية تركيا في للاتحاد الاوروبي.

# الفصل الثالث: معيقات انضمام تركيا للإتحاد الأوروبي.

## المبحث الأول: القضايا العالقة أمام تركيا للانضمام إلى الإتحاد الأوروبي.

## المبحث الثاني: الموافق المتصلبة تجاه عضوية تركيا.

## المبحث الثالث: الإرث الحضاري في عضوية تركيا.

## الفصل الثالث: معيقات انضمام تركيا للاتحاد الأوروبي

رغم الجهود التي بذلتها تركيا للحصول على عضوية في الاتحاد من تبنيها لإصلاحات سياسية واقتصادية وتعزيز لقيم الديمقراطية وحقوق الإنسان، بالإضافة إلى الجهود الدبلوماسية من خلال الوساطة الأمريكية إلا أنها لم تتمكن من الحصول على عضوية في الاتحاد في نفسه الوقت الذي حصلت فيه عديد الدول على عضويات رغم أن تركيا تتفوق عليها في اغلب المجالات وهو دليل على وجود عوامل و أسباب أخرى تضعف من ملف عضويتها ولا تحفز دول الاتحاد على قبولها وهي عوامل مختلفة تحمل أبعاد متعددة سيتم معالجتها من خلال هذا الفصل.

### المبحث الأول: القضايا العالقة أمام تركيا للانضمام إلى الاتحاد الأوربي

#### المطلب الأول: القضية الكردية

**1- القضية الكردية في معاهدة لوزان**

عمل أتاتورك على تقليص الحيز المعترف به للأقليات داخل تركيا في معاهدة لوزان 28 جويلية 1923 و التي حددت الأقليات في تركيا بتلك الأقليات الغير مسلمة من مسيحيين ويهود، وبهذا تكون تركيا قد نجحت في إسقاط الاعتراف الدولي للأقليات العرقية داخلها الذي كانت قد أشارت إليها اتفاقية سيفر في أغسطس 1920، في عديد موادها،[1] وقد حاول أتاتورك إلغاء وجودها داعيا إلى الدخول في العرق التركي و رفعا لشعار« **هنيئا لمن قال أنا تركي**» و انطلاقا من هذا المفهوم الذي ينفي وجود الآخر حرمت المجموعات العرقية من التعبير عن هويتها وثقافتها ومنعت من فتح

[1]– محمد، نور الدين. ***تركيا الجمهورية الحائرة***. بيروت لبنان: مركز الدراسات الإستراتيجية والبحوث و التوثيق. 1998. ص 51.

مدارس و جامعات ومحطات تلفزيونية وإذاعية تبث بلغتها، و اضطر الجميع إلى ترك هويته.[1]

وقد تعالت الأصوات التي تميز العرق التركي عن بقية السكان، ففي خطاب لرئيس الوزراء **عصمة أينونو** سنة 1930 يقول: « **إن للأمة التركية وحدها الحق في المطالبة بالحقوق العرقية في هذا البلد، وليس لأي عنصر آخر هذا الحق**»، ضمن هذا التصريح اعتراف بوجود عناصر سكانية غير العنصر التركي و وتأكيد على أنه ليست لديهم حقوق، وقد جاء في تصريح آخر في نفس السنة لوزير العدل التركي **محمد السيد** يقول: « **لن أخفي عليكم مشاعري، إن التركي هو السيد الوحيد والمعلم الوحيد في هذا البلد و أولائك الذين ليسو من جذور تركية صافية ليس لهم سوى حق واحد في هذا البلد الحق أن يكونوا خدما وعبيدا**» [2].

### 2- المعضلة الكردية في تركيا

منذ تأسيس الجمهورية التركية والقضية الكردية تشكل معضلة لدى الحكومات المتعاقبة، فقد كانت انتفاضة 1925 أول انتفاضة للأكراد والتي أخذت طابعا دينيا معارضا للإجراءات التي اتخذها أتاتورك، ثم انتقاضه آغري بين عامي 1928 و 1930 تم برسيم 1938، وقد خلفت هذه الانتفاضات آلاف القتلى بعد أن قوبلت بسحق من طرف الجيش التركي ليتحول النضال التركي بعد ذلك إلى الطابع السياسي من خلال تأسيس جمعيات و أحزاب سياسة كما ارتفعت أصوات بعض المثقفين الأكراد المطالبين بحقوقهم من صحفيين و أدباء وشعراء.

---

[1]-نور الدين، محمد. ***تركيا الجمهورية الحائرة.*** مرجع سابق. ص. 53.

[2]-نور الدين، محمد. ***تركيا في الزمن المتحول قلق الهوية و صراع الخيارات.*** بيروت لبنان: رياض الرئيس للكتب و النشر. 1998. ص. 97.

ويعتبر تأسيس حزب العمال الكردستاني* في نوفمبر 1978 تعبيرا عن الهوية الكردية و الذي سرعانما بدأ يشكل مليشيات مسلحة والقيام بعمليات عسكرية في شكل عصابات ضد الجيش التركي في آب أغسطس 1984 في سعرت شرق تركيا[1]و منذ هذا التاريخ والمواجهات العسكرية بين الطرفين تشهد ثورات عنيفة لم يسبق للجيش التركي أن عرفها.

### 3- تطور القضية الكردية بعد حرب الخليج الثانية 1991

انعكست نتائج حرب الخليج الثانية بالإيجاب على القضية الكردية فقد دخلت بعدها في تاريخ جديد بعد أن أدت الحملات العسكرية العراقية على أكراد شمال العراق إلى هجرة جماعية إلى جنوب شرق تركيا ذو الغالبية الكردية، وقد أثارت هذه الهجرة تعاطفا كبيرا من أكراد الشرق الأوسط كما أظهرت أن تركيا دولة متعددة القوميات، وقد كان هذا عامل ضغط على حكومة سليمان ديمريل الذي اعترف بالواقع الكردي في تركيا أواخر عام 1991 بعد أن كانوا يسمون بأتراك الأناضول و أتراك الجبال[2].

وقد تزايد انتشار النزعة القومية لدى الأكراد نتيجة لسياسة الحكومة تجاههم خاصة بعد سقوط الشيوعية وانتشار مبادئ حقوق الإنسان و الأقليات.[3]

---

* حزب تأسس في سنة 1979 من قبل عبد الله أوجلان ومجموعة من الأكراد ذو توجه ماركسي استطاع أن يكسب تأييد فئات واسعة من الأكراد كانت له نشاطات سياسية واسعة خارج تركيا تهدف للتعريف بالقضية الكردية في تركيا. **انظر:** غروهنان، حنا. "**قضية حزب العمال الكردستاني وانعكاساتها على العلاقات العراقية التركية 1984-2007**." ***سلسلة شؤون إقليمية***. العراق:( د ت)،العدد 13، ص. 4.

[1]- نور الدين، محمد. ***تركيا في الزمن المتحول***. مرجع سابق. ص. 95.

[2]- ***المرجع نفسه***. ص. 104.

[3]- نور الدين، محمد. ***تركيا الجمهورية الحائرة***. مرجع سابق. ص. 54.

### 4- مشاريع الاحتواء

حاولت السلطات التركية احتواء الوضع بإتباع إجراءات ذات طابع أمني وإنشاء مشاريع اقتصادية في جنوب شرق الأناضول ذو الغالبية الكردية.

**4-1 الإجراءات الأمنية:** بعد توالي الهجمات العسكرية لحزب العمال الكردستاني بادرت السلطات التركية إلى إنشاء جهاز عسكري يتولى حماية القرى من هجمات الأكراد والتي أطلق عليها اسم " حراس القرى"* هذا الجهاز الذي يتشكل أغلب عناصره من العشائر الكردية الموالية للنظام، كما قامت بإعلان حالة طوارئ في المناطق الأكثر تعرضا لنشاط الحزب الكردستاني ابتدءا من 1984، كما عمدت إلى استعمال الطائرات وأعداد كبيرة من الجيش و الدبابات لمواجهة المقاتلين الأكراد في الجبال الوعرة وضرب معاقلهم حتى خارج حدود الدولة في العراق و سوريا. [1]

### 4-2. المشاريع الاقتصادية

عمدت السلطات في تركيا إلى تبني مشاريع تنموية في مناطق ذات الغالبية الكردية مثل مشروع تنمية الأناضول الذي بدأ في سنة 1983 بهدف إنشاء 21 سد على نهري الدجلة والفرات ومحطات كهربائية وأنفاق للري لضمان تنمية صناعية وزراعية للمنظمة والرفع من مستوى الحالة الاجتماعية للسكان، وهو في نفس الوقت وسيلة للضغط على سوريا و العراق اللتين تتهمهما أنقرة بدعم حزب العمال

---

* بلغ عددهم سنة 1993 ما بين 40 و 50 ألف يتقاضون رواتب تصل إلى مليار دولار سنويا، يسود الاعتقاد أن هذا الجهاز تحول إلى مصدرا للاسترزاق يترتب عن إلغاءه مضاعفات اجتماعية وهو مما جعل أفراد الحراس يسهلون عمليات تنقل " حركة الإرهاب" لضمان بقاء أرزاقهم وهو ما تدركه الدولة جيدا و ترى فيه ضرورة اقتصادية اجتماعية حيث تذهب الرواتب إلى التجار المحليين، وهذا ما يحل جزء من مشكل البطالة لهذا أكدت الحكومات المتتالية على ضرورة الإبقاء على هذا النظام في حال انتهاء الحرب. **انظر:** نور الدين، محمد. ***تركيا في الزمن المتحول***. مرجع سابق. ص. 95.

[1]-نور الدين. محمد . ***تركيا الجمهورية الحائرة***. مرجع سابق. ص ص.73- 74.

الكردستاني، وقد رفعت شعارات عديدة لحل القضية و الدعوة إلى التخلص من النظام الإقطاعي العشائري داخل المجتمع الكردي، و يرى التوجه العلماني في أن الحل يمكن في ضرورة الاعتراف بالحقوق الكردية، أما التيار الإسلامي فيرى ضرورة رفع شعار الأخوة الإسلامية لحل المشكلة. [1]

لكن من خلال دراسة الموضوع نجد أن مثل هذه الشعارات و الخطابات، التي كانت ترفعها القوى السياسية من أحزاب وتيارات في تركيا ارتبطت بمراحل انتخابية تهدف إلى كسب أصوات الأكراد في المجالس الانتخابية، وهذا لما تمثله الأقلية الكردية من وران في المعادلة الانتخابية.

### 5- موقف الاتحاد الأوربي من القضية الكردية

عبر البرلمان الأوروبي في مارس 1995 عن ضرورة تكريس مبدأ حقوق الأقليات في تركيا فقد انتقد البرلمان التركي الذي رفعه الحصانة النيابية عن نواب أكراد وذهب بعيدا في ذلك بالقول **( إن برلماننا إذ يدين موقف الحكومة التركية من النواب الذين يدافعون عن مصلحة الشعب الكردي، و الذين انتخبوا بصورة ديمقراطية يدعو الحكومة التركية إلى الاعتراف الخاص بالشعب الكردي الموجود في تركيا)** و هو ما من شأنه أن يضعف من الملف التركي للحصول على عضوية في الاتحاد الأوروبي، إذ لابد أن يرفق بقوانين تعترف بالحقوق الكردية في تركيا. [2]

كما وصف الاتحاد الأوروبي الإصلاحات التركية تجاه الأقلية الكردية بالإصلاحات البطيئة والتي من المفترض أن تحل المشكلة الكردية، و يؤكد على أنها غير كافية و انه من الضروري تسوية الوضع،[3] من اجل الوصول إلى حل للأوضاع

---

[1]- نور الدين، محمد. ***تركيا الجمهورية الحارة***. *مرجع سابق*. ص ص. 74- 75.

[2]- نور الدين، محمد. ***تركيا في الزمن المتحول***. *المرجع السابق*. ص. 112.

[3]- حافظ وهيب، حسن. " **تركيا والاتحاد الأوروبي بين الرغبة التركية و المطالب الأوروبية** ". ***دراسات دولية***.

الاقتصادية والاجتماعية التي نتجت بسبب الإهمال الذي بقي لعقود من الزمن رغم التعهدات العديدة بحلها، يصف الاتحاد الأوروبي السلطات التركية بالمتقاعسة ويرى المراقبون الأوروبيون بأن تركيا مازالت تتعايش مع الأزمة لفترة أخرى، مؤكدين على أن حصول تركيا على عضوية لا يمكن أن تتم دون الوصول حل للقضية.[1]

وقد أثرت هذه القضية على علاقة تركيا بالاتحاد الأوروبي و أصبحت تعيق بشكل أساسي المفاوضات معه، فالاتحاد الأوروبي يرى في انضمام تركيا إلى الاتحاد انتقالا للقضية التي ستصبح قضية أوروبية مؤكدا على أن الوصول إلى حل للقضية بشكل عادل هو شرط أساسي من شروط التفاوض للحصول على عضوية.[2]

## المطلب الثاني: القضية الأرمينية ( الإبادة الأرمينية)*

عبرت عديد الدول في الاتحاد الأوروبي عن استيائها من عدم اعتراف تركيا بالإبادة التي قامت بها الدولة العثمانية عام 1915 ضد الأرمن** و أكدت على أن اعترافها يعد شرطا أساسيا للحصول على عضوية في الاتحاد الأوروبي.

---

(دب)، ( د ت)، عدد 58، ص. 14.

[1]– حافظ وهيب، حسن. ***مرجع سابق***. ص. 15.

[2]– داود أوغلوا، أحمد. ***مرجع سابق***. ص ص. 481– 482.

* أقرت اللجنة الفرعية للجنة حقوق الإنسان للأمم المتحدة في تقريرها حول حقوق الإنسان لعلم 1970 أن الإبادة التي تعرض لها الأرمن تعتبر« **أول جريمة إبادة في القرن العشرين**» وإذا كان ممثل الحكومة التركية نجح في حذف هذه العبارة من تقرير عام 1970 فإنه قد فشل في إعادة حذفها عام 1985 حيث يعتبر تبني الأمم المتحدة لتقرير عام 1985 اعترافا رسميا منها بالإبادة الجماعية التي تعرض لها الأرمن. **أنظر:** عوينة، سميرة. ***جريمة الإبادة الجماعية في الاجتهاد القضائي الدولي***. (مذكرة ماجستير). تخصص قانون دولي. باتنة الجزائر: كلية الحقوق و العلوم السياسية جامعة الحاج لخضر، 2012– 2013، ص. 08.

** هم الأقوام التي سكنوا المنطقة التي يحددها قوميو أرمينا بأنها تمتد على مساحة 619.840 كلم$^2$ وهي من قيصرية كياذوقية شرقا إلى بحر قزوين غربا ومن جنوب تفليس شمالا إلى بحيرة أورميا جنوبا، وقد كانت محل صراع عديد الإمبراطوريات من فرس و إغريق و رومان إلى أن امتلكها العثمانيون سنة 1473 و التي قسمت بعد الحرب العالمية الأولى إلى جزئين غربي ضم إلى تركيا و شرقي ضم إلى الاتحاد السوفياتي **أنظر:** الجبهاني يوسف، إبراهيم. ***ملفات تركيا*** دمشق سوريا: دار حوران للطباعة و النشر و التوزيع. 2001. ص. 09، 10، 15.

### 1- التعريف بالإبادة الأرمينية

كان لوصول الاتحاديين إلى مناصب في الحكم دور كبير في حصول عمليات الإبادة تجاه الأرمن، حيث استطاعوا الوصول إلى ثلاث وزارة مهمة وهي وزارة الحربية برئاسة أنفير و طلعت وزير الاتصال وجمال باشا وزير الأسطول حيث كانوا يهدفون إلى تشكيل وطن قومي خاص بالأتراك من خلال تطهير جميع المحافظات الشرقية و الغربية من السكان الأرمن بإنشاء منظمة سرية ثابتة لوزارة الحربية والتي راح ضحيتها أكثر من 1.6 مليون أرميني.[1]

وقد مرت هذه الإبادة بثلاث مراحل الأولى بدأت بعد دخول الجيش العثماني إلى الإقليم الروسي ذو الغالية السكانية للأرمن أثناء الحرب العالمية الأولى حيث تتم سحب الجنود الأرمن من الجيش العثماني وتجريدهم من السلاح واستعمالهم للأعمال الشاقة ثم يتم إعدادهم بعد ذلك بحجة أنهم سوف يتضامنون مع السكان الأرمن بالإقليم الغربي المرحلة الثانية تمت فيها إبادة النخبة الدينية والسياسة للأرمن في 24 أفريل 1915 بعد حجزهم وإعدادهم دون محاكمة أما المرحلة الأخير فتم فيها تهجير الأرمن من أحيائهم السكنية في ظروف صعبة بإشراف المنظمة السرية، سيرا على الأقدام باتجاه شمال سوريا ليتم إبادات من وصل حيا،[2] فطبقا للسفارة الأمريكية في اسطنبول تقول أنه تم إبادة ما يقارب من 1.5 مليون أرميني وهو ما يقارب ثلثي السكان الأرمن قبل الحرب العالمية الأولى الذين بلغو 2.5 مليون نسمة.[3]

ويرى الأرمن أن ما حصل ضدهم هو إبادة جماعية منظمة نفذت ضدهم بعد أن وجهت لهم اتهامات بالخيانة والعمل لصالح روسيا من جهة أخرى ترى تركيا أن ما

---

[1]- أوكتم، كريم. ***مرجع سابق***. ص ص. 67- 68.

[2]- عوينة، سميرة. ***مرجع سابق***. ص ص. 11- 12.

[3]- ***المرجع نفسه***. ص. 13.

حصل كان أعمال عنف وقتل حصلت لمجموعات عرقية مختلفة وليس للأرمن فقط بل فيها من الأتراك و الأكراد وغيرهم وقعت في ظروف الحرب العالمية الأولى، ويرى الأرمن أن عدد ضحاياهم يفوق المليون أرميني قتلوا جراء أعمال قتل ومنهم من قتل تجويعا و إهمالا.[1]

لكن تركيا ترفض هذا الرقم و تقول أن عدد الضحايا كان قرابة 300 ألف فقط و أن عمليات الترحيل إلى سوريا والعراق كانت لحمايتهم بعد أن شاع تعاملهم مع الروس في حين تشير التقارير الدولية أن عددهم يفوق 1.5 مليون ضحية[2]

**2- موفق الاتحاد الأوربي من الإبادة**

في 20/ 07/ 1983 بدأت أول محاولة لإنشاء منظمة تضم 03 مليون أرميني لتشكيل جمهورية أرمينا في بوسطن الأمريكية، كما كان للأرمن مراكز في فرنسا مدعومة من قبلها بالمساعدات المادية والمعنوية لتشكيل وطن قومي للأرمن، وقد كان لانهيار الاتحاد السوفياتي 1991 و قيام جمهورية أرمينيا في 23 أغسطس 1991 تأثيرا على نفوس الأرمن الموجودين في تركيا وبعد هذا التاريخ بدأت الأصوات الأرمينية المطالبة باعتراف تركيا بالمجاز وتقديم تعويضات مدعومة من الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة الأمريكية فقد شهدت هذه الفترة أزمة بين تركيا والولايات المتحدة بسبب إقرار مجلس النواب الأمريكي بأن ما حصل من إجلاء للأرمن هو إبادة جماعية وقد تم استعمالها كورقة للمساومة ضد تركيا، وقد فتح هذا الموضوع من طرف دول الاتحاد الأوروبي كشرط من شروط التفاوض مع تركيا للحصول على

---

[1]-ديلي خورشيد، حسين. ***مجازر الأرمن بين حوامل التاريخ و أبعاد السياسة***. الجزيرة نت 20- 04- 2015. متاح على الرابط التالي:

www. Djazzera.net/ khowled,gate/ opi. Inions./ 19.04.15. أطلع عليه بتاريخ 23/ 12/ 2015. سا. 13:10

[2]- ***المرجع نفسه.***

عضوية خاصة من طرف فرنسا في مارس 2005 و النمسا في سبتمبر من نفس السنة[1] قبل البدء في المفاوضات.

وقد تأسف البرلمان الألماني بعد ذلك في جويلية 2005 لما وصفه بالإبادة أو المذابح الجماعية للأرمن وحث الأتراك على إجراء تحقيقات مستقلة للأحداث وهذا للموافقة على بدء مفاوضات الانضمام إلى الاتحاد. [2]

ترجع هذه المواقف إلى الدور الذي يؤديه اللوبي* الأرميني داخل الدول الفاعلة في الاتحاد الأوروبي وحتى في الولايات المتحدة بالإضافة إلى ما أحدثه اعتراف طلعت باشا رئيس الوزراء العثماني السابق في مذكراته في يوم 20- أفريل 2005 و الذي نشر في صحيفة حرييت التركية بأن عملية تهجير الأرمن من قراهم بالأناضول باتجاه سوريا بلغ 928.158 أرميني، وقد كانت عملية منظمة من خلال إصدار قوانين من قبل الحكومة العثمانية في ماي 1915[3]

ويعني اعتراف تركيا بالإبادة الأرمينية أنها بالإضافة إلى تقديم تعويضات ستدخل مع أرمينيا في مفاوضات أخرى حول المطالب الأرمينية بالحصول على حقوقهم

---

(1)-السامري محمود، سالم. " **المساومة في السياسة الخارجية التركية** "، ***المجلة العربية للعلوم السياسية***. العراق:=

=( د ت)، (دع)، (دص). متاحة على الرابط التالي:

www.cavs.org.lb/pdf/Emagazine.avticles/135.pdf.24. أطلع عليها يوم: 25- 12- 2015 سا 10:50.

(2)- السامري محمود، سالم. ***مرجع سابق***.

* مصطلح اللوبي او جماعات الضغط يعني: تلك الجماعات المنظمة او الشبه منظمة التي تهدف إلى تحقيق مصالح أعضائها وتمارس مالها من ضغط على السلطة ودوائر صنع القرار، بهدف رعاية المصالح التي تمثلها او من اجل الحصول على تعهدات من شأنها خدمة أهدافها مثل النقابات العمالية الشيوعية و الرأسمالية في فترة الحرب الباردة انظر: لادمي عربي، محمد.**التنافس التركي اليوناني على مناطق النفوذ في الشرق الأوسط 1994-2014**. (مذكرة ماجستير) تخصص علاقات دولية وإستراتيجية. جامعة محمد خيضر بسكرة، الجزائر: كلية الحقوق و العلوم السياسية، 2013-2014. ص ص.36، 37.

(3)- نوري النعيمي، أحمد. ***تركيا و الاتحاد الأوروبي دراسة مسيرة لانضمام***. والامارات: الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية. 2007. ص. 42.

التاريخية في مناطق شرق تركيا باعتبار أن هذه المناطق كانت تسمى أرمينيا الغربية، حيث جبل آرارات الذي يرمز للأرمن[1] لهذا بادرت الحكومات التركية إلى تحسين العلاقات مع أرمينيا بعد استقلالها وسماحها للعمال الأرمن بالعمل في تركيا دون تقديم تراخيص و الذين يقدرون بأكثر من 40 ألف عامل.[2]

### 3- الحل في تطبيع العلاقات

بعد الذي تناولناه عملت تركيا على تطبيع علاقاتها مع أرمينيا للتخفيف من الضغط الذي يمارسه اللوبي الأرميني على الدول الأوربية من أجل أن تعترف تركيا بالمجازر ومن اجل إسقاط هذا الشرط في الحصول على عضوية.

وقد اتجهت في تحسين علاقاتها مع أرميبنيا من خلال التوقيع على بروتوكوليين بمدينة زيورخ السويسرية من قبل وزير خارجيتها أحمد داود أوغلوا ووزير خارجية أرمينيا بحضور وزراء خارجية كل من الولايات المتحدة الأمريكية و روسيا وفرنسا وسويسرا بالإضافة إلى المكلف بالشؤون الخارجية للاتحاد الأوروبي خافير رسولانا في 10 أكتوبر 2009 حيث نص البروتوكول الأول على إقامة علاقات دبلوماسية و إعادة فتح الحدود المغلقة منذ 1993 و الاعتراف بالحدود بين البلدين، أما الثاني فتمحور حول تعزيز العلاقات الاقتصادية و الثقافية و البُنى التحتية و تعزيز الحوار حول البعد التاريخي حول المزاعم الأرمينية للإبادة، لكن البروتوكولين فشلا فيما بعد سبب مطالبة أرمينيا بالاعتراف بالإبادة وحقهم في الأراضي التي هجر منها أجدادهم وهو ما عبر عنه البرلمان الأرميني بعد ذلك. [3]

---

[1]- طلال مقلد، حسين. "**تركيا و الاتحاد الأوروبي بين العضوية و الشراكة** . ***مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية و القانونية***. (د ب).2010، المجلد 26، العدد الأول، ص ص. 348- 349.

[2]- ديلي خورشيد، حسين. ***مجازر الأرمن***. مرجع سابق.

[3]- ممدوح، عبد المنعم. ***تركيا و البحث عن الذات***. ( د م). ( د ن). ( د ت). ص. 52.

كما عارضت القوى السياسية التركية الاتفاق خاصة فيما يتعلق بتسوية النزاع الخاص بإقليم " ناجورنو كاراباخ" و الذي تعترض أذربيجان أيضا التسوية فيه معتبرتا أنها احد أطراف النزاع، وهو ما من شأنه أن يعكر العلاقات بينها وبين أذربيجان ووهي العلاقة التي تولي له تركيا أهمية كبيرة نظير أهمية الغاز لأذري بالنسبة إليها حيث ساومت أذربيجان تركيا بإيقاف تدفق غازها إليها في حال تطبيع العلاقات مع أرمينيا والذي يقدر المقدر بـــ 6.5 مليار متر مكعب سنويا.[1]

**المطلب الثالث: القضية القبرصية**

**1- السيادة التاريخية على قبرص**

قبرص هي عبارة عن جزيرة في شمال شرق البحر الأبيض المتوسط تبعد بـــ 40 ميلا عن الساحل الجنوبي لتركيا وبـــ349 عن الساحل الشرقي لليونان تقدر مساحتها بـــ 9250 كلم$^2$[2]، وقد كانت منذ القديم عرضة للتدخل الخارجي، فقد تعاقبت عليها عديد القوى، من فراعنة ثم فرس ثم الاسكندر المقدوني ثم ريتشالد فليب أثناء الحملة الصليبية الثالثة، ثم سيطر عليها الفرنسيين ليتنازلوا عنها للبندقية، ليستقر الحكم فيها للدولة العثمانية عام 1571، وقد كان للتقارب الجغرافي بين اليونان و الجزيرة دورا في تدفق اليونانيين إليها، و هو ما تؤكد عليه اليونان أثناء مفاوضات حل القضية، قد استقر في الجزيرة أثناء الحكم العثماني ما يزيد عن 20.000 تركي ليكونوا بعد ذلك الأقلية التركية في قبرص.[3]

---

[1]- ممدوح، عبد المنعم. ***مرجع سابق***. ص. 53.

[2]- موريس أسعد، شربل. ***مرجع سابق***. ص. 226.

[3]-حمايدي، عز الدين. ***دور التدخل الخارجي في حل النزعات العرقية دراسة حالة تدخل التركي اليوناني في قبرص ( 1974- 2004)***.(رسالة ماجستير). تخصص عولمة وعلاقات دولية. جامعة منتوري. قسنطينة الجزائر: كلية الحقوق و العلوم السياسية ، 2004- 2005، ص. 83.

وتشير المصادر وحتى اليونانية منها أن الجزيرة لم تعرف أي نزاعات عرقية إلا بعد حصول اليونان على استقلالها عن الدولة العثمانية سنة 1821 التي أنشأت حركة قومية في الجزيرة تدعو الانضمام لليونان، لتنقلت السيادة على الجزيرة إلى بريطانيا بتنازل عثماني بموجب اتفاقية قبرص في 03 يونيو 1878[1] ، ثم تخلت الدولة العثمانية عن كامل حقوقها في الجزيرة بموجب اتفاقيتي سيفر و لوزان لتبقي الجزيرة تحت حكم بريطانيا، إلى غاية استقلالها سنة 1960 إلا أن الجزيرة و التي تتشكل من 80% من السكان يونان و 20% منهم أتراك باتت موضع ونزاع بين تركيا و اليونان.

## 2- أهمية قبرص بالنسبة لتركيا

لطالما أكد صناع القرار في تركيا على أهمية جزيرة باعتبارها تمثل اختراقا للأمن القومي خاصة إذا أصبحت تحت سيطرة النفوذ اليوناني، فقد كانت رغبتهم كبيرة في استرجاع الجزيرة من بريطانيا إلا أن الظروف الدولية، لم تسمح لهم بذلك ففي خطاب لأتاتورك يقول: **(... يجب أن تولوا أهمية كبيرة بقبرص فهي في غاية الأهمية لأمننا ...)** مؤكدا على ذلك من خلال الدور الذي لعبته الجزيرة في اختراق قوات الوفاق للأناضول بسهولة أثناء الحرب العالمية الأولى، بالإضافة إلى أن قبرص لو أصبحت تحت سيطرة النفوذ اليوناني فهذا سيؤدي إلى تطويقها وحرمانها من أهم المنافذ البحرية[2] وفي حال سيطرة اليونان على الجزيرة ونشوب حرب معها فستكون الموانئ التركية تحت رحمة القوات اليونانية. [3]

---

[1]- حسين يوسف عمر، يوسف. "**بريطانيا العظمى واتفاقية قبرص 1878**". ***مجلة الجامعة الإسلامية***.(د ب). جانفي 2013، المجلد 21، العدد 01 ، ص. (520- 523).

[2]-حمايدي، عز الدين. ***مرجع سابق*** ص. 130.

[3]- ***المرجع نفسه***. ص. 132.

كما يؤكد أوغلوا في كاتبة العمق الاستراتيجي على أن لموقع الجزيرة أهمية كبرى، فهي على مسافة واحدة من القارات الثلاثة أوروبا آسيا و إفريقيا وهي خط تقاطع طرق المواصلات المائية في الساحة بين المضايق المهمة بين آسيا و أوروبا ( الدردنيل و البوسفور) وآسيا وإفريقيا (قناة السويس) ويعتبرها حجر الأساس في التوازنات الإستراتيجية في الشرق الأوسط والبلقان والشرق الأوسط وعلى الدولة التي تريد أن يكون لها دور في السياسات الدولية و الإقليمية أن تهتم بقبرص.[1]

### 3- أسباب الأزمة القبرصية

كانت تركيا منذ تأسيس الجمهورية ترغب في استرجاع الجزيرة من بريطانيا إلا أن الظروف الدولية لم تسمح لها بذلك ففي بداية الحرب الباردة لم ترغب تركيا في المطالبة بها لرغبتها في بقاء القوات البريطانية قريبة من حدودها وهذا خوفا من أي هجوم سوفياتي محتمل على أراضيها، أما بعد استقلال الجزيرة وتزايد النفوذ اليوناني بها و المكلل بنجاح الانقلاب العسكري موجه من المجلس العسكري في أثينا يدعو إلى توحيد قبرص مع اليونان، مما أدى إلى دخول القوات التركية إلى الجزيرة كرد فعل على الانقلاب في عام 1974 واحتلال القسم الشمالي منها الذي يمثل 38% من مساحة الجزيرة و يحتوي على 80% من الموارد الطبيعية للجزيرة[2] و دعمت بعدها قيام جمهورية شمالي قبرص التركية في 1983 و الذي أصدر تجاهها مجلس الأمن قراره رقم 541 معتبرا الجمهورية الجديدة غير شرعية. [3]

ورغم المبادرات الدولية التي طرحت للوصول إلى حل سلمي للأزمة كمبادرة هيئة الأمم 1992 و المبادرة الأمريكية 1993 و البريطانية الا أنها لم تكن مجدية،

---

[1]- داود أغلوا، احمد. ***مرجع سابق***. ص. 201.

[2]-دلي خورشيد، حسين. **تركيا و قضايا السياسة الخارجية**.(دب). منشورات اتحاد الكتاب العرب. 1999.ص.27.

[3]- ***المرجع نفسه***، ص. 29.

لتتعقد الأزمة بشراء قبرص منظومة صواريخ روسية أرض- جو أس 300 من روسيا بين 1997 و 1998، حيث صعدت أنقرة من لهجتها و أنها لن تبقى مكتوفة الأيدي إذا ما نشرت الصواريخ بالشكل هدد أمنها فهي صواريخ يصل مداها إلى 150 كلم حيث لا تبعد منشآتها العسكرية عن حدود قبرص اليونانية إلا سوى 100 كلم، وهذا ما زاد من توتر العلاقات بين تركيا، الاتحاد الأوروبي.[1]

**4- موقف الاتحاد الأوروبي من الأزمة**

يرجع أول طلب قبرصي للانضمام إلى الجماعة الأوروبية إلى سنة 1962، و في جوان 1973 إبرام اتفاق مع الجماعة من اجل رفع الحواجز الجمركية، غير أن أعمال العنف التي شهدتها الجزيرة و الموقف التركي الذي ساهم في قيام دولة شمال قبرص أفشلت تطبيق هذه الإجراءات فبعد دخول القوات التركية إلى قبرص أصبح يمثل انضمامها إلى الجماعة ضرورة أمنية، ساهمت بعدها اليونان من خلال الضغط على الجماعة الأوروبية من اجل حصول قبرص على عضوية كاملة في الاتحاد، كما استغلت موقعها لاعتراض الملف التركي الذي تقدمت به في 14 أفريل 1987، لتتلقى عام 1989 إبلاغا بالرفض والتي كان من أسبابه الضغط اليوناني، حيث صرح رئيس الوزراء اليوناني Constantine, Mitstakis عام 1988 ( **... يجب أن يعلم الأتراك أنه من المستحيل تطوير العلاقات مع اليونان... ومع السوق الأوروبية، حتى تتطور المحادثات في قضية قبرص لتليها باقي القضايا ...**)،[2] وهو ما جاء في تقرير المجلس الأوروبي عام 1989 ( **... إن الشروط السياسية لانضمام تركيا تبقى ناقصة إذا لم تأخذ بعين الاعتبار لاسيما الوضع في قبرص التي يعبر المجلس مرة أخرى عن قلقه حول وحدتها وسيادتها ووحدة أراضيها...**)، وقد نجحت اليونان في إسقاط شرط

---

[1]- دلي خورشيد، حسين. ***تركيا و قضايا السياسة الخارجية***. مرجع سابق. ص. 29 .

[2]-حمايدي عز الدين. ***مرجع سابق***، ص، ص 166- 167.

تسوية النزاع من شروط عضوية قبرص في الاتحاد. حيث صرح الوزير المكلف بالشؤون الخارجية للاتحاد **Vanden, broek** أثناء انعقاد قيمة هلسنكي 1999 ( ... **لن يكون تقسيم قبرص حاجزا أمام عضويتها في الاتحاد الأوربي...).** [1]

هذا وقد رفض البرلمان الأوروبي التصديق على بروتوكول مع تركيا لتدخل في اتفاقية إتحاد جمركي تشمل الدول العشرة التي انضمت في 2004 و الذي كانت نتائجه ضد تركيا بسبب أن تركيا ما تزال ترفض الاعتراف بقبرص وهي إحدى الدول العشرة المنظمة للاتحاد وهذا يعني أن على تركيا أن تسمح لقبرص باستخدام موانئها ومطاراتها وهو ما يتطلب اعترافا سياسيا من جانب تركيا بقبرص. [2]

### 5- الموقف التركي من عضوية قبرص

ضلت القضية القبرصية وسيلة مساومة بين كل من تركيا و الاتحاد الأوروبي، فالاتحاد الذي يؤكد كل مرة على أن عضوية تركيا مرتبطة بحل القضية و انسحاب تركيا من الجزء الشمالي للجزيرة و توحيدها، في حين تساوم تركيا بموقفها القائل أن حصول قبرص على عضوية في الاتحاد الأوروبي مخالف لما جاء في القانون الدولي، وفق ما جاء في رسالة مؤخرة في 05 ديسمبر 2001 بعث بها الممثل الدائم لتركيا لدى هيئة الأمم المتحدة تحمل الأسباب القانونية التي تعلل تمسك تركيا برأيها القائل بأن انضمام قبرص إلى الاتحاد الأوروبي سيكون غير قانوني، وهو ما نفاه خبراء القانون الدولي، بأنه لا يوجد أمام انضمام قبرص للاتحاد أي عائق قانوني كما لا يعتبرون مفاوضات الانضمام إخلالا بشرط ضروري من شروط التسوية في القضية،(انظر الملحق. رقم:06) وأن حصولها على عضوية لا يمكن أن يتم قبل حصول تركيا عليها، وهذا لكي يكون هناك توازن بينها و بين اليونان تجاه قبرص كما أن انضمام قبرص

---

[1]- حمايدي، عز الدين. ***مرجع سابق***، ص ص. 188- 189.

[2]- ياسير خضير الغريري، محمد. ***مرجع سابق***. ص. 208.

إلى الاتحاد من شأنه أن يزيد من تعقيد القضية و يضر بالجهود التي بذلت من أجل الوصول إلى تسوية.[1]

## المبحث الثاني: مواقف المتصلبة تجاه عضوية تركيا

تعتبر هذه المواقف الأشد رفضا لعضوية تركيا في الاتحاد وهي مرتبطة بأسباب خاصة لكل دولة

### المطلب الأول الموقف اليوناني

لطالما كان الموقف اليوناني دائما عائقا إمام انضمام تركيا إلى الاتحاد الأوروبي، إذْ يحق لها ولباقي الدول الأعضاء استخدام حق الفيتو ضد أي دولة تريد الانضمام بموجب ميثاق الاتحاد، وهذا الاستخدام للفيتو من اليونان ضد تركيا يعود لخلافات مزمنة وعديدة بين البلدين، وقد نجحت اليونان في تجميد عديد المساعدات الأوروبية المخصصة لتركيا، كما أن اليونان ترفض بشدة الضغوطات الأمريكية* التي تطالبها بتغيير مواقفها اتجاه انضمام تركيا إلى الاتحاد الأوروبي، وهذا من خلال تصريح رئيس وزرائها في القمة الأوروبية 1998 الذي قال أنه رفض طلب من الرئيس الأمريكي بيل كلنتون لتغير اليونان من موقفها تجاه انضمام تركيا للاتحاد.[2]

---

[1]– هاينتس، كرامر ( تر) فاضل، جكتر. ***تركيا المتغيرة تبحث عن ثوب جديد***، الرياض السعودية. مكتبة العبيكات. 2001. ص. 302– 305.

* هذا الموقف يعزز ما تناولنا في الفصل الثاني حيث تدعم الولايات المتحدة ملف تركيا للعضوية في الاتحاد الأوربي و تطرح الأمر على أنه سوف يشجع الديمقراطية والإصلاح في تركيا و أن وجودها ضمن الاتحاد هو فرصة لتقوية العلاقات مع الدول الواقعة على حواف أوروبا، **انظر:** عباس الربيعي، كوتر. "**العلاقات الأمريكية التركية في الميزان الاستراتيجي الدولي**. بغداد العراق: مركز الدراسات الإستراتيجية و الدولية. ( د ت). ص. 25.

[2]–ديلي خورشيد، حسين. ***تركيا و قضايا السياسة الخارجية***. مرجع سابق. ص ص. 22– 23.

ويعتبر النزاع التركي اليوناني في بحرإيجة* المحور الأساسي في الخلافات و العلاقات المتوترة بين البلدين بالإضافة إلى الموقف اليوناني من أكراد تركيا.

**1-النزاع التركي اليوناني في بحر إيجة:** قبل الخوض في معالجة محاور النزاع على بحر إيجة نتناول لمحة تاريخية عن السيادة في البحر.

**1-1 السيادة التاريخية في بحر إيجة:** ضل بحر إيجة طول الفترة العثمانية تحت سيطرتها و أصبحت تتحكم في ممراته بعد فتح القسطنطينية 1453، وبعد استقلال اليونان عن الدولة العثمانية سنة 1832 بدأت تطالب بحقوق في بحر إيجة، وفي سنة 1864 تنازلت بريطانيا عن عديد الجزر الأيونية في جنوب بحر ايجة لليونان، وفي معاهدة استنبول 1881 تنازل العثمانيون عن مقاطعتين مهمتين هما ( تيسالي Thessaly و لارسيا LARSSIA) لصالح اليونان، لتعزز سيطرة اليونان على الجزر في البحر، وتعد معاهدة لوزان 1923 الوثيقة الأساسية والقانونية التي رسمت الحدود والبرية والبحرية بين البلدين.[1]

**1-2 أهمية بحر إيجة:** يعتبر منفذ للطرف و المواصلات و التجارة الدولية بين القارات الثلاثة ليس فقط بالنسبة للبلدين بل حتى بالنسبة للقوى الإقليمية و الدولية أما بالنسبة لتركيا فتمكن أهميته في نقل البضائع من و إلى الموانئ التركية حيث أن مجموع البضائع تمر عبر البحر المتوسط ما نسبته 25% وبحر إيجة 21% ومرمرة 41%و البحر الأسود 13% وهنا نفهم الأهمية الاقتصادية لبحر إيجة بالنسبة للاقتصاد

* هو جزء من البحر الأبيض المتوسط يقع بين الساحل الشرقي لليونان و الساحل الغربي لتركيا يتصل بالحبر الأسود وبحر مرمرة بواسطة مظيقي البوسفور و الدردنيل على التوالي، مساحته 350كلم$^2$ يضم حوالي 8000 جزيرة و تجمع صخري بنسبة 10% من مساحته، أنظر: وليد محمود، أحمد، "**النزاع التركي اليوناني في بحر إيجه في ضوء القانون الدولي للبحار**" . ***مجلة دراسات إقليمية***. (دب)، 2007، ع 07.

[1]- وليد محمود، احمد. ***مرجع سابق***.ص. 08.

التركي وهذا لكونه يمثل مركز حلقة الوصل بين البحر المتوسط و بحر مرمرة و البحر الأسود.[1] فهو يمثل شريان الحياة بالنسبة إلى تركيا.

**1-3 محاور النزاع التركي اليوناني في البحر:** يؤكد معظم الدارسين لموضوع النزاع حول بحر إيجة على وجوه أربعة عناصر متنازع عنها بين الطرفين وهي:

**1-3-1 محور المياه الإقليمية:** بدأ ظهور النزاع بعد إعلان اليونان في سنة 1982 أثناء اتفاقية الأمم المتحدة الخاصة بقانون البحار بأنها صاحبة حق مضاعفة مياهها الإقليمية في بحر إيجة من 6 ميل إلى 12 ميل هذا ما أغضب الطرف التركي واعتبره فرض للقيود بلغة القوة، وفي ماي 1995 صادق البرلمان و اليوناني على معاهدة 1982- والتوسع في البحر، ليرد عنه المجلس القومي التركي في نفس السنة بإعطاء الصلاحيات الكاملة للحكومة لمواجهة هذا التصعيد بما فيها الصلاحيات العسكرية وكثير ما استفزت أنقرة أثينا بقيامها بحرق مجالها الإقليمي في البحر.[2]

**1-3-2 محور تسليح الجزر اليونانية في إيجة:** نصت عديد الاتفاقيات الدولة على ضرورة نزع السلاح في جزر اليونانية في بحر إيجة وهذا لقربها من السواحل التركية، لكن اليونان لم تلتزم بهذه الصفة القانونية مما يجعل تركيا ترد بالمقابل بتشكيل جيش جديد سمي الجيش الإيجي، للدفاع عن الأناضول في أزمير الساحلية، في المقابل بررت اليونان تسليحها للجزر يكون أن تركيا توسع في مطار أميروس، كي يصلح لهبوط المقاتلات العسكرية وأن اتفاقية ( منترو Montreux) عام 1936 تسمح بتسليح الجزر وتنفي ما في لوزان و أن من حقها تسليح جزرها بعد دخول تركيا لشمال قبرص سنة 1974،[3] وتهدد تركيا بأن تسليح للجزر يقابله إعلان حرب على اليونان

---

[1]-وليد محمود، احمد. ***مرجع سابق*** .

[2]- هانيس، كرامر. ***مرجع سابق***. ص ص. 286- 287.

[3]- وليد محمود، احمد. ***مرجع سابق***. ص. 09.

لهذا تركز اليونان على جهود حلف الناتو للوصول إلى حلول، تجددت الأزمة في ديسمبر 1996 فيما يعرف بأزمة كرك- إيما وهما جزيرتين جنوب شرق بحر إيجة، حين توقف مركبتين شحن تركيبيين بالقرب منهما، لتثار بعد ذلك حرب دبلوماسية حول ملكية الجزيرتين و التي كادت أن تؤدي إلى حرب لولا وساطة أمريكية ومن الاتحاد الأوروبي وحلف الناتو.[1]

**الجانب القانوني:** تعد معاهدة باريس 1947 آخر معاهدة تضمنت الوضع في إيجة وقد نصت صراحة على تحريم تسليح الجزر و إذا كانت معاهدة منترو 1936 ألغت معاهدة لوزان 1923 فإن معاهدة باريس تلغي مونترو وهي المرجع القانوني الأخير الذي يحتكم إليه[2].

**1-3-3 محور الجرف القاري*:** تزايد النزاع حول هذه القضية بعد أن أعلنت اليونان عن وجود احتياط نفط و غاز طبيعي في إيجة، هذا الأمر زاد من التوتر بعد إن قامت تركيا بإرسال سفينة ( سيميك 1) بين عامي ( 1974- 1976).

وقدرت اليونان بإرسال سفن عسكرية لتوقيف السفينة ومنعها من دخول مياهها الإقليمية ومع هذا الإعلان أرسلت السفن الحربية التركية للمرافقة و التصدي للسفن اليونانية[3]، وعززت هذا برفع بيان رسمي إلى مجلس الأمن الدولي جاء فيه: ( **إن**

---

[1]- هاينتس، كرامر. ***مرجع سابق***. ص ص. 289- 290.

[2]- وليد محمود، أحمد. ***مرجع سابق***. ص. 10.

* الجرف: بالانجليزية cliff أو مورفولوجية السواحل ، وهو انحدار حاد يبين نقطة اتصال اليابسة بالبحر ماعدا الناجمة عن تعرية الأمواج( كثبان و وحول)، المقصود به هو الانحدارات في الصخور المتماسكة تسبقها عادة عند سفحها منطقة جزر صخرية ذات انحدار واضح. **انظر:** جورج، بيار. (تر). الطعيلي، احمد . ***معجم المصطلحات الجغرافية***.ط2. بيروت: المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع. 2002. ص. 268.

[3]-الشويلي نعيم، كريم. وآخرون. "**النزاع التركي اليوناني في بحر إيجه**"، **مجلة ذي قار**.(د ب).2007 ،المجلد 4 ،العدد2 ص ص. 69- 70.

**إعلان اليونان لفرض 12 ميلا مياه إقليمية في بحر إيجة سيكون بمثابة إعلان حرب على تركيا).** [1]

**1- 3- 4 محور المجال الجوي:** يطرح موضوع توسيع اليونان لمياهها الإقليمية، وما يترتب عنه آليا من توسعا في المجال الجوي فوق إقليمها مشكلا لتركيا وهي ترفض هذا الطرح بالاستناد إلى أدلة قانونية، وكثيرا ما تخترق الطائرات العسكرية التركية المجال الجوي لليونان إلى مسافة ستة أميال بحرية وهي المسافة التي تقبل بها تركيا، مستفزة بذلك لأثينا، والتي غالبا ما تؤدي إلى حصول اشتباكات جوية بين المقاتلات التركية اليونانية وهو ما حاول الحلف الأطلسي حله في قمة واشنطن ماي 1999 بعد مناقشات طويلة.[2]

**2- موقف اليونان من أكراد تركيا**

ساهم موقف السياسة اليونانيين المتعاطفين مع القضية الكردية في زيادة التوتر بين البلدين ويشمل هذا الموقف تعاطف ودعم حزب العمال الكردستاني رغم إنكار الحكومة اليونانية له، ويوجد داخل البرلمان اليوناني من يتعاطف مع أكراد تركيا بالإضافة إلى أن السلطة اليونانية لا تعترض عن فتح مكتب لجبهة تحرير كردستان القومية (ERNK ) في أثينا وهو ما تعتبره تركيا اعترافا بمنظمة إرهابية بالإضافة إلى الدعم المادي و المالي للحزب الكردستاني وتدريب المقاتلين على أراضيها، و تؤكد اليونان في المقابل على أنهم لاجئين أكراد من جنوب شرق تركيا نتيجة القمع و الاضطهاد، وهذا التعبير في حد ذاته لا يعجب أنقرة والذي تعتبره صريحات تهدف لاستمرار للعدوان.[3]

---

[1]- الشويلي نعيم ***مرجع سابق***. ص. 70.

[2]- هانس، كوامر. ***مرجع سابق***، ص ص. 287- 288.

[3]- ***المرجع نفسه***. ص ص. 297- 298.

### 3- موقف الاتحاد الأوربي من النزاع

جاءت قرارات الاتحاد الأوربي لتضعف من إمكانية حصول تركيا على عضوية حيث أصدرت عديد الانتقادات إلى تركيا وسياستها الخارجية تجاه اليونان، وقد نجحت اليونان في الحلول دون حصول تركيا على مساعدات من الاتحاد الأوربي في إطار الوحدة الجمركية جانفي 1996 ويضغط من اليونان قام مجلس الوزراء الأوروبي في جويلية 1996 بإصدار بيان جاء فيه أن العلاقات التركية الأوروبية يجب أن يحترم فيها القانون الدولي وسيادة دول الإتحاد الأوروبي ومع بقاء تركيا متمسكة بمواقفها تجاه اليونان أكد البرلمان الأوروبي استبعاد تركيا من قائمة المرشحين للعضوية في الاتحاد الأوروبي سنة 1998.[1]

## المطلب الثاني: الموقف الفرنسي

يعتبر الموقف الفرنسي تجاه عضوية تركيا في الاتحاد أكثر المواقف رفضا وتصلبا وهذا منذ بداية تقديم تركيا لطلبات العضوية و الذي يرد إلى مجموعة من الاعتبارات.

### 1- القطاع الزراعي لتركيا

يعتبر القطاع الزراعي التركي من أكبر الأنشطة نجاحا على المستوى العالمي ويحمل ميزة تنافسية واسعة داخل السوق الأوروبية، والذي ترى فرنسا فيه أكبر منافس لها داخل السوق الأوروبية وهو القطاع الذي شجعها على تأسيس الجماعة الاقتصادية الأوروبية و التي كانت تريد من ورائها تسويق منتجاتها الزراعية داخل السوق الأوروبية، ففي سنة 1973 قررت المجموعة الأوروبية إلغاء الرسوم الجمركية على

[1]- هايتس كرمر. ***مرجع سابق.*** ص ص. 291- 292.

السلع التركية باستثناء السلع الزراعية و الألبسة وهما أبرز قطاعات التصدير الرئيسية لتركيا، ودخول تركيا إلى الاتحاد الأوروبي يعني أنه يتسم إلغاء هذه الرسوم بطريقة آلية بصفتها عضو كامل الصلاحيات وهو ما يعطي القطاع الزراعي ميزة تنافسية إضافية داخل الأسواق الأوروبية.[1]

### 2- الملف الأرميني

تشكل الدعوة المستمرة من النخب السياسية الفرنسية إلى الاعتراف بالإبادة الأرمينية عبر التصويت في البرلمان على مشروع تجريم من ينكر وجود مجازر بالسجن لمدة سنة وتغريمه بـــ 45000 أورو[2] بسبب مباشرا لتوتر العلاقات بين تركيا وفرنسا، والذي يرتبط بوجود لوبي أرميني في فرنسا بالإضافة إلى أن العنصر الأرميني في فرنسا ذو وزن في العمليات الانتخابية إذ تقدر اعدد الأصوات الأرمينية بحوالي نصف مليون صوت، مما يدفع الأحزاب السياسية الفرنسية التي تطمح إلى كسب هذه الأصوات إلى تبني شعارات التصعيد تجاه تركيا للاعتراف بالإبادة الأرمينية، وهو ما طرحه الرئيس الفرنسي نيكولا سركوزي خلال زيارته لأرمينيا في أكتوبر 2011 ضد تركيا مطالبا الأتراك بالاعتراف ومراجعة تاريخهم الأسود وضرورة الاعتراف بالإبادة الأرمينية، وهو ما كان له رد فعل تركي سريع، حيث تم تجميد كل اللقاءات السياسية و المشاريع الثنائية وهددت أنقرة باتخاذ تدابير أشد لاحقا و

---

[1]– حيدر جاسم محمد، محمود. **مرجع سابق**.ص. 82.

[2]–باكير حسين ، علي. **العلاقات التركية الفرنسية والاستدعاء السياسي للتاريخ الأرميني رؤية تركية**. الدوحة قطر: مركز الجزيرة للدراسات. 22 جانفي 2012.

بالعمل على المستوى الدولي على التاريخ الفرنسي الغير مشرف و الذي لا يؤهل باريس للحديث عن غيرها فيما يتعلق بالمجازر و الإبادة و الاستعمار* . [1]

## 3- المنافسة التركية المتصاعدة

### 3-1 في إفريقيا

تخشى فرنسا من تصاعد النفوذ التركي في إفريقيا منذ سنة 2005 حيث ارتفع عدد السفارات التركية في إفريقيا من 12 سفارة سنة 2009 إلى 20 سنة 2012 مع التحضير لفتح 15 سفارة أخرى، أما التبادل التجاري مع دول القارة فقد ارتفع من 5 مليارات دولار سنة 2003 إلى 18 مليار دولار سنة 2008 وهو ما يثير قلل فرنسا التي تخشى من تقلص نفوذها داخل إفريقيا لاسيما في مستعمراتها السابقة.[2]

### 3-2 الدول العربية

يختلط الصراع هنا فيه التأثير بين تاريخ الدولة العثمانية في المنطقة و التاريخ الاستعماري ومع التصاعد الإيجابي في العلاقات بين تركيا و الدول العربية خاصة بعد ما سمى الربيع العربي، شعر الفرنسيون بوجود مزاحمة تركية وبتراجع دورها في المنطقة والذي حاولت تحسينه بدعم الثورات العربية للاستفادة من نفوذ وتحقيق التقارب معها.[3]

---

* تستعمل أنقرة ضدّ نظيرتها باريس نفس السلاح فما تمتلكه فرنسا من تاريخ استعماري مليء بالمجازر و الإبادات و المشاهد فضيعة و أساليب للتعذيب والتجارب النووية و التقتيل الجماعي ... وغيرها من جرائم الحرب لا يمكن حصرها كفيل بأن يضع فرنسا في مواقف محرجة تجاه تناول مثل هذه القضايا.

[1]- حسين باكير، علي. ***مرجع سابق***. ص. 06.

[2]- حسين باكير، علي. ***مرجع سابق*** ص. 06.

[3]- ***المرجع نفسه***. ص. 07.

### 4- موقف الرأي العام الفرنسي

في استطلاع للرأي العام الفرنسي الذي يعتبر أكبر المعارضين بين مواطني الاتحاد لانضمام تركيا إلى الاتحاد فقبل انعقاد قمة بروكسل 2004 كانت النتائج أن أكثر من 60% من الفرنسيين يعارضون فكرة عضوية تركيا، أما على مستوى الأحزاب فإن 75% من أحزاب اليمين الفرنسي يعارضون الفكرة، بينما تصل النسبة إلى 49% لدى الأحزاب السارية مقابل موافقة 47% وامتناع 02%[1]، وفي استطلاع آخر بعد 2004 ارتفعت نسبة الأصوات التي تعارض انضمام تركيا إلى 70% من الشعب الفرنسي[2] والتي تزايدت بفعل الاسلاموفوبيا المرتفعة في فرنسا تجاه المسلمين.

## المطلب الثالث: موقف ألمانيا و النمسا

### 1- الموقف الألماني

اتسمت علاقة تركيا بألمانيا بعد الحرب العالمية الثانية بالود وهذا لحاجة المعسكر الغربي لموقع تركيا في مواجهة المد الشيوعي السوفياتي بالإضافة إلى رغبة ألمانيا في الاستفادة من العناصر الشابة من العمال الأتراك لتدعيم اقتصادها الذي حطمته الحرب لكن ومع توحيد الألمانية 1989 بدأ العنصر السكاني يشكل ضغطا على ألمانيا وهذا بسبب تنقل سكان ألمانيا الشرقية ذات الاقتصاد الاشتراكي المتدهور إلى الجزء الغربي للعمل في المصانع و البحث عن الرزق مما قلل من حاجة ألمانيا إلى العاملة التركية[3] مثلما حصل سنة 1973 فقد فرضت ألمانيا حظر على استقبال العمال المهاجرين من

---

[1]-حسين باكير، علي. ***مرجع سابق***. ص. 227.

[2]- حيدر جاسم محمد، محمود. ***مرجع سابق***، ص 82.

[3]- داود أوغلو، أحمد. ***مرجع سابق***. ص. 568.

أي دولة خارج دول المجموعة الأوروبية وهي تمس بالدرجة الأولى الفئة العمالية التركية منها، ثم فرضت نظام التأشير عنهم مما أثر على العلاقات بين البلدين.[1]

وترى ألمانيا أن حصول تركيا على عضوية في الاتحاد الأوروبي وما يرافقه من بنود تكفل التنقل الحر للعمال الذين سيغزون الاقتصاد الألماني فتتحول إدراك الألمان للمهاجرين الأتراك ذوي النشاط و الحيوية من كونهم أهم ما يمكن الاعتماد عليه لمواجهة التهديد السوفياتي إلى تهديد سكاني موجه إلى أوروبا بعد انهيار الاتحاد السوفياتي.[2]

قد زاد الخلاف الذي كان قائما بين تركيا و ألمانيا حول التدخل في البلقان من التأثير على مفاوضات العضوية، فتركيا التي أراد أن يكون التدخل من خلال حلف الناتو الذي يلاءم مصالحها الوطنية بينما ألمانيا أصرت أن يتم الحل النهائي في المنطقة عبر الاتحاد الأوروبي، بعد ذلك وجهت ألمانيا الدعوة إلى دول في البلقان للانضمام إلى الاتحاد ( البوسنة والهرسك- ألبانيا- كرواتيا- مقدونيا) و التي بانضمامها تضمن ألمانيا عدم تدخل تركيا في المنطقة و هي المنطقة التي تمثل لتركيا عمقا استراتيجيا، مما أثار الشكوك بين البلدين أثرت بشكل سلبي على أهداف تركيا للانضمام إلى الاتحاد. [3]

وفي تصريح للمستشار الألماني هيلموت كول في اجتماع الزعماء الأحزاب المسيحية الأوروبية في بروكسل 1997 قال:( ....**إن الاتحاد الأوروبي يقوم على الأسس و المبادئ المسيحية و أنه لا مجال فيه لبلد لا يشترك فيه الهوية الدينية للانضمام إليه ...)**، وهو ما وصفه رئيس وزراء تركيا مسعود و لماز سنة 1998

---

[1]- ***المرجع نفسه***. ص. 546.

[2]-.***المرجع نفسه*** ص. 568.

[3]- داود اوغلو،احمد. ***مرجع سابق***. ص. 569.

بالسعي سرا إلى تحويل الاتحاد الأوروبي إلى نادي مسيحي، ليستبعد تركيا التي يشكل المسلمون فيها الأغلبية الساحقة. [1]

ويعد صدور قرار بدأ المفاوضات من اجل حصول تركيا على عضوية نهاية 2002 أعلنت ألمانيا على لسان ادموند شوبير و انخيلا ميركل زعيمي لحزبين المسيحيين في ألمانيا بأن أقصى ما يمكن قبوله هو شراكة مميزة مع تركيا لأنها ليست جزء من المجتمع و القيم الأوروبية،[2] وهو ما يثير حفيظة تركيا التي استنكرت بقوة مماطلة الاتحاد الأوروبي وهددت بسحب ملف العضوية[3]

**2- موقف النمسا**

يرجع الكثير من الدارسين للعلاقات التركية النمساوية أن من بين أهم الأسباب التي تجعل العلاقة بين البلدين تتسم بالمواجهة، إلى العداء التاريخي بين البلدين فالنمساويين لا يزالون لم يهضموا أن الدولة العثمانية كانت على أسوارهم، فحسب استطلاعات للرأي العام في النمسا و التي مست الفئة العمرانية بين 15 و 24 سنة من النمساويين أظهرت أن 75% منهم يعارضون انضمام تركيا إلى الاتحاد الأوروبي،[4] وهو ما يؤكد على أن العداء التاريخي ينتقل بين الأجيال في النمسا.

وفي سبتمبر 2002 وقبل أيام من بدئ المفاوضات مع تركيا و أثناء اجتماع للقادة الأوروبيين أكدت خلالها المستشارة النمساوية على أن المفاوضات لن تبدأ مع تركيا إلا إذا تم اعتبار الهدف من التفاوض ليس بالضرورة انضمام تركيا إلى الاتحاد الأوروبي، و إنما يمكن أن يقتصر فقط على شراكة مميزة وهو ما ترفضه تركيا

---

[1]- ياسر خيضر الغريرى ، محمد. ***مرجع سابق***. ص. 182.

[2]- البيومي غانم، إبراهيم، ***تركيا بين الداخل و رهانات الخارج***. الدوحة، قطر_مركز الجزيرة للدراسات. 2010. ( د ص).

[3]- حافض وهيب، حسين. ***مرجع سابق***. ص. 14.

[4]- طلال مقلد، حسين. ***مرجع سابق***. ص. 364.

واعتبرته انحيازا عن الأطر العملية للتفاوض[1] ليضاف هذا الموقف إلى المواقف السابقة الأكثر تصلبا بين دول الاتحاد و التي تحول بين حصول تركيا على عضوية كاملة.

## المبحث الثالث: البعد الحضاري و الثقل السكاني في عضوية تركيا

### المطلب الأول: البعد الحضاري في عضوية تركيا

يشكل الإرث التاريخي لدى الأتراك على أنهم أمة قامت بعد إجلاء المستعمرين الأوروبيين من الأناضول أنهم دولة انحصرت بعد تقسيمات عرقية ودينية وهو ما يشكل وعيا جمعويا لدى الأتراك و الذي بدوره ينعكس على السياسية العامة في تركيا ويجعلها سياسية حذرة تجاه مفهوم السيادة التي تنتقل بعض قضاياها إلى سيادة الاتحاد الأوروبي وهو السبب الرئيسي وراء تلقي السياسي الأتراك لمعايير كوبنهاقن بريبة و تأن.[2]

ومن الصعب أيضا فهم علاقة تركيا بالاتحاد الأوروبي دون فهم العلاقات العثمانية الأوروبية و انعكاساتها على التاريخ المعاصر، باعتبارها علاقة مجابهة وعداء بين حضارتين مختلفتين تشكل وعي تاريخي عدائي متبادل وهو ما ضل الاتحاد الأوروبي يحمله تجاه تركيا طول فترة محاولاتها لانضمام إلى الاتحاد الأوروبي، الأوروبيين، ويتم اعتبار تمايز الموجود بين المواطن التركي و المواطن في الاتحاد الأوروبي بشكل انه سبب يمنع حصول تركيا على عضوية، في حين لا تناقش مثل هذه الفروق مع الدول المرشحة الأخرى ولا تطرح من طرف النخب الأوروبية. [3]

---

[1]– داود أوغلوا، أحمد. ***مرجع سابق***. ص. 546.

[2]– داود أوغلو، أحمد. ***مرجع سابق***. ص. 551.

[3]– ***المرجع نفسه*** ص. 574– 576.

فإذا كان يعني تعريف الاتحاد الأوروبي في إطاره أنه يستند إلى الموروث الروماني الجرماني المقدس وإلى العقيدة المسيحية والتجربة الرومانية التاريخية والأقوام الجرمانية يعني أن الاتحاد لا يقبل غير المسيحيين المنحدرين من الجنس الآري ووارثين التقاليد السياسة الرومانية* وهو أكبر عائق في وجه تركيا للانضمام إليه.[1]

فتركيا لا يمكنها أن تنقطع عن تاريخها وموروثها الحضاري الإسلامي، ويفهم من السياق التاريخي الذي تناولناه أن مبعث أفكار تشكيل الوحدة الأوروبية في معظمها تولدت نتيجة تأثيرات داخلية وخارجية شديدة الارتباط بالأمن الأوروبي في أن فكرة التأسيس كانت نتيجة لوجود خطر الإسلام " الذي يرونه على انه الكافر" في الشرق أي الدولة العثمانية، وما زالت النظرة الأوروبية إلى الإسلام على انه خطر واضح المعالم فبالرجوع إلى بعض تصريحات القادة الأوروبيين تكتشف وجود صورة تراكمية نمطية لخطر الإسلام ولهذه الصورة ارتباطين الأول تاريخي و الثاني نفسي يقع في اللاوعي الأوروبي[2]، نتيجة ترسبات فكرية ترسخت في أذهان الأوروبيين على أن الإسلام

---

* هذه المقاربة ذات الأصولية الدينية والعرقية التي لن تؤدي فقط على إقصاء تركيا بل ستؤدي أيضا إلى إبراز خلل خطير في بنية التعددية الأوروبية وستترك آثار سلبية داخل البنية السياسية و الاجتماعية لدول الاتحاد الأوروبي، والتي لم تعد أحادية ومتجانسة مثل القرن السابق، فقد تحولت الدول الأوروبية ذات الماضي الاستعماري خاصة، إلى مجتمعات متعددة نتيجة الموجات الهجرة البشرية من الدول التي كانت تستغل خيراتها – وهو الضغط متزايد– ففي بريطانيا هناك تزايد للسكان ذوي الأصول الهندية و الجزائريين في فرنسا وهو ما يستوجب عليها إعطاء تعريفات جديدة أكثر مرونة للهوية الأوروبية، وهو ما يمثل اختبار هاما للديمقراطية في أوروبا لأن السكان من غير ذوي الأصول الأوروبية لا يتمتعون بحجم مشاركة في الإدارة و المجالس و التمثيل السياسي الذي يكافئ مع حجمهم السكاني، وهو ما يمكن أن يقدم مفهوما جديدا للنظرية العصبية لابن خلدون، أما في حال رفضهم فسيكون له رد فعل سيؤدي إلى ظهور تصفيات عرقية تستهدف تصفية الأوروبيين من طرف من غير ذوي الأصول الأوروبية، وهو ما تشهده أوروبا في الوقت الراهن من تفجيرات و أعمال عنف **أنظر: *المرجع نفسه***. ص ص. 581– 582.

[1]– ***المرجع نفسه***. ص. 583.

[2]–حافظ وهيب، حسين. ***مرجع سابق***. ص ص. 8– 9.

يمثل الخطر الأكبر الذي يستوجب التصدي له، بإبعاده أي طرف غير مسيحي من الدخول إلى الاتحاد الأوروبي لأنه يمثل اختراق للكتلة المسيحية.[1]

وقد تزايد هذا الموقف بعد أحدث 11 سبتمبر 2001 وما تلاه من عمليات نسبت إلى الإسلام، إذْ عدّ انضمام تركيا إلى الاتحاد الأوروبي بمثابة نقطة عبور للعناصر الراديكالية المسلمة إلى البلدان الأوروبية متجاوزة قوانين الهجرة و القيود المفروضة على غير الأوروبيين، وعلى هذا الأساس لا تجد غرابة في مطالبة الأمانة العامة للاتحاد الأوروبي من تركيا بالتخلي عن بعض القوانين المستمدة من الشريعة الإسلامية كالتخلي عن تحريم الزنا وتحريم تعدد الزوجات وفي نفس الوقت يصدر على أنه ليس نادي مسحي وأن معايير الانضمام لا تتعدى تطبيق الديمقراطية وحقوق الإنسان، وهو ما لم يوجه إلى دول انضمت إلى الاتحاد وهي تعاني من عدم ترسيخ الديمقراطية وحقوق الإنسان. [2]

**مدى الاستفادة من الدور التركي**

إذا كان الدور المغري الذي تبحث عنه أوروبا وهو أن تساهم تركيا بعضويتها في الاتحاد في تذليل صعوبات التواصل التجاري و الاقتصادي مع العالم الإسلامي و المشرق العربي، وهي الأقرب نفسيا وحضاريا لتركيا و البعد من أوروبا بفعل رواسب إرثها الاستعماري المرير و الذي يرى الاتحاد الأوروبي بأنها قادرة على القيام بهذا الدور دون الحصول على العضوية الكاملة في الاتحاد متخوفة من ذلك لسببين[3].

---

[1]– ***المرجع نفسه***. ص 10.

[2]–حافض وهيب، حسين. ***مرجع سابق***.ص.10.

[3]–.حافض وهيب، حسين. ***مرجع سابق*** ص. 15.

السبب الأول: هو أن تركيا لن تنجح في القيام بهذا الدور كوسيط حضاري بين أوروبا و العالم الإسلامي إلا في إطار عودتها إلى هويتها الشرقية وهذا بتناقض مع مبدأ عضويتها في الاتحاد الأوروبي. [1]

السبب الثاني: هو أن بحصول تركيا على عضوية في الاتحاد تكتسب قوة كبيرة من الناحية السياسية و الاقتصادية وهي لن تتردد في توظيفها لتحقيق مصالحها في المشرق العربي و العالم الإسلامي وفي هذه الحالة لن يكسب الاتحاد شيء من انضمامها، بل ربما ستخسر بعض الدول في الاتحاد بعض المزايا التي تتمتع بها لصالح النفوذ التركي المتصاعد، خاصة بعد صعود حزب الرفاه الإسلامي إلى الحكم سنة 1996 و الذي يعتبر صدمة بالنسبة للإتحاد الأوروبي، حيث حكمت لأول مرة في تاريخها من قبل حزب يدعو إلى الخروج عن النزعة الكمالية وهو ما لم يكن متوقعا كليا[2] ، كما يعد حزب العدالة و التنمية الحاكم منذ 2002 في تركيا الوريث الشرعي لهذا الحزب الإسلامي المنحل في 2001 برئاسة رجب طيب أردوغان الذي يستمد شعبيته من توجهاته الدينية و الذي يحسب على الإسلاميين استمرارا لتخوف الأوروبيين من عضوية تركيا.

**المطلب الثاني: الثقل السكاني لتركيا**

يرى الكثير من المختصين بالشأن الأوروبي أن للثقل التركي من حيث حجم السكان الذي بلغ 80 مليون نسمة سنة 2013 يعطي لتركيا وزنا كبيرا على الصعيد البشري مما سيؤدي في حالة انضمامها إلى الاتحاد الأوروبي إلى سيطرتها على السوق العمالية خاصة و أنها تمتلك فئات عمرية شابة مقارنة بنظيرتها في دول الاتحاد الأوروبي، ومع حرية تنقل الأفراد الذي تكفله العضوية في الاتحاد سيتضاعف عدد

---

[1]– هاينتس، كرامر. ***مرجع سابق***. ص. 104.

[2]– ***المرجع نفسه***. ص. 104.

المهاجرين الأتراك إلى الدول الأوروبية وهو ما من شأنه أن يغير من المعادلات الديموغرافية للدول و ما سيتولد عنها من تبعات تثير مخاوف الأوروبيين* [1].

ومن جهة أخرى فإن هناك تكاليف مالية ضخمة سيتحملها الاتحاد الأوروبي حتى يتمكن من ضم تركيا من تقديم للمساعدات المالية من اجل تطوير البنية الاقتصادية لخلق مناصب شغل دائمة لمواجهة التدفق المستمر للهجرة العمالية التركية[2]، هذا التخوف الأوروبي من تنقل الأفراد راجع إلى خصائص المواطن التركي الذي بقى متمسكا بنموذج الدولة التركية الوطنية ذات اللغة و الثقافة الموحدة و التي تختلف عاداته و تقاليده عن التقاليد الأوروبية وفي هذا الصد يقول الصحفي الدنمركي لاسه اللاجارد : **(( لا اعلم هل يجب على الأتراك تغيير عاداتهم وتقاليدهم إن هم أرادوا الانضمام إلى الاتحاد الأوروبي، لكن المشكلة تكمن في أن الأسرة في تركيا هي التي تشكل نواة المجتمع وهذا يعطي لرب الأسرة منصبا قياديا وحقا في التحكم فيها وهذا مرفوض أوروبيا لأن الحفاظ على الحريات شيء مقدس، فمثلا ما يجري في تركيا من زواج الأقارب تحت ضغط الوالدين يعتبر جريمة في أوروبا)).** [3]

## انعكاسات عضوية تركيا على مؤسسات الاتحاد الأوروبي

* يرى الكثير من المفكرين وعلى رأسهم صمويل هنغنتن أن التقارب بين المسلمين و المسيحيين من شأنه أن يحفز المسيحيين على اعتناق الدين الإسلامي وهذا لما يحمله من قيم سمحة لا تتعارض مع المبادئ الإنسانية، ستؤدي إلى زوال المسيحية. مغنية، غرداين. ***محاضرة ألقيت على طلبة السنة ثانية ماستر تاريخ معاصر***. في مقياس مجتمعات دولية معاصرة. قسم العلوم الإنسانية. كلية العلوم الإنسانية و الاجتماعية. جامعة محمد خيضر بسكرة. الجزائر. ديسمبر 2015.

[1]– حيدر جاسم محمد، محمود. ***مرجع سابق***. ص. 43– 44.

[2]–حسين حافظ، طالب. ***تركيا و الاتحاد الأوروبي بين الرغبة و الرفض***. (د ب): مركز الدراسات الدولية. العراق. ( د ت).

[3]– حيدر، جاسم محمد محمود. ***مرجع سابق***. ص. 44.

في حال انضمام تركيا إلى الاتحاد الأوروبي سوف يكون هناك تأثير على مؤسساته سواء المجلس الأوروبي أو البرلمان الأوروبي، وهذا راجع إلى أن قراراتهما تعتمد بشكل أساسي على نظام التصويت والذي تكون فيه الأصوات موزعة بين الأعضاء بشكل متفاوت حسب التعداد السكاني، وهو ما سيمنح لتركيا عدد كبيرا من الأصوات بعد ألمانيا فالمجلس الأوروبي يعتمد على صيغة الأغلبية المضاعفة في التصويت على أغلب قراراته، إذْ يشمل قبول التصديق على قراراته موافقة 55% من أعضاء المجلس، وهذا النظام يخول لتركيا أن تصبح طرفا مهما في عملية التوازنات داخل الاتحاد. [1]( أنظر الملحق رقم:07)

أما التخوف الذي يعد العائق الأكبر في وجه عضوية تركيا هو تطور الحجم السكاني فيها بالمقارنة مع دول الاتحاد الأوروبي ففرنسا و ألمانيا و إيطاليا لا يمكن أن تتخلى عن مكانتها التي تتمتع بها في مؤسسات الاتحاد الأوروبي لصالح تركيا لأن ذلك سيؤدي إلى خلل في موازين القوة في الاتحاد.[2]

لذلك يتذرع الاتحاد الأوروبي بالظروف الاقتصادية التي تعاني منها تركيا رغم أنها أفضل بكثير من عديد الدول التي انضمت إلى الاتحاد في نفس الفترة التي كانت تركيا تنتظر كاليونان و قبرص و رومانيا فاليونان تم قبولها بشكل مباشر بالرغم من عدم الاستقرار الذي كانت تعاني منه، وهذا يدل على أن عملية الانضمام إلى الاتحاد تخضع لاعتبارات خاصة، فاليونان حسب المعارضين لفكرة انضمام تركيا هي مهد للحضارة الأوروبية، لذلك فهي تستحق المساعدة و العون عكس تركيا وكذلك بالنسبة إلى بولندا ودول أوروبا الشرقية التي طبق عليها الاتحاد الأوروبي مبدأ « **الرجوع إلى**

[1]– ياسر خيضر الغريري، محمد. ***مرجع سابق***.ص. 230.

[2]– ***المرجع نفسه***. ص. 232.

**أوروبا»** وهذا يوضح بشكل كبير التمايز في التعامل بين تركيا ومجموعة الدول الأخرى.[1]

**خلاصة الفصل**

تركيا بعد هذا المجهود الذي استمر لقرابة النصف قرن من الزمن وجدت نفسها مخيرة بين أن تكون عضوا في الاتحاد الأوروبي أو التنازل عن بعض المواقف التي من شأنها أن تؤدي إلى تعرض مصالحا للخطر خاصة الاقتصادية و الأمنية منها، فتركيا لا يمكن أن تتخلى عن قبرص التركية لأهميتها الجيواستراتيجية، و يعني تنازلها عن أي شبر في بحر ايجة لصالح اليونان خسارتها لمصالح تفوق ما يمكن أن تستفيد منه بالانضمام إلى الاتحاد الأوروبي، وفي حال كانت قد توصلت لحلول توافقية مع الاتحاد الأوروبي بشأن القضايا العالقة فإن الفيتو الذي تحمله الدول الأعضاء ضدها تطلب جهودا دبلوماسية لم تنجح في إسقاطه، أما الموروث الحضاري والتعداد السكاني الذي يختلف عن ما هو في أوروبا فيعد العامل الأكثر مساهمة في عرقلة عضويتها في الاتحاد الأوروبي رغم ما كرس من علمانية منذ بداية القرن العشرين، وهو مرتبط بالأساس بمدى قدرة الأوروبيين على تقبل فكرة وجود هذا التنوع.

[1]– ياسر خيضر الغريري، محمد. ***مرجع سابق***. ص. 233.

# الخـــــاتمـــــــة

**خاتمة.**

بعد دراسة الموضوع الذي لازالت تطرح حوله العديد من النقاشات توصلت إلى مجموعة من النتائج المختلفة يمكن حصرها في النقاط التالية:

– لم يكن سعي تركيا للانضمام إلى الاتحاد الأوروبي وليد سنة 1959 بل هو نتيجة للعلاقات التي ربطتها مع دول الأوروبية منذ تأسيس الجمهورية 1923، وأن نظرة الأتراك للإصلاحات التي تبناها القادة في تركيا لم تختلف عن نظرتهم إلى ما قام به كمال أتاتورك من إجراءات لتكريس للعلمانية التي ظلت تدفع بقوة للانضمام إلى الاتحاد الأوروبي.

– مسيرة تركيا للانضمام إلى الاتحاد قد مرت بمراحل كانت أولها بين 1959 و 1992 أثناء فترة الحرب الباردة، تعاملت المجموعة الأوروبية مع ملفات عضويتها بطرقة ذكية باعتبار أنها دولة عضو في حلف الشمال الأطلسي والتي كثيرا ما عرفت تقاربا في علاقاتها مع الاتحاد السوفياتي خاصة مع بداية الأزمة القبرصية 1974.

– و يدل تأخر الإتحاد الأوروبي في رفض طلب تركيا للانضمام إلى المجموعة الأوروبية الذي قدم في 1987 إلى غاية سنة 1989 على أن المجموعة الأوروبية كانت تتعامل مع تركيا وفقا للأوضاع الدولية وعلى تخوف من أن يحصل تقارب بين التركي الإتحاد السوفياتي في ضل الحرب الباردة، بخلاف المرحليتين اللاحقتين اللتان عبر فيهما الاتحاد الأوروبي على مواقفه بشكل صريح تجاه عضوية تركيا و بدأ يتطرق إلى مسائل متعددة لم تكن قد طرحت من قبل من خرق لحقوق الإنسان و القضية الكردية وقضايا أخرى.

– عضوية تركيا في الاتحاد الأوروبي لم تخضع لنفس المعايير التي حددت عضويات دول أخرى تتفوق عنها تركيا في جوانب عديدة، خاصة في الجانب الاقتصادي بعد وصول حزب العدالة والتنمية الذي انضمت في نفس فترة حكمه أربعة عشر دولة إلى الاتحاد الأوروبي

من شرق ووسط أوروبا، و ما يؤكد على هذا الطرح هو ربط عضوية تركيا في الاتحاد الأوروبي بشرط تسوية الأزمة القبرصية الذي لم يتم طرحه على الطرف الثاني قبرص وحصلت على عضوية سنة 2004 دون التوصل إلى تسويتها. وهي القضية العالقة لحد الآن

بعد طول فترة انتظار تركيا أمام أبواب الدخول في الاتحاد الأوروبي توجهت إلى تفعيل خياراتها الإستراتيجية خارجه، مستفيدة من العلاقات التاريخية والحضارية والعرقية التي تربطها مع دول في كل من منطقة البلقان والقوقاز والجمهوريات التركية و الشرق الإسلامي والحصول عن علاقات في إفريقيا ومناطق أخرى من العالم، وهو ما أكد عليه احمد داوود أغلو في كتابه العمق الاستراتيجي لتركيا." إن تركيا لا يجب أن تتجر وراء البحث عن عضوية في الاتحاد الأوروبي وتتخلى عن خياراتها الإستراتيجية الإقليمية والدولية الأخرى".

ساهم دور الولايات المتحدة الأمريكية في وصول تركيا إلى مرحلة متقدمة من العضوية فقد مارست ضغوطا كبيرة على الاتحاد الأوروبي خاصة قبل اتفاق الوحدة الجمركية 1995 وقبل أن يتم ترشحها للحصول على العضوية سنة 1999. وهو ما يطرح تساؤل يحتاج إلى دراسة حول ما الذي يمكن أن تستفيد الولايات المتحدة الأمريكية من حصول تركيا على العضوية في الإتحاد الأوروبي ؟

– أرى بان تركيا قد استفادت طوال الفترة التي كانت تبحث فيها عن الوصول الى عضوية في الاتحاد، عكس ما يراه آخرون في أنها أضاعت فترة طويلة من عمر الجمهورية في السعي وراء ذلك، في ضل البدائل الاستراتيجية الإقليمية والدولية المتاحة، فتبني الحكومات التركية للاصطلاحات العديدة في نفس الفترة كانت قد فرضتها شروط العضوية وانعكست على الحياة العامة في تركيا بالشكل الايجابي من تحييد للمؤسسة العسكرية، الذي انعكس بدوره بالإيجاب على قضايا مثل حقوق الإنسان وحرية التعبير والصحافة وغيرها، بالإضافة إلى المعايير الاقتصادية التي مثلت تحديا بالنسبة إلى تركيا ساهمت في وصولها إلى تحقيق

تنمية اقتصادية تنافس نظيراتها في الاتحاد الأوروبي، والتي كان للمساعدات الأوروبية دورا فيها بالإضافة إلى مساعدات صندوق النقد الدولي و دعم الولايات المتحدة الأمريكية.

– إن الخيارات الاستراتيجة الإقليمية والدولية التي اتجهت تركيا إلى تفعيلها في كل من منطقة البلقان و الشرق الأوسط وإفريقيا وغيرها، كبدائل عن الاتحاد الأوروبي، لم تكن لتتمكن من تعزيز علاقاتها معها لولا التطور الذي عرفته خاصة الاقتصادي منه، الذي تأثر بمعايير الاتحاد الأوروبي.

– بالنسبة للقضايا المزمنة التي عاصرت جهود تركيا للانضمام إلى الاتحاد الأوروبي تشكل معضلة يصعب حلها نتيجة للمطالب التي يرفعها الطرف الثاني مع تركيا لحلها، فجهود تركيا لحل خلافاتها مع أرمينيا اصطدمت بالمطالب الأرمينية بمناطق في شرق تركيا لا يمكن لتركيا التنازل عنها، الأمر نفسه ينطبق على القضية القبرصية التي يعني تنازلها عن أي نفوذ ضمنها انتقاله لصالح اليونان، التي بذلت تركيا تجاه موقفها ومواقف أخرى جهودا دبلوماسية من اجل الحلول دون اعتراضها، من خلال دور الوساطة الأمريكية والتكثيف من اللقاءات الثنائية واللجوء إلى التصعيد في بعض الأحيان كأسلوب للضغط عن مواقفها في بعض القضايا المعينة.

– مثل البعدين الحضاري و الديموغرافي عائقا إضافيا في حال كانت تركيا قد توصلت إلى تجاوز المسائل السابقة، نتيجة عدم تقبل المجتمع الأوروبي الاختلاف الموجود بينه وبين المجتمع التركي وما يحملانه من تراكمات تاريخية تعود إلى فترة الدولة العثمانية، أما الحجم السكاني فيعني أن عضوية تركيا ستترتب عنها انعكاسات داخل مؤسسات الاتحاد تتنازل فيا الدول الكبرى عن مكانتها لصالح لتركيا، وهو ترفضه دول مثل ألمانيا و فرنسا و ايطاليا.

# الـــــــمـــلاحـــــــــق

**ملحق رقم.(01) :**

## خريطة توضح موقع تركيا

**source** : Zanotti ,Jim. **Turkey background and us relations**. Usa : Congressional research service. 2015. P. 3. Cited in: http/ www.fas.org.crs/midiast/k 41368.pdf .

12.02.2016. 11:32

**ملحق رقم (02):**

**خريطة توسع الإتحاد الأوروبي(1957-2013).**

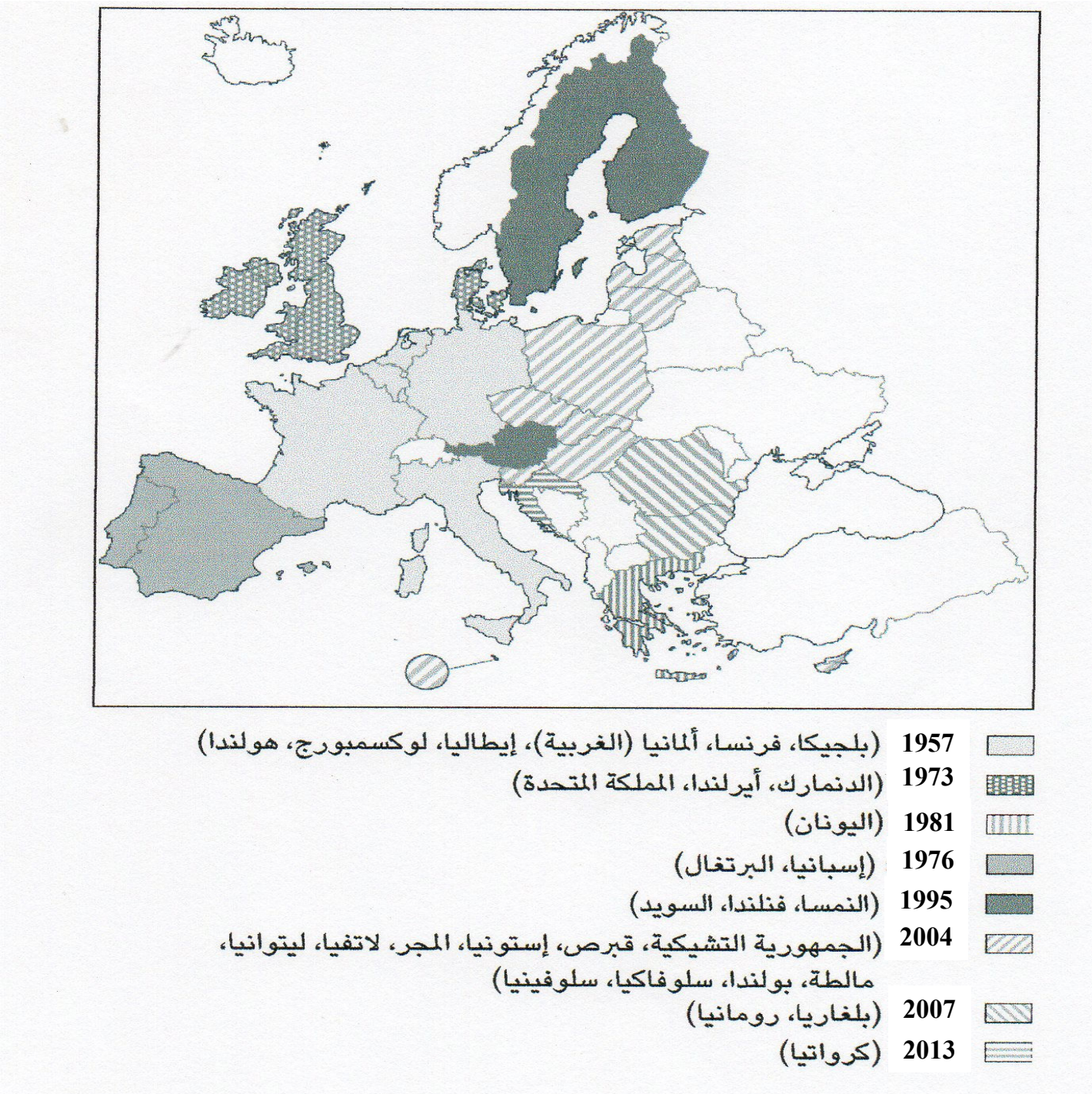


**المصدر:** جون، بيندر. ***مرجع سابق***. ص.33.

**ملحق رقم: (03)**

**وضعية التفاوض بين تركيا والاتحاد الأوروبي إلى غاية 2013.**

| الترتيب | عنوان الفصل | الوضعية |
|---|---|---|
| 1 | حرية حركة سلع المنتجات | مؤجل |
| 2 | حرية حركة الأيدي العاملة | لم يفتح بعد |
| 3 | المؤسسات وحرية تزويد بالخدمات | مؤجل |
| 4 | حرية حركة رأس المال | تم فتحه |
| 5 | الاقتناء العام | لم يفتح |
| 6 | قانون الشركات | فتح في عام 2007 |
| 7 | قانون الملكية الفكرية | فتح في عام 2007 |
| 8 | سياسات المنافسة | لم يفتح |
| 9 | الخدمات المالية | مؤجل |
| 10 | مجتمع المعلومات وأجهزة الإعلام | تم فتحه |
| 11 | الزراعة والتنمية الريفية | مؤجل |
| 12 | سلامة الأغذية والسياسة البيطرية الصحية | تم فتحه في عام 2010 |
| 13 | صيد الأسماك | مؤجل |
| 14 | سياسة النقل | مؤجل |
| 15 | الطاقة | لم يفتح |
| 16 | الضرائب | تم فتحه في عام 2009 |
| 17 | الاقتصاد والسياسات النقدية | لم يفتح |
| 18 | الإحصائيات | تم فتحه |
| 19 | السياسات الاجتماعية والوظائف | لم يفتح |
| 20 | المشاريع والسياسات الصناعية | تم فتحه |
| 21 | الشبكات عبر الأوروبية | تم فتحه |
| 22 | السياسية الإقليمية وتنسيق الأدوات الهيكلية | لم يفتح .../... |

| | | |
|---|---|---|
| 23 | السلطة القضائية والحقوق الأساسية | لم يفتح |
| 24 | العدالة والحرية والأمن | لم يفتح |
| 25 | العلم والبحث | تم الانتهاء منه |
| 26 | التعليم والثقافة | لم يفتح |
| 27 | البيئة | تم فتحه |
| 28 | المستهلك والوقاية الصحية | تم فتحه |
| 29 | الاتحاد الجمركي | مؤجل |
| 30 | العلاقات الخارجية | مؤجل |
| 31 | السياسة الخارجية والأمنية والدفاعية | لم يفتح |
| 32 | التحكم المالي | تم فتحه |
| 33 | البنود المالية والميزانية | لم يفتح |
| 34 | المؤسسات | لم يفتح |
| 35 | القضايا الأخرى | لم يفتح |

**المصدر:** ياسر خضير الغريري، محمد. المرجع السابق.ص.211-212. بتصرف

## ملحق رقم: (04)

### قائمة رؤساء جمهورية تركيا من سنة 1923 إلى غاية 2013.

**المصدر:** ياسر حضير الغريري، محمد. المرجع السابق.ص.272.

## ملحق رقم:(05)

### رسم بياني يقارن بين متوسط نمو إجمالي الناتج المحلي الحقيقي السنوي لتركيا ومجموعة من الدول بين سنتي 2002-2013

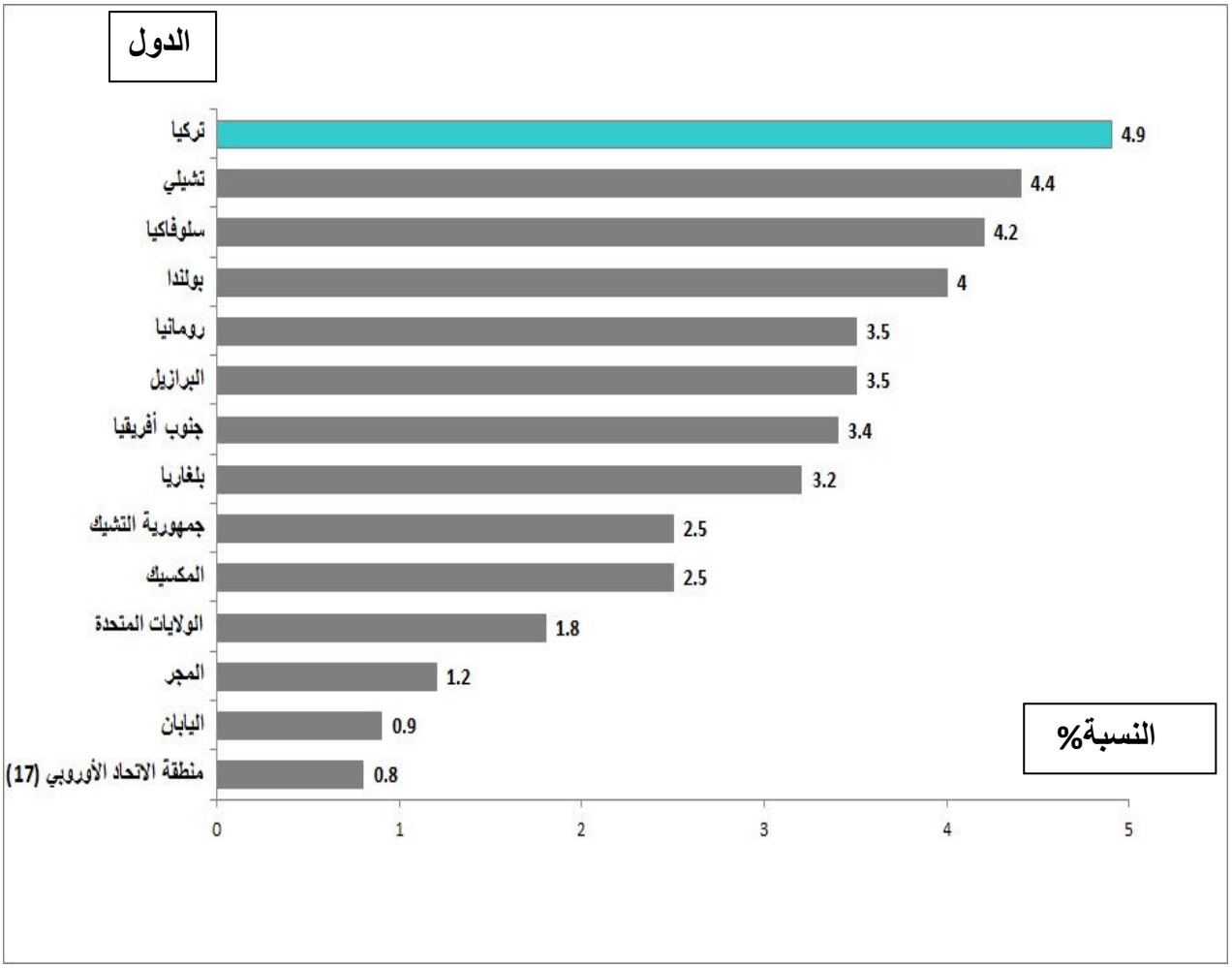


**المصدر:** مركز الإحصاء التركي. ***المرجع السابق.*** *بتصرف*

## ملحق رقم: (06)

## رسالة مؤرخة 19 ديسمبر 2001 موجهة إلى الأمين العام من الممثل الدائم لقبرص لدى الأمم المتحدة

الأمم المتحدة

A/56/723-S/2001/1222

الجمعية العامة
مجلس الأمن

Distr.: General
20 December 2001
Arabic
Original: English

الجمعية العامة
الدورة السادسة والخمسون
البند ٦٢ من جدول الأعمال
مسألة قبرص

مجلس الأمن
السنة السادسة والخمسون

**رسالة مؤرخة ١٩ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠١ موجهة إلى الأمين العام من الممثل الدائم لقبرص لدى الأمم المتحدة**

بناء على تعليمات من حكومتي وبالإحالة إلى الرسالة الموجهة من الممثل الدائم لتركيا (A/56/451-S/2001/953) المؤرخة ٩ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠١، أتشرف بأن أرفق طيه نص فتوى إضافية مؤرخة ١٧ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠١، أعدها ثلاثة من أبرز الفقهاء القانونيين الدوليين وأساتذة القانون الدولي، هم: جيمس كروفورد، أستاذ القانون الدولي بجامعة كمبريدج، وغيرغارد هافنر، أستاذ القانون الدولي بجامعة فيينا، وآلان بيليه، أستاذ القانون الدولي بجامعة باريس العاشرة، بشأن أحقية جمهورية قبرص في أن تصبح عضوا بالاتحاد الأوروبي (انظر المرفق).

وكانت فتواهم الأولى المؤرخة ٢٤ أيلول/سبتمبر ١٩٩٧، قد عُممت بوصفها وثيقة من وثائق الجمعية العامة ومجلس الأمن (A/52/481-S/1997/805، مؤرخة ١٧ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٧).

وسيكون من دواعي امتناني أن تعملوا على تعميم هذه الرسالة ومرفقها بوصفهما وثيقة من وثائق الجمعية العامة، في إطار البند ٦٢ من جدول الأعمال، ومن وثائق مجلس الأمن.

(توقيع) سوتيريوس زاكيوس
السفير
والممثل الدائم

030102 020102 01-70764 (A)
*0170764*

.../...

A/56/723
S/2001/1222

## مرفق الرسالة المؤرخة ١٩ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠١ الموجهة إلى الأمين العام من الممثل الدائم لقبرص لدى الأمم المتحدة

## أحقية جمهورية قبرص في الانضمام إلى عضوية الاتحاد الأوروبي

موجز

١ - في فتوى مؤرخة ٢٤ أيلول/سبتمبر ١٩٩٧ عُممت بوصفها وثيقة من وثائق الجمعية العامة ومجلس الأمن[1]، أفاد الثلاثة الموقعون أدناه بأحقية قبرص، من وجهة نظر القانون الدولي، في أن تصبح عضوا بالاتحاد الأوروبي، وبأن انضمامها إلى الاتحاد لن يمثل انتهاكا لأي من التزامات قبرص المقررة بموجب المعاهدات القائمة.

٢ - وقد أفدنا على وجه الخصوص بما يلي:

- إن الفقرة ٢ من المادة ١ من معاهدة الضمان لا تحظر على قبرص الانضمام إلى أي منظمة اقتصادية من قبيل الاتحاد الأوروبي. ولن تشكل العضوية في الاتحاد الأوروبي مشاركة "في أي اتحاد سياسي أو اقتصادي مع أي دولة من الدول" بالمعنى المقصود في الفقرة ٢ من المادة ١.
- لا يتسنى بالتالي لقبرص أن تستند إلى المادة ٥٠ من دستور عام ١٩٦٠ (التي تستلزم مشاركة نائب الرئيس في إبرام المعاهدات) كأساس لإبطال موافقتها على الالتزام بمعاهدات الاتحاد الأوروبي.
- وبالمثل، فإن المادة ١٧٠ من الدستور (التي تستلزم معاملة تركيا معاملة الدولة الأولى بالرعاية فيما يتعلق بمعاهدات معينة أبرمتها قبرص) لا تشكل، لعدة أسباب، حاجزا أمام دخول قبرص في الاتحاد. وربما كان أهم هذه الأسباب أن العضوية في الجماعة الاقتصادية لا تعد سببا لإنشاء التزامات عامة تتعلق بمعاملة الدولة الأولى بالرعاية، في إطار مجموعة الاتفاق العام بشأن التعريفات الجمركية والتجارة (مجموعة غات)/منظمة التجارة العالمية أو غيرها. وتركيا التي هي عضو في مجموعة غات/منظمة التجارة العالمية وأحد طالبي الانضمام إلى عضوية الاتحاد الأوروبي تدرك ذلك إدراكا تاما. ومن ثم، فإن المادة ١٧٠ لا تستلزم من قبرص أن تقدم لتركيا أي فوائد إضافية نتيجة للانضمام إلى الاتحاد الأوروبي.

(١) ج. كروفورد، وأ. بيليه، وغ. هافنر، (جمهورية قبرص: أحقية جمهورية قبرص في الانضمام إلى عضوية الاتحاد الأوروبي) (A/52/481-S/1997/805، ١٧ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٧).

وتتفق هذه الإفادة مع الوضع المقبول الآن بصفة عامة. فقد تصرف الاتحاد الأوروبي ذاته استنادا إلى نفس الأساس، ومفاوضات الانضمام ماضية قدما منذ بعض الوقت.

٣ - وقد بعث الممثل الدائم لتركيا لدى الأمم المتحدة، في رسالة مؤرخة ٥ تشرين الأول/ أكتوبر ٢٠٠١، فتوى إضافية من البروفسور موريس مندلسون، مؤرخة ١٢ أيلول/سبتمبر ٢٠٠١[٢]. والأسباب التي أوردها البروفسور مندلسون ليعلل تمسكه برأيه السابق القائل بأن انضمام قبرص إلى الاتحاد الأوروبي سيكون ''غير قانوني'' لم تتضمن، مع ذلك، أي حجج جديدة تؤيد ذلك الاستنتاج. ونحن نبين أدناه أسباب التمسك - على غرار تمسك الاتحاد الأوروبي ذاته - بعدم وجود عائق قانوني أمام انضمام قبرص.

معاهدة الضمان

٤ - تتعهد قبرص، بمقتضى المادة الأولى (٢) من معاهدة الضمان، ''بعدم المشاركة، كليا أو جزئيا، في أي اتحاد سياسي أو اقتصادي مع أي دولة من الدول أو في تقسيم الجزيرة''. ووافقت اليونان وتركيا والمملكة المتحدة، بمقتضى المادة الثانية (٢) ''على أن يحظر، فيما يخصهم، أي نشاط يرمي، بصورة مباشرة أو غير مباشرة، إلى تشجيع أي اتحاد لقبرص مع أي دولة أخرى أو تقسيم الجزيرة''. والسؤال المطروح هو: هل انضمام قبرص إلى الاتحاد الأوروبي يعني ''اتحاد قبرص مع أي دولة أخرى''.

٥ - ولقد خلصنا، في فتوانا السابقة، إلى أن المادتين الأولى (٢) والثانية (٢) ليستا معنيتين بمدى أحقية قبرص في الانضمام إلى الاتحاد الأوروبي للأسباب التالية:

(أ) إن هاتين المادتين، بتفسيرهما الحرفي، ليستا معنيتين بالعضوية في رابطات اقتصادية إقليمية بل بالاتحاد مع دولة أخرى (''مع أي دولة من الدول''). فلفظة ''دولة'' استُخدمت عمدا في صيغة المرفق؛

(ب) الغرض من هاتين المادتين هو منع اتحاد قبرص، أو أي جزء من قبرص، مع اليونان أو تركيا، فضلا عن منع تقسيم الجزيرة. ولم يكن الغرض منع قبرص من دخول المنظمات الدولية، بما فيها الاتحادات الاقتصادية الإقليمية التي من قبيل الجماعة الأوروبية للفحم والصلب ومنطقة التجارة الحرة الأوروبية أو الاتحاد الأوروبي الآن؛

(ج) وقد تأكد ذلك في وثيقة ''الأعمال التحضيرية'' لمعاهدة الضمان. حيث أكد المندوب التركي للمفوضين الآخرين بلجنة لندن المشتركة أنه بمقتضى المادة الأولى (٢) ... .

(٢) عُممت بوصفها الوثيقة A/56/451-S/2001/953. وقد أرفقت فتوى سابقة مؤرخة ٦ حزيران/يونيه ١٩٩٧، ومذكرة تكميلية مؤرخة ٢١ تموز/يوليه ١٩٩٧.



.../...

"لم يكن القصد على وجه التأكيد منع قبرص من اكتساب عضوية منطقة التجارة الحرة (الأوروبية) أو المنظمات المتعددة الأطراف. بل كان القصد منع قبرص من الاتحاد مع اليونان أو تركيا سياسيا، بل واقتصاديا بالمعني الضيق للاتحاد الجمركي؛ ولكن ذلك لا يمكن ذكره حقيقة في معاهدة من المعاهدات"(٣).

إن استخدام صيغة المفرد في عبارة "أي دولة أخرى" كان متعمَّدا بشكل واضح. فقد كان القصد التمييز بين الاتفاقات المتعددة الأطراف، بما فيها المنظمات الاقتصادية ومناطق التجارة الحرة، من ناحية، والاتحادات السياسية أو الاقتصادية أو كليهما مع دولة واحدة (هي في الواقع اليونان أو تركيا)، من ناحية أخرى؛

(د) وقد تأكد هذا التفسير أيضا ببنود دستور عام ١٩٦٠، المشار إليها بلا لبس في معاهدة الضمان. فالمادة ١٨٥ (٢) من الدستور تستخدم أيضا صيغة المفرد "أي دولة أخرى" في حظر "الاتحاد الكلي أو الجزئي". والمادتان ٥٠ و ١٦٩ تشيران إلى انضمام قبرص كطرف في المنظمات الدولية واتفاقات التعاون الاقتصادي وتسمح لها بذلك. وهناك فارق واضح بين المنظمات الدولية المتعددة الأطراف والتعاون الاقتصادي مع عدد من الدول، من ناحية، واتحاد قبرص مع أي دولة معينة، من ناحية أخرى؛

(هـ) وعلى أي حال، فإن الحجج المستندة إلى المادتين الأولى والثانية من معاهدة الضمان تضع تصورا خاطئا لصفة الاتحاد الأوروبي. فالاتحاد الأوروبي ليس دولة. والعضوية في الاتحاد الأوروبي لا تُلزم الدول الأعضاء بالاتحاد مع بعضها بعضا على أي أساس فردي. ففي إطار الاتحاد الأوروبي لم تتحد فرنسا مع ألمانيا، ولم تتحد بريطانيا مع السويد. وقبرص كعضو في الاتحاد الأوروبي لن تكون متحدة مع أي دولة أخرى معينة. ومن ثم، فإن المادتين الأولى والثانية من معاهدة الضمان لا تحظران سوى اتحاد قبرص مع أي دولة أخرى معينة. وفي هذا السياق، ينبغي التشديد على أنه وفقا للمادة ٢ من معاهدة الاتحاد الأوروبي، يجد مبدأ التبعية من اختصاصات الاتحاد الأوروبي، ولذا فليس بوسع المرء أن يتكلم عن "عملية سن قانون عام" في ظل إطار شامل(٤). وعلاوة على ذلك، يتعين على الاتحاد الأوروبي احترام الهوية الوطنية لكل دولة عضو فيه وفقا للمادة ٦ (٣) من معاهدة الاتحاد؛

(و) إن تفسيرنا للمادتين الأولى والثانية تدعمه الممارسة اللاحقة من قِبل الأطراف في معاهدة الضمان. ومن ثم لم تعارض لا المملكة المتحدة ولا تركيا، استنادا إلى

(٣) لجنة لندن بشأن قبرص، الوقائع المصححة للجلسة ٢٦ التي عقدتها لجنة المفوَّضين (London Committee on Cyprus, Corrected Minutes of the 26th Metting of the Committee of Deputies. LC (MD))، ١٩ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٥٩، الصفحة ٦ (من النص الانكليزي).

(٤) مندلسون، فتوى إضافية (Mendelson, Further Opinion)، الفقرة ٢٤.



.../...

هذا الأساس عند دخول قبرص في الاتحاد الجمركي مع الجماعة الاقتصادية الأوروبية عام ١٩٧٢[٥]. وقد عالجت المادة ٥ من اتفاق الارتباط المؤرخ ١٩ كانون الأول/ديسمبر ١٩٧٢ شواغل تركيا إزاء احتمال حدوث تمييز ضد القبارصة الأتراك[٦]. وبعدئذ، تناولت محكمة العدل الأوروبية عام ١٩٩٤ حالة قبرص في ظل اتفاق الارتباط وبروتوكولاته، وهو ما يعني عدم وجود شك في قانونية الحالة حتى الآن بالنسبة إلى الاتحاد الأوروبي[٧]؛

(ز) كما لقي هذا التفسير تأييدا على الصعيد الدولي. فقد قبلت اللجنة الأوروبية بأحقية قبرص في العضوية[٨]، واتفقت الدول الأعضاء على ذلك في صكوك كان آخرها اتفاق توسيع حجم الاتحاد الأوروبي المرفق بمعاهدة نيس[٩]. وأكد مجلس الأمن أن تسوية قبرص "يجب أن تستبعد الاتحاد كليا أو جزئيا مع أي بلد آخر أو أي شكل من أشكال التقسيم أو الانفصال" ورحب، "بقرار الاتحاد الأوروبي المتعلق بفتح مفاوضات الانضمام مع قبرص" بوصف ذلك "تطورا هاما من شأنه أن ييسر التوصل إلى تسوية

---

(٥) ملحق اليومية الرسمية للجماعة الأوروبية OJEC No. L 133/1 (1973). أُدخلت ستة تعديلات على الاتفاق، كان آخرها في عام ١٩٨٧ (ملحق اليومية الرسمية للجماعة الأوروبية OJEC No. L 393/13 (1987) وعام ١٩٩٥ (ملحق اليومية الرسمية للجماعة الأوروبية OJEC No. L 278 (1995)). وقد استهل بروتوكول عام ١٩٨٧ المرحلة الثانية من الارتباط، بغرض إتمام الاتحاد الجمركي في غضون ١٥ عاما (المادة ٣١).

(٦) يرد موجز الاعتراضات التركية عام ١٩٧٢ في *Europe* No. 986، ١٦ شباط/فبراير ١٩٧٢. وحسبما اعترف به الأستاذ مِندلسون، لم تستند تركيا إلى المادة الأولى من معاهدة الضمان. وهو يحتج بأن عدم اعتراض تركيا أمر ينبغي التغافل عنه لأن اتفاق عام ١٩٧٢ لم يكن "ذا شأن نسبيا": الفتوى الإضافية، الفقرة ٢٨. ولكن لا يمكن قول ذلك عن بروتوكول عام ١٩٨٧؛ وعلى أي حال، كان هناك حتى في عام ١٩٧٢، اتحاد جمركي محظور، في رأيه، بمعاهدة الضمان.

(٧) *R v Minister of Agriculture, Fisheries and Food, ex parte SP Anastasiou (Pissouri) Ltd [1994] ECR I-3087, 3131, 3133-4; 100 ILR 258, 297-9.*

(٨) لجنة المجتمعات الأوروبية، "تحدي التوسع". رأي اللجنة (*Commission of the European Communities, The Challenge of enlargment. Commission, opinion of the application of Cyprus for membership (OJEC Supp. 5/93*) بشأن طلب قبرص الانضمام إلى العضوية (ملحق اليومية الرسمية للجماعة الأوروبية - الملحق ٥/٩٣) الصفحتان ٧ و ٨ من النص الانكليزي.

(٩) انظر بروتوكول توسيع الاتحاد الأوروبي؛ إعلان توسيع الاتحاد الأوروبي (Protocol on the enlargement of the European Union: Decleration on the enlargement of the European Union, annexed to the treaty of Nice)، المرفق بمعاهدة نيس، ٢٦ شباط/فبراير ٢٠٠١، ملحق اليومية الرسمية للجماعة الأوروبية OJEC No. C 80/1 (2001). انظر أيضا مجلس هلسنكي الأوروبي، نتائج هيئة الرئاسة (Helsinki European Council, Presidency Conclusions)، هلسنكي، ١٠ و ١١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٩، الفقرة ٩ (ب)؛ لجنة المجتمعات الأوروبية، التقرير العادي لعام ٢٠٠١ عن التقدم الذي أحرزته قبرص في الانضمام Commission of the European Communities, 2001 Regular Report on Cyprus. Progress towards Accession-Doc SEC (2001) 1745.



.../...

شاملة"[١٠]. ومن الواضح أن مجلس الأمن لا يعتبر مفاوضات الانضمام إخلالا بشرط ضروري من شروط التسوية القبرصية؛

(ح) وبالإضافة إلى ذلك، نلاحظ أن النمسا انضمت إلى الاتحاد الأوروبي عام ١٩٩٥، رغم الحظر الوارد في المادة ٤ من معاهدة الدولة النمساوية لعام ١٩٥٥ التي تحول دون دخولها في "اتحاد سياسي أو اقتصادي مع ألمانيا في أي شكل من الأشكال". ولم تحتج اللجنة الأوروبية ولا أي دولة من الدول الأعضاء الحالية بأن المادة ٤ من معاهدة الدولة النمساوية تحظر عضوية النمسا في الاتحاد الأوروبي. كما لم يفعل ذلك الاتحاد السوفياتي (أو الاتحاد الروسي، بعد انقسام اتحاد الجمهوريات السوفياتية الروسية)؛ فقد كان شاغله الشاغل هو حياد النمسا.

٦ - ومن ثم، فإن المعنى الحرفي للمادتين الأولى والثانية من معاهدة الضمان، المفسرتين في ضوء فحواهما والغرض منهما، يؤيد ما توصلنا إليه. كما يؤيده تاريخ التفاوض بشأن المعاهدة، وما جرت عليه الأطراف من ممارسة لاحقة، والرأي الجماعي الذي توصل إليه أعضاء الاتحاد الأوروبي فضلا عن اللجنة الأوروبية. وتركيا هي الدولة الوحيدة من الدول غير الأعضاء في الاتحاد الأوروبي، التي تتخذ فيما يبدو الموقف المعارض. وليس لدى مجلس الأمن على وجه التأكيد موقف معارض، رغم استمرار قلقه إزاء الحالة في قبرص ومع وجود شروط مسبقة للتوصل إلى تسوية لمسألة قبرص تقضي بـ "أن تستبعد الاتحاد كليا أو جزئيا مع أي بلد آخر أو أي شكل من أشكال التقسيم أو الانفصال"[١١].

٧ - ومعارضة منه لهذا الرأي الإجماعي عمليا القائل بأحقية قبرص بالعضوية، على الرغم من معاهدة الضمان، قدم البروفيسور مندلسون في أحدث فتوى له عددا من الحجج. يشمل ما يلي:

(أ) حاجج، في مسألة تطبيق مبدأ التفسير الحرفي، بأن العضوية في الاتحاد الأوروبي محظورة لأن ذلك الاتحاد هو "اتحاد اقتصادي، إلى جانب أنه (يتحول شيئا فشيئا إلى) شكل من أشكال الاتحادات السياسية"[١٢]. غير أن التفسير الحرفي يقتضي من المرء عدم

---

(١٠) انظر قرارات مجلس الأمن ١١١٧ (١٩٩٧)، ٢٧ حزيران/يونيه ١٩٩٧. وللاطلاع على القرارات اللاحقة بشأن قبرص، انظر قرارات مجلس الأمن ١٣٥٤ (٢٠٠١)، المؤرخ ١٥ حزيران/يونيه ٢٠٠١، و ١٣٣١ (٢٠٠٠)، المؤرخ ١٣ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٠، و ١٢٥١ (١٩٩٩)، المؤرخ ٢٩ حزيران/يونيه ١٩٩٩.

(١١) قرار مجلس الأمن ١٢٥١ (١٩٩٩)، المؤرخ ٢٩ حزيران/يونيه ١٩٩٩، الفقرة ١١.

(١٢) مندلسون، الفتوى الإضافية ("Further Opinion")، الفقرة ١٠.



.../...

الاكتفاء بتفسير بعض المفردات بل تفسيرها جميعها وفي سياقها. والمسألة لا تتمثل فيما إذا كان الاتحاد الأوروبي اتحادا اقتصاديا، بل تتمثل فيما إذا كان انضمام دولة ما إلى الاتحاد الأوروبي يعني دخولها اتحادا اقتصاديا ''مع دولة أخرى'' بالمعنى الوارد في معاهدة الضمان؛

(ب) وحاجج بأن صيغة المفرد ''في الصيغة القانونية المُعدة باللغة الانكليزية'' (واللغة الفرنسية أيضا) تشمل صيغة الجمع، وعليه ينبغي أن تفسَّر المادة الأولى على أنها تحظر الاتحاد الاقتصادي ''مع أي دولة أو دول''[١٣]. ولكن حتى في إطار قانون ١٨٨٩ لتفسير القوانين (المملكة المتحدة) لا توجد أي قاعدة تقضي بأن صيغة المفرد تشمل صيغة الجمع؛ إذ أن ذلك يتوقف على السياق. ونحن بالطبع نتعامل مع معاهدة، وإن كانت مُصاغة باللغة الانكليزية. وثمة سبب دعا إلى التشديد على صيغة المفرد: فالأمر مثار الاهتمام تمثل فيما إذا كان الاتحاد هو اتحاد قبرص السياسي أو الاقتصادي مع دولة واحدة وحيدة (هي اليونان) أو اتحاد جزء من قبرص مع دولة أخرى (تركيا). ولم يكن الأمر يتعلق بأشياء أخرى من قبيل اتفاق منطقة التجارة الأوروبية الحرة؛

(ج) وحاجج بأن الأحكام المتعلقة بالنقض (الفيتو) الواردة في المادة ٥٠ من الدستور تبين أن ''نطاق [معاهدة الضمان] يشمل المنظمات الدولية، وأن النقض يسري على الدولتين اللتين ورد اسماهما إن لم تكونا من أعضاء المنظمة''[١٤]. وهذا الأمر يؤدي إلى الخلط بين صلاحيات النقض التي يمارسها نائب رئيس قبرصي تركي منتخب، من ناحية، وحقوق الدول الضامنة الثلاث المقررة بموجب المادة الأولى من معاهدة الضمان، من ناحية أخرى. ولا يمكن لقبرص الدخول في معاهدة تنطوي على اتحاد سياسي أو اقتصادي مع دولة أخرى، حتى لو وافق نائب الرئيس. وعلاوة على ذلك، فإن كون كل من تركيا واليونان، أو أيهما، طرفا في مثل هذه المعاهدة يُعد أمرا غير ذي صلة من حيث تطبيق المادتين الأولى والثانية من معاهدة الضمان. ولا يمكن لقبرص الدخول في مثل هذه المعاهدة، مهما يكن موقف الدول الأخرى؛

(د) ومن ثم حاجج بأن الاتحاد الأوروبي هو اتحاد دول اقتصادي وسياسي، حتى لو لم يكن هو بحد ذاته دولة، وبأن دخول قبرص الاتحاد الأوروبي يعني دخولها اتحادا مع كل دولة من هذه الدول كما لو كانت تدخل في اتحاد فيدرالي[١٥]. وهذه الحجة تفترض، بالطبع، أننا نخطئ في تشديدنا على أن المادة الأولى تقتصر على الاتحاد مع دولة معينة أخرى

(١٣) مندلسون، الفتوى الإضافية، الفقرة ١٣.

(١٤) مندلسون، الفتوى الإضافية، الفقرة ١٧، (ورد التشديد في الصيغة الأصلية).

(١٥) مندلسون، الفتوى الإضافية، الفقرة ٢٤.



.../...

لا مع مجموعة كبيرة. ولكن حتى هذا الافتراض لا يستتبع أن اليونان أو المملكة المتحدة ستمارس سلطتها في قبرص كجزء من الاتحاد الأوروبي. وتبين القرارات والكتابات الموضوعة بشأن معاهدة ماستريخت، التي وردت في فتوانا السابقة، أن الأمر ليس كذلك[١٦]. والمنظمات الدولية بجميع أنواعها تستلزم تنسيق الأنشطة، والسعي "المشترك" لتحقيق سياسات "مشتركة" في المجالين السياسي والاقتصادي[١٧]. ومما لا شك فيه أن الاتحاد الأوروبي يشكل مثالا متقدما جدا، لكنه لا يمثل، بصورة مباشرة أو غير مباشرة، وسيلة تستخدمها دولة عضو أو مسؤولوها لممارسة سلطة عامة على دولة أخرى. وأجهزة الاتحاد الأوروبي ليست أجهزة أي دولة عضو أو دول أعضاء. ويتضح من سياق معاهدة الضمان وما يتصل بها من صكوك أن القصد من المادة الأولى هو معالجة المسألة المنفصلة والأكثر محدودية المتمثلة في الاتحاد مع دولة أخرى، وذلك رغم أنه كان من المقرر فرض ضوابط بشأن صيرورة قبرص عضوا بالمنظمات الدولية بما فيها مناطق التجارة الحرة؛

(هـ) وحاجج بعدئذ بأن دخول الاتحاد الأوروبي "يشجع بصورة غير مباشرة الاتحاد مع دولة أو دول أخرى"[١٨]، حتى لو لم يكن ذلك الدخول يستتبع اتحادا سياسيا أو اقتصاديا مع دول أخرى. ولا ترد بالطبع عبارة "أو دول" في المادتين الأولى والثانية من معاهدة الضمان. ولكننا على أي حال لا نرى بالنسبة لقبرص ذلك الهدف غير المباشر الذي قد ينطوي عليه انضمامها إلى الاتحاد الأوروبي، أي طريقة إفضائه إلى الاتحاد مع أي دولة أو دول أخرى، أو النزعة غير المباشرة التي قد يشجعها هذا الانضمام وتستهدف معاهدة الضمان حظرها. ولا ريب أن تركيا سعت في ١٩٥٩-١٩٦٠ إلى تخويل جهاز تنتحبه الجالية القبرصية التركية صلاحيات النقض في مجال الانضمام إلى منظمات ليست تركيا عضوا فيها. ونكرر القول بأنه على الرغم من ذلك تحقق هذا الهدف التركي المنفصل بفضل المادة ٥٠ من الدستور، وليس بفضل حظر الاتحاد السياسي المنصوص عليه في معاهدة الضمان. وهذا الموضوع نناقشه بمزيد من التفصيل في الفقرات ٨-١٠ أدناه.

٨ - كما تقدم مذكرة من البروفيسور مندلسون مؤرخة ٢١ تموز/ يوليه ١٩٩٧ لم يقم فيها أي اعتبار لحالة النمسا التي رأى أنها حالة مماثلة في الظاهر فقط. وتكمن حجته الأساسية في أن الأطراف الأخرى في معاهدة دولة النمسا لعام ١٩٥٥ قد تنازلت في ذلك الوقت عن التقيد بأحكام المادة ٤. وبتعبير آخر، رأى البروفيسور مندلسون أن عضوية

(١٦) J Crawford, .A. Pellet & G Hafner, "Republic of Cyprus: Eligibility for EU Membership" paras, 13-15

(١٧) قارن مندلسون، الفتوى الإضافية، الفقرة ٢٤.

(١٨) مندلسون، الفتوى الإضافية، الفقرة ٢٥.



.../...

النمسا في الاتحاد الأوروبي كانت ستشكل خرقا للمادة ٤ من معاهدة دولة النمسا، لو، لم توافق سائر الأطراف الأخرى فيها[١٩]. وهو لم يأت على ذكر أي بيان أصدرته في هذا الصدد أي دولة من الدول الأطراف الأخرى، ولا أي من الكتابات الكثيرة التي تناولت الموضوع بالانكليزية أو الألمانية[٢٠]. وبكل بساطة، لا يوجد أي دليل على أن الاتحاد السوفياتي (أو الاتحاد الروسي فيما بعد) قد اعتبر أن النمسا كانت تتنازل عن الحقوق المقررة بموجب المادة ٤ من معاهدة الدولة، أو أن موافقته الانفرادية كانت مطلوبة لانضمام النمسا. وما من شيء يوحي بأنه تم التماس أو طلب موافقة الدول الأطراف الأخرى في معاهدة عام ١٩٥٥ على أمر كان سيعتبر، إن نال الموافقة، خرقا للمادة ٤. ولم تتعلق الاعتراضات الروسية، حسب صيغتها في ذلك الوقت، بالمادة ٤ بل تعلقت بمسألة الحياد. وعلى غرار ذلك، فإن الكتابات الروسية قد شددت وقت الانضمام على حياد النمسا كمشكلة محتملة، لا على المادة ٤[٢١]. وبالمثل، اعتبرت اللجنة الأوروبية أن المادة ٤ لا تمثل أي صعوبة[٢٢]. وباختصار، فإن البروفيسور مندلسون لا يُورد أي دليل يدعم نظرية "التنازل" التي يطرحها، وليس لنا علم بوجود أي دليل في هذا الصدد[٢٣].

(١٩) م. مندلسون، "مذكرة بشأن انضمام النمسا إلى الاتحاد الأوروبي" ("Note on Austria's Accession to the European Union")، الفقرة ١ والفقرة الختامية.

(٢٠) أشرنا إلى هذه المادة في الفقرات ٢٤-٢٧ من فتوانا المؤرخة ٢٤ أيلول/سبتمبر ١٩٩٧.

(٢١) انظر e.g., K.V.Voronov, "Chertvertoe rasshirenie ES: tormoz ili stimuli integracii?" (The fourth widening of EC: brake or stimulation of the in tegration) the in:*Meimo* No. 8-96, Moscow 1996,88.

(٢٢) انظر EC, Sec/91/1590 Final, 1 August 1991, summarised in *Bull EC* 7/8-1991, 81 على النحو الوارد في فتوانا التي صدرت في ٢٤ أيلول/سبتمبر ١٩٩٧، الفقرة ٢٥.

(٢٣) يمكن تناول حجج البروفيسور مندلسون الأخرى بمزيد من الاختصار. فهو يسعى إلى التمييز بين المادة ٤ من معاهدة دولة النمسا ومعاهدة الضمان لأن الأولى تذكر بالتحديد ألمانيا بينما تشير الثانية بصورة عامة إلى "أي دولة أخرى". غير أن عدم ذكر اليونان وتركيا بالتحديد لا يؤثر في المسألة. وكما يعلم الجميع وحسبما يتضح من "الأعمال التحضيرية" (انظر الفقرة ٤ (ج) أعلاه)، تمثلت مشكلة ١٩٥٩-١٩٦٠ في الاتحاد مع إحدى الدولتين، لا سيما اليونان. ومن ثم فهو يحاجج بأنه حدث، من قبيل المحاجاة على الأقل، تغير أساسي في الظروف بين عامي ١٩٥٥ و ١٩٩١. ولكن بدا أن ما من طرف في معاهدة دولة النمسا يعتمد على التغير الأساسي في الظروف كحجة لإنهاء العمل بالمعاهدة؛ وحسبما توضح المادة ٦٢ من اتفاقية فيينا المتعلقة بقانون المعاهدات، فإن المعاهدات لا تسقط تلقائيا بحجة حدوث تغير أساسي؛ ولا بد من تذرع طرف ما بالتغير. وهو يحاجج أخيرا بأن "الخطأ لا يبرر الخطأ"؛ ونحن نوافق على ذلك طبعا، لكن ليس لهذا الأمر أي صلة بمسألة ما إذا كان انضمام النمسا يمثل خرقا للمادة ٤، والواقع أنه ما من طرف من الأطراف المعنية قد رأى أنه خرق لها.



.../...

المادة ٥٠ من دستور عام ١٩٦٠

٩ - ثمة مسألة ثانية تتعلق بالمادة ٥٠ من دستور عام ١٩٦٠، التي تنص على أن للرئيس ونائب الرئيس، كل على حدة أو معا، حق نقض القرارات المتعلقة، في جملة أمور، بـ ''الشؤون الخارجية، باستثناء اشتراك الجمهورية في المنظمات الدولية ومواثيق التحالف التي تشترك فيها مملكة اليونان وجمهورية تركيا كلتاهما''. وبخلاف المادتين الأولى والثانية من معاهدة الضمان اللتين تنصان على حظر مطلق، تميز المادة ٥٠ بين المنظمات الدولية ومواثيق التحالف التي تشكل فيها اليونان وتركيا طرفين وتلك التي ليستا طرفين فيها. وعليه، فإن هذه المادة تعالج ما نحسبه أهم مسألة تشغل بال تركيا، ألا وهي عدم رغبتها في أن تصبح قبرص قبلها عضوا في الاتحاد الأوروبي. وبعبارة أخرى، فإن ما تخشاه حقا هو التوقيت وليس تطبيق حظر مطلق.

١٠ - غير أن المشكلة التي تطرحها المادة ٥٠ تكمن في عدم تطبيقها حاليا لأنه لا يوجد الآن من يتولى منصب نائب الرئيس أو يمارس سلطات هذا المنصب، وهذا لأسباب معروفة جيدا[٢٤]. والسؤال هو ما إذا كان هذا الأمر يمنع قبرص من التقدم بطلب للانضمام إلى الاتحاد الأوروبي أو يمنع جعلها عضوا فيه، والجواب بالنفي قطعا. وحسبما تقر به المادة ٥٠ من الدستور، تتمتع قبرص بالقدرة الطبيعية التي تسمح لأي دولة أخرى بالدخول في ''معاهدات واتفاقيات واتفاقات دولية'' وبأن تصبح عضوا في جميع أنواع المنظمات والتحالفات الدولية. وهي تنص على نقض مثل هذه القرارات إجرائيا، على أن يمارس نائب للرئيس منتخب بموجب الدستور حق النقض في غضون فترة محددة. وما لم يمارس حق النقض على النحو المناسب وفقا للمادة ٥٠، يصبح قرار الانضمام قانونيا ونافذا. ويعذر على قبرص، إذا ما انضمت فعلا إلى الاتحاد الأوروبي، الاحتكام لاحقا إلى المادة ٤٦ من اتفاقية فيينا المتعلقة بقانون المعاهدات كحجة للطعن في قانونية انضمامها[٢٥]. والسبب بسيط وهو أن عدم ممارسة مَن يتولى منصب نائب الرئيس وفقا للدستور لحق النقض يعني أنه لم يحدث أي خرق، وأنه لم يحدث بالتأكيد خرق جلي بالمعنى الذي تقصده المادة ٤٦.

١١ - وبالنسبة لهذه النقطة، يشدد البروفيسور مندلسون على الجانب الدولي من دستور قبرص، وعنصر الضمان الدولي الذي ينص عليه، والتداخل بين الدستور، لا سيما المادة ٥٠ منه، ومعاهدة الضمان[٢٦]. ونحن نوافق على بعض هذه الأمور، غير أنها تكاد تكون غير ذات صلة بهذه النقطة. فثمة تمييز واضح بين وجود ضمان دولي، من ناحية، ونطاق أحكام معينة من دستور ما يخضع لضمان أو تطبيق تلك الأحكام، من ناحية أخرى. وكنا قد أشرنا

(٢٤) ترد هذه الأسباب بإيجاز في فتوانا المؤرخة ٢٤ أيلول/سبتمبر ١٩٩٧، الفقرة ٢٩.

(٢٥) بموجب المادة ٤٦، لا يحق التذرع بالخرق إلا للدولة التي خُرقت بشكل واضح قواعدها الأساسية المتعلقة بإبرام المعاهدات.

(٢٦) مندلسون، الفتوى الإضافية، الفقرتان ٣٧ و ٣٨.



.../...

إلى التمييز بين المادة ٥٠ من الدستور (التي تشكل حكما إجرائيا هاما يتعلق بإبرام المعاهدات، حتى لو كان غير نافذ في الوقت الحاضر) والمادة الأولى من معاهدة الضمان التي تمثل حظرا مطلقا على قيام أي من السلطات في قبرص بإبرام فئة محدودة معينة من المعاهدات. وقد ألغى البروفيسور مندلسون التمييز كليا[٢٧].

المادة ١٧٠ من دستور عام ١٩٦٠

١٢ - ثمة مسألة ثالثة تتعلق بالمادة ١٧٠ (١) من دستور عام ١٩٦٠ التي تخول تركيا والمملكة المتحدة واليونان الحق في أن تلتمس من قبرص معاملتها معاملة الدول الأولى بالرعاية "بموجب اتفاق على الشروط المناسبة" المتعلقة "بجميع الاتفاقات مهما تكن طبيعتها". وقيل إن قبرص عندما تصبح عضوا في الاتحاد الأوروبي لن يمكنها الامتثال لأحكام المادة ١٧٠ إذا ما تعلق الأمر بتركيا. والرد المختصر على ذلك هو أن ثمة إدراكا عاما أن دخول الاتحاد الأوروبي لا يستتبع من الدولة التي تدخله واجبات عامة في مجال معاملة الدولة الأولى بالرعاية حينما يتعلق الأمر بدول ثالثة. وهذا الأمر يتسق مع المادة الرابعة والعشرين (٥) من الاتفاق العام بشأن التعريفات الجمركية والتجارة (غات)[٢٨]. وهذا موقف قبلته تركيا نفسها، كعضو في غات وكبلد متقدم بطلب عضوية في الاتحاد الأوروبي وفي الترتيبات الثنائية المبرمة مع قبرص[٢٩].

١٣ - وعلى أي حال، لا يمكن وضع المادة ١٧٠ موضع التنفيذ إلا بالاتفاق، الذي لا بد أن "يتم بشروط مناسبة". وحتى لو كانت منطبقة من حيث المبدأ على أعضاء الاتحاد الأوروبي (وليس هذا واقع الحال)، فإن كل ما تستطيع عمله المادة ١٧٠ هو دعوة جميع الأطراف إلى التوصل إلى اتفاق على الأخص "بشروط مناسبة" لمنح معاملة الدولة الأولى بالرعاية.

---

(٢٧) كما أثار البروفيسور مندلسون مسألة ما إذا كان تعطيل المادة ٥٠ يمكن أن "تتحمل مسؤوليته بشكل كلي أو أساسي العالبية القبرصية اليونانية": مندلسون، الفتوى الإضافية، الفقرة ٣٧. أما من جهتنا، فإننا سعينا إلى تجنب الجدال بشأن مسائل تاريخية تعود إلى الستينات من القرن العشرين. وقد يقول معظم المراقبين إن جميع الأطراف مخطئة، بما فيها الجاليتان داخل قبرص. وعلى أي حال، فإنه أيا كانت مسؤولية مختلف العناصر الفاعلة (بما فيها الضامنون الثلاثة) عن الأزمة الدستورية والدولية التي شهدتها تلك الفترة، تتمثل المسألة في تسيير شؤون سياسة قبرص الخارجية حاليا، والقانون الدولي المتعلق بهذه النقطة هو كما ذكرنا.

(٢٨) انظر أيضا التفاهم بشأن تفسير المادة الرابعة والعشرين من الاتفاق العام بشأن التعريفات الجمركية والتجارة ١٩٩٤ (Understanding on the Interpretation of Article XXIV of the GATT 1994)، في منشور منظمة التجارة العالمية، المعنون "نتائج المفاوضات التجارية المتعددة الأطراف لجولة أوروغواي، النصوص القانونية" (The results of the Uruguay Round of Multilateral Trade Negotiation. The Legal Texts)؛ (جنيف، ١٩٩٤)، ص ٣١ (من النص الانكليزي)

(٢٩) قبرص - تركيا، الاتفاق التجاري، ٩ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٦٣، المادة الأولى. انظر أيضا الاتفاق التجاري المماثل الصيغة المبرم بين اليونان وقبرص، ٢٤ آب/أغسطس ١٩٦٢.



.../...

١٤ - يعتبر البروفيسور هذه المسألة ''ثانوية''[٣٠]. ونحن نتفق معه. وهو لا يجادل في أن ''دخول قبرص الاتحاد الأوروبي بدون تركيا سوف يشكل انتهاكا لبعض الحق الذي تمتلكه تركيا في الحصول على معاملة الدولة الأولى بالرعاية''[٣١]، ونحن نتفق معه من جديد. غير أنه يحاجج بأن كفة الميزان ستميل في قبرص لصالح اليونان والمواطنين اليونانيين بالمقارنة بتركيا والمواطنين الأتراك، وهذا صحيح إلى حد ما. وكمسألة تتعلق بالقانون وبتطبيق المادة ١٧٠ ليس إلا، نرى أن دخول اتحاد اقتصادي إقليمي لا يستتبع أي التزامات بشأن معاملة الدولة الأولى بالرعاية، وأن تركيا نفسها وافقت على هذا[٣٢]. إن المسائل المتعلقة بالأضرار الاقتصادية التي تلحق بتركيا بسبب عدم عضويتها في الاتحاد الأوروبي تبقى مسائل ينبغي أن يعالجها الاتحاد الأوروبي، إلى جانب تركيا، على مستوى السياسة العامة[٣٣]. ومما لا شك فيه أن هذا سيحدث، لأنه يتعذر تحقيق مصالح المنطقة الطويلة الأجل ما لم تعالج بسياسة قائمة على الإدخال.

الاستنتاجات

١٥ - نظرا للأسباب التي عرضناها، ما زلنا على رأينا الراسخ القائل بأنه ما من سند قانوني للحجة القائلة بأن معاهدة الضمان أو أية أحكام من دستور عام ١٩٦٠ تحول دون أن تصبح قبرص عضوا في الاتحاد الأوروبي أو دون الامتثال لالتزاماتها التعاهدية حيال تركيا متى أصبحت عضوا.

جيمس كروفورد
أستاذ القانون الدولي، جامعة كمبريدج

غيرهارد هافنر
أستاذ القانون الدولي، جامعة فيينا

ألان بيليه
أستاذ القانون الدولي، جامعة باريس العاشرة

١٧ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠١

(٣٠) مندلسون، الفتوى الإضافية، الفقرة ٣٩.

(٣١) المرجع نفسه.

(٣٢) يبدو أن هذا هو رأي البروفسور مندلسون أيضا، على الأقل لأنه لا يقدم حجة مخالفة لذلك.

(٣٣) كما يشير البروفيسور مندلسون إلى الصعوبات الحائلة دون تطبيق قانون الاتحاد الأوروبي بشكل متكافئ داخل قبرص: الفتوى الإضافية، الفقرة ٤٢. ونحن ندرك أن هذه المسألة تعالج في سياق مفاوضات الانضمام. غير أنها، مرة أخرة، ليست حاجزا قانونا يحول دون الأحقية.



**المصدر:** الجمعية العامة لمجلس الأمن، هيئة الأمم المتحدة. نيويورك الولايات المتحدة الامريكية.20 دسمبر 2001. متاحة على الرابط التالي:

http/ www.un.org/arabic/ documents/GADocs/55/280add1.pdf.

حملت بتاريخ: 2015.02.24 سا9:42

**ملحق رقم:(07)**

**دائرة نسبية تمثل حصص الدول الأعضاء في برلمان الإتحاد الأوروبي حسب سنة 2013.**

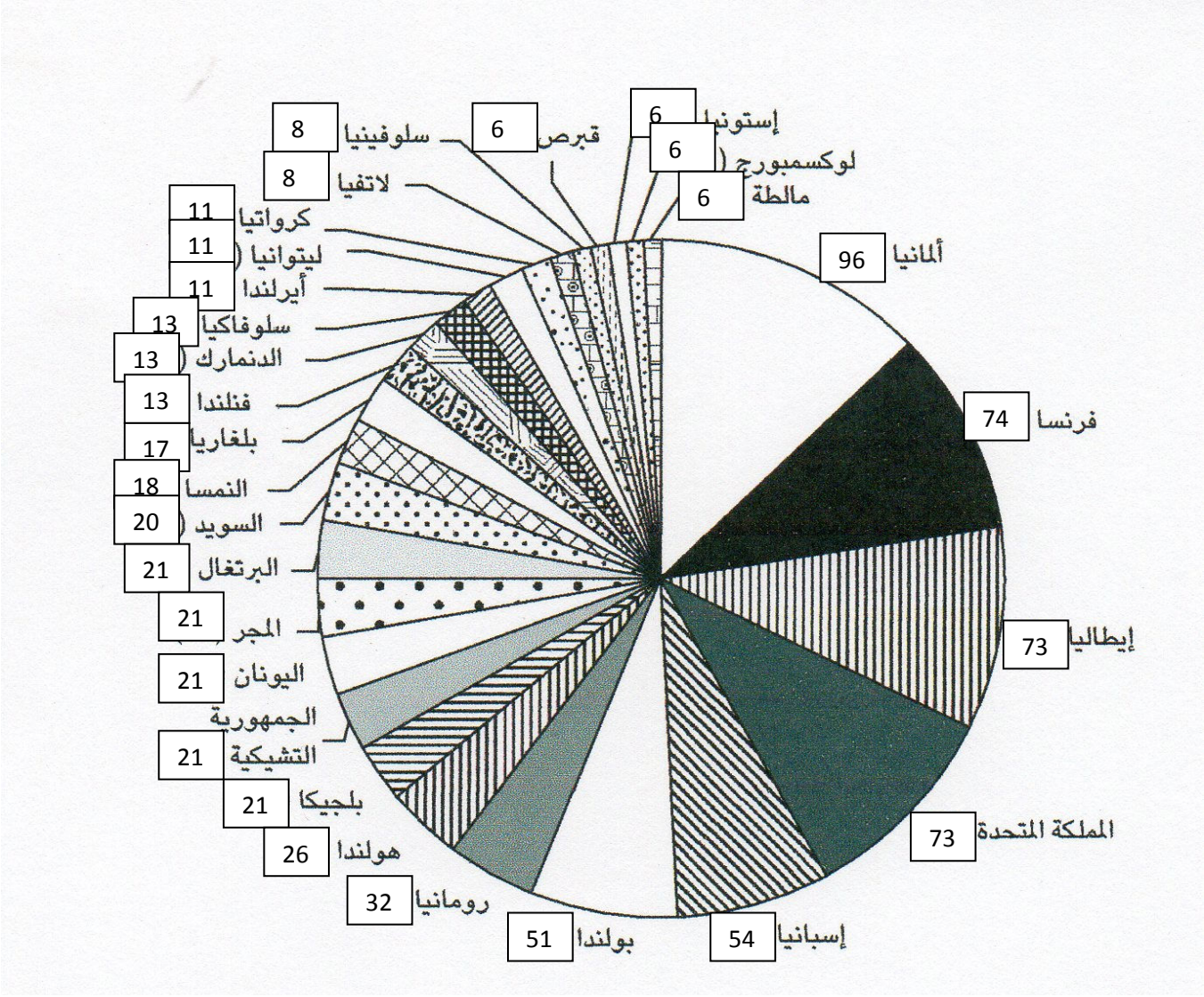


**المصدر:** جون، بيندر. ***مرجع سابق***. ص.47.

# القائمة البيبليوغرافية

# البيبليوغرافيا

## الكتـــــــب:


1-إبراهيم، الجبهاني يوسف. ***ملفات تركيا*** دمشق سوريا: دار حوران للطباعة و النشر و التوزيع. 2001.

2-إبراهيم، غانم البيومي. ***تركيا بين الداخل و رهانات الخارج.*** الدوحة، قطر. مركز الجزيرة للدراسات. 2010.

3-احمد، أغلو داود. ***العمق الاستراتيجي موقع تركيا و دورها في الساحة الدولية.*** الدوحة قطر: مركز الجزيرة للدراسات. 2011.

4-أحمد، نوري النعيمي. ***تركيا و الاتحاد الأوروبي دراسة مسيرة لانضمام.*** والإمارات: الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية. 2007.

5-اكرم، أو كتم.( تر) مصطفى الجمال، مجدي (تح). عاصم، الدوسقي. ***تركيا الأمة الغاضبة.*** ( د ب): Zbooks. 2011

6-بايدار، ياوز. "**تطور حرية الصحافة في تركيا**"، تحرير. ناظم تورال: ***التحول الديمقراطي في تركيا***، مركز المحروسة للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات، (د. ب)، 2012.

7-جون، بندر. وسايمون، أسروود. ( تر) خالد، غربي علي ( مر) ضياء، رواد: ***الاتحاد الأوروبي.*** القاهرة مصر: مؤسسة هنداوي للتعليم والثقافة. 2015.

8-حسن، نافعة. ***الإتحاد الأوربي والدروس المستفادة عربيا.*** بيروت لبنان: مركز الدراسات الوحدة العربية. 2000.

9-حسين، دلي خوارشيد. ***تركيا وقضايا السياسة الخارجية.*** دمشق سوريا: منشورات إتحاد الكتاب العرب. 1999.

10- دني، إيمان. ***الدور الإقليمي لتركيا.*** الإسكندرية مصر: مكتبة الوفاء القانونية. 2014.

11- ديلي، خورشيد. ***تركيا و قضايا السياسية الخارجية*** ( دراسة). ( د ب). منشورات إتحاد الكتاب العرب. ( د ت).

12- رواء، زكي يونس الطويل. ***الاقتصاد التركي والأبعاد المستقبلية للعلاقات العراقية التركية.*** لأردن: دار زهران للنشر والتوزيع. 2011.

13- روبنس، فيليب. (تر) نجم خوري، ميخائيل. ***تركيا و الشرق الأوسط*** . ليبوس قبرص: مؤسسة قرطبة للنشر و التوزيع و البحوث. 1993.

14- سعيد محفوظ، عقيل. ***جدليات المجتمع والدولة في تركيا المؤسسة العسكرية والسياسة العامة***. الإمارات: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، ( د ت).

15- صالح، منسي محمود. ***المشرق العربي المعاصر***. (د ب). (د ن). 1990.

16- طالب، حسين حافظ. ***تركيا و الاتحاد الأوروبي بين الرغبة و الرفض***. (د ب): مركز الدراسات الدولية. العراق.( د ت).

17- عبد الجليل، طارق. ***العسكر والدستور في تركيا***. ط2. مصر: دار النهضة للنشر. 2013.

18- عزيز خان، كيبك. ***ترك وأتاتورك***. مصر: بالفجالة. (د ت).

-19

20- علي، باكير حسين. **العلاقات التركية الفرنسية والاستدعاء السياسي للتاريخ الأرميني رؤية تركية**. الدوحة قطر: مركز الجزيرة للدراسات. 2012.

21- عمر، لقمان النعيمي. ***تركيا والإتحاد الأوروبي دراسة لمسيرة الإنضمام***. الإمارات: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية. 2007.

22- كرامر، هاينتس. (تر) فاضل، جكتر. ***تركيا المتغيرة تبعث في ثوب جديد***. الرياض السعودية: مكتبة العبيكان. 2001.

23- كوتر، عباس الربيعي. "**العلاقات الأمريكية التركية في الميزان الاستراتيجي الدولي**. بغداد العراق: مركز الدراسات الإستراتيجية و الدولية. ( د ت).

24- محمد، مصطفى كمال. نهرا، فؤاد. ***صنع القرار في الاتحاد الأوربي والعلاقات العربية الأوروبية***. بيروت لبنان. مركز دراسات الوحدة العربية. 2000.

25- محمد ياسر خضير العزيري. ***الدور الأمريكي في سياسة تركيا حيال الإتحاد الأوروبي (1993 – 2010)***. بيروت لبنان: مركز دراسات الوحدة العربية .2010.

26- محمد، دحام كردي. ***مستقبل الاتحاد الأوربي دراسة التأثير السياسي الدولي***. بيروت لبنان: منشورات الجليس الحقوقية. 2013.

27- محمد، نور الدين. ***تركيا في الزمن المتحول قلق الهوية و صراع الخيارات***. بيروت لبنان: رياض الرئيس للكتب و النشر. 1998.

28- محمد، نور الدين. ***تركيا الجمهورية الحائرة***. بيروت لبنان: مركز الدراسات الإستراتيجية والبحوث و التوثيق. 1998.

29- محمد، ياسر خضير الغريري. ***الدور الأمريكي في سياسة تركيا حيال الاتحاد الاوروبي 1993- 2010***. بيروت لبنان.مركز دراسات الوحدة العربية.2010

30- مخلد، عبيد المبيضين. ***الاتحاد الأوربي كظاهرة إقليمية مميزة***. عمان الأردن: الأكاديميون للنشر والتوزيع. 2012.

31- مصطفى، الزين. ***ذنب الأناضول***. لندن: رياض الزين للكتب والنشر.1991.

32- ممدوح، عبد المنعم. ***تركيا و البحث عن الذات***. ( د م). ( د ن). ( د ت).

33- هدى، درويش. ***الإسلاميون وتركيا العلمانية نموذج الإمام سليمان حلمى***. القاهرة مصر: دار الأفاق العربية. 1998.

34- هنري، باركلي. ***القضية الكردية في تركيا***. العراق: مؤسسة مركياني للبحوث والنشر. 2007.

35- ياوز، بايدار. "**تطور حرية الصحافة في تركيا**" .( تح ) ناضم، تورال. ***التحول الديمقراطي في تركيا***. (د. ب): مركز المحروسة للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات. 2012.

**المجلات و الدوريات.**

1- جنكتير، آقطار."**الإتحاد الأوروبي القوة الداعمة تحري**" تورال، ناظم. التحول الديمقراطي في تركيا. (د. ب): مركز المحروسة للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات. 2012.

2- أ ف ب، يوبي أي. "**الإتحاد الأوروبي يعيد إطلاق المفاوضات مع تركيا**" . ***يومية الوسط***.(د. ب): 23 أكتوبر 2013، العدد 4044.

3- أحمد، محمد أمين رافد. " **قراءة في العلاقات العربية التركية والموقف التركي من أزمة احتلال العراق للكويت 1990- 1991** ". ***مجلة جامعة تكريت للعلوم القانونية***.الكويت. سبتمبر 2014، عدد 23

4- أحمد، وليد محمود. "**النزاع التركي اليوناني في بحر إيجه في ضوء القانون الدولي للبحار**" . ***مجلة دراسات إقليمية***. (دب): 2007.

5- حسن، حافظ وهيب. " **تركيا والاتحاد الأوروبي بين الرغبة التركية و المطالب الأوروبية** ". ***دراسات دولية***.**(د ب)**، ( د ت)، عدد 58.

6- حسين، مقلد طلال. "**تركيا والإتحاد الأوروبي بين العضوية والشراكة**". ***مجلة كلية الاقتصادية والقانونية***. سوريا، 2010 المجلد 26، العدد الأول.

7- حسين، طالبي حافظ." **تركيا والإتحاد الأوروبي**". ***مركز الدراسات الدولية قسم الدراسات الأوروبية***. العراق.(د ت)، ( د ع).

8- حسين، طلال مقلد. "**تركيا و الاتحاد الأوروبي بين العضوية و الشراكة** . ***مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية و القانونية***.سوريا،2010، المجلد 26، العدد الأول.

9- حنا، غروهنان. "**قضية حزب العمال الكردستاني وانعكاساتها على العلاقات العراقية التركية 1984-2007**." ***سلسلة شؤن اقليمية***. العراق:( د ب)،العدد 13.

10- ربيع الشويلي نعيم وآخرون. "**النزاع التركي اليوناني في بحر إيجه**". **مجلة ذي قار**.2007 ،المجلد 4 ،العدد2

11- السامرائي سالم، محمود." ***المساومة في السياسة الخارجية التركة***". ***المجلة العربية للعلوم السياسية***. بيروت لبنان. (دت)، (د. ع).

12- السعيد، سعيدي." ***تطور العلاقات التركية الإسرائيلية***"، **مجلة العلوم الإنسانية كلية الحقوق والعلوم السياسية جامعة محمد خيضر، بسكرة الجزائر**، مارس 2011، العدد 21.

13- عامر، علي راضي. "**أبعاد تطور العلاقات التركية الخليجية**". ***مجلة السياسات الدولية***، ( د ب) ( د ت)، ( د ع).

14- فتيحة، ليتيم: "**تركيا والدور الإقليمي الجديد في الشرق الأوسط**". ***مجلة المفكرة .كلية العلوم الحقوق و سياسية جامعة بسكرة. الجزائر***.( د س)، عدد 05.

15- لقمان النعيمي عمر. "**تركيا والإتحاد الأوروبي**". ***مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية***. أبو ضبي الإمارات، (د ت) العدد 120.

16- منال، محمد صالح." **نجم الدين أربكان مفكر اقتصادي**". ***مجلة جامعة كركوك للدراسات الإنسانية***.العراق. 2009، المجلد 4، العدد 02.

17- يوسف، حسين يوسف عمر. "**بريطانيا العظمى واتفاقية قبرص 1878**". ***مجلة الجامعة الإسلامية***. جانفي 2013، المجلد 21، العدد 01.

**الرسائل و الأطروحات الجامعية**

1- إياد، قطب. ***النظاميين الاقتصادي والسياسي التركيين في ضل حزب العدالة والتنمية وانعكاساتهما على العلاقة مع سورية***، (دبلوم في الشؤون الدولية والدبلوماسية). دمشق سوريا: الأكاديمية السورية الدولية، 2009.

2- سميرة، عوينة. ***جريمة الإبادة الجماعية في الاجتهاد القضائي الدولي***. (مذكرة ماجستير). تخصص قانون دولي. باتنة الجزائر: كلية الحقوق و العلوم السياسية جامعة الحاج لخضر، 2012- 2013.

3- عادل، بلجبل. ***التجربة الأوروبية في التعاون والتكامل الإقليمي***.( مذكرة ماجستير) تخصص اقتصاد دولي. باتنة الجزائر: كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير جامعة الحاج لخضر. (د ت).

4- عز الدين، حمايدي. ***دور التدخل الخارجي في حل النزعات العرقية دراسة حالة تدخل التركي اليوناني في قبرص ( 1974- 2004)***.(رسالة ماجستير). تخصص عولمة وعلاقات دولية. جامعة منتوري. قسنطينة الجزائر: كلية الحقوق و العلوم السياسية ، 2004- 2005.

5- عفاف، حراش. ***تركيا وقضية الإنضمام إلى الإتحاد الأوروبي***، (رسالة ماجستير) تخصص علوم سياسية. الجزائر: كلية العلوم السياسية والإعلام جامعة الجزائر (3)، أكتوبر 2011.

6- لبنة، جديد. ***السوق الأوروبية المشتركة والسوق العربية المشتركة تشابه في المقدمات وإختلاف في النتائج***، ( مذكرة ماجستير ) تخصص علاقات دولية اقتصادية. ( د ب ): كلية الإقتصاد جامعة تشرين، 2004.

7- محمد عربي، لادمي. ***التنافس التركي الإيراني على مناطق النفوذ في منطقة الشرق الأوسط 1996- 2014 م***، (مذكرة ماجستير). تخصص علاقات لدولية. كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة محمد خيضر، بسكرة الجزائر، 2013- 2014.

8- محمد، لادمي عربي.**التنافس التركي اليوناني على مناطق النفوذ في الشرق الأوسط 1994-2014**. (مذكرة ماجستير) تخصص علاقات دولية وإستراتيجية. جامعة محمد خيضر بسكرة، الجزائر: كلية الحقوق و العلوم السياسية، 2013-2014.

9- محمود، جاسم حيدر. ***واقع السياسة الخارجية التركية حيال الإتحاد الأوروبي*** (رسالة ماجستير) تخصص علوم السياسية. غزة فلسطين: كلية الأدب والعلوم جامعة الشرق الأوسط، 2013 – 2014.

## المعاجم والموسوعات

### المعاجم:

1- فؤاد، السيد صالح. ***معجم ألقاب السياسيين في التاريخ العربي و الإسلامي***. بيروت لبنان: مكتبة حسين العصرية للطباعة و النشر و التوزيع. 2011.

***2- المنجد في اللغة والأعلام***. ط 34. بيروت لبنان: دار المشرق.(د ت).

3- جورج، بيار. (تر). احمد، الطعيلي. ***معجم المصطلحات الجغرافية***.ط2. بيروت: المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع. 2002.

### الموسوعات:

1-كمال، موريس شربل أسعد. حنا. ***موسوعة بلدان العالم بالأرقام***. بيروت. لبنان: دار الفكر العربي. 1999.

2- ***الموسوعة العربية العالمية***. مؤسسة سلطان بن عبد العزيز آل سلطان الخيرية.

## المحاضرات والملتقيات

1- غرداين، مغنية. ***محاضرة ألقيت على طلبة السنة ثانية ماستر تاريخ معاصر***. في مقياس مجتمعات دولية معاصرة. قسم العلوم الإنسانية. كلية العلوم الإنسانية و الاجتماعية. جامعة محمد خيضر بسكرة. الجزائر. دسمبر 2015.

## الويبوغرافيا

1- مستشارية النظام العام والأمن.( تر): طارق، عبد الجليل وأحمد، سامي. ***الثورة الصامتة***. ط2. (د. ب): (د. ن). 2013. متاح على الرابط التالي:

www. Kdgm.gov.tr/snetix/sohition/kd.gm/resouves/vplods/files/arapca.pdf. 24

حمل بتاريخ: 24، 02، 2016. سا: 11:14.

2- ***تقرير مركز الإحصاء التركي***. متاح على الرابط التالي:

http// WWW.INVERST. Gov. Tr/ ar- a/ turkey/ Factsand figures/ pages/ Economy. Aspxlvh

اطلع علي بتاريخ ,24.02.2016 سا.12: 9

3- عويني، عبد الرحمان السيعاوي: " ***الأقليات والطوائف في تركيا***". ***مركز الدراسات الجزيرة***. متاح على الرابط التالي:

http/ www. Aljazeera- net/ spicial. Files./ page. 54.

أطلع عليه بتاريخ: 24/ 02/ 2016. سا 09: 11.

4- تقرير لمنظمة التغذية العالمية (Fao ) : متاح على الرابط التالي:

http/ www. Fao.org/ hr/ water/ aquastat/ contries/ uegrohs/ tur. Cp. Ava

أطلع عليه يوم: 24. 02. 2016 سا 34: 09.

5- إيمان، بنت علاء الدين إبراهيم صائغ: ***العلاقات العثمانية النمساوية ( 1219- 1284هـ/ 1804- 1868 م)***. (أطروحة دكتوراه) تخصص التاريخ الحديث. كلية الشريعة والدراسات الإسلامية، جامعة أم القرى السعودية، 2015، متاحة على الربط التالي:

http/ www. Bo. Th. Com. Wp. Content/ uploads/

حملت بتاريخ 24. 02. 2016 سا10: 59

6- سالم، السامري محمود. " **المساومة في السياسة الخارجية التركية** "، ***المجلة العربية للعلوم السياسية***. العراق: ( د ت)، (دع)، (دص). متاحة على الرابط التالي:

www.cavs.org.lb/pdf/Emagazine.avticles/135.pdf.24.

أطلع عليها يوم: 25- 12- 2015 سا 10:50.

7- حسين، ديلي خورشيد. ***مجازر الأرمن بين حوامل التاريخ و أبعاد السياسة***. الجزيرة نت 20- 04- 2015. متاح على الرابط التالي:

www. Djazzera.net/ khowled,gate/ opi. Inions./ 19.04.15.

أطلع عليه بتاريخ 23/ 12/ 2015. سا. 13:10

8- الجمعية العامة لمجلس الأمن، هيئة الأمم المتحدة. نيويورك الولايات المتحدة الامريكية.20 ديسمبر 2001. متاحة على الرابط التالي:

http/ www.un.org/arabic/ documents/GADocs/55/280add1.pdf.

حملت بتاريخ: 2015.02.24 سا9:42

**المراجع باللغة الأجنبية:**

1- Nigar, Kavimova. Edward, Deverll : ***Minorities in Turkey.*** Stockholm. Swedish. Utrikespolitiska institutet of The Swedish institute International affaires. 2001. P. 10.
Cited in http/ www. mivis.euvac. edu/ mvs/ do/ blad .24.02.2016. 11:09.

2- Zanotti ,Jim. ***Turkey background and us relations.*** usa. Congressional research service. 2015.
Cited in:http/ www.fas.org.crs/midiast/k 41368.pdf.

12.02.2016. 11:32

# فهرس المحتويات

## فهرس المحتويات


| الموضـــــــــــــــوع | الصفحات |
|---|---|
| **الإهداء** | / |
| **الشكر والعرفان** | / |
| **مقدمة** | أ ـــــــــ ط |
| **الفصل الأول: الإطار المفاهيمي للموضوع.** | **42-11** |
| **المبحث الأول: معطيات عامة عن تركيا** | **27-11** |
| المطلب الأول: تأسيس الجمهورية التركية | **15-11** |
| المطلب الثاني: موقع تركيا وأهميته | **18-15** |
| المطلب الثالث: السكان في تركيا | **23-18** |
| المطلب الرابع: الاقتصاد في تركيا | **27-24** |
| **المبحث الثاني: معطيات عامة عن الاتحاد الأوروبي** | **42-27** |
| المطلب الأول: تطور فكرة الوحدة الأوروبية | **30-27** |
| المطلب الثاني: مراحل تأسيس الإتحاد الأوروبي | **33-30** |
| المطلب الثالث: مؤسسات الإتحاد الأوروبي | **38-33** |
| المطلب الرابع: توسع الإتحاد الأوروبي | **42-38** |
| **الفصل الثاني: المحاولات التركية للانضمام الى الإتحاد الأوروبي** | **67-44** |
| **المبحث الأول: المحاولات التركية للانضمام في فترة الحرب الباردة** | **51-44** |
| المطلب الأول: محاولات الانضمام من 1959الى2013 | **47-44** |

| | |
|---|---|
| المطلب الثاني: تحديات فترة الحرب الباردة | 51-47 |
| **المبحث الثاني: محاولات الانضمام من 1992-2002** | 59-51 |
| المطلب الأول: الشروط الجديدة للعضوية مسار المباحثات | 56-51 |
| المطلب الثاني: الإصلاحات الداخلية و الجهود الدبلوماسية | 59-56 |
| **المبحث الثالث: المفاوضات في عهد حزب العدالة و التنمية** | 67-59 |
| المطلب الأول: مسار المفاوضات التركية | 62-60 |
| المطلب الثاني: الانجازات المحققة في سبيل الحصول على عضوية. | 67-62 |
| **الفصل الثالث: معيقات انضمام تركيا الى الاتحاد الأوروبي** | 100-69 |
| **المبحث الأول: القضايا العالقة أمام تركيا للانضمام الى الاتحاد الأوروبي** | 84-69 |
| المطلب الأول: القضية الكردية | 74-69 |
| المطلب الثاني: القضية الأرمينية | 79-74 |
| المطلب الثالث: القضية القبرصية | 84-79 |
| **المبحث الثاني: المواقف المتصلبة تجاه عضوية تركيا** | 94-84 |
| المطلب الأول: الموقف اليوناني | 89-84 |
| المطلب الثاني: الموقف الفرنسي | 92-89 |
| المطلب الثالث: موقف ألمانيا و النمسا | 94-92 |
| **المبحث الثالث: البعد الحضاري و الثقل السكاني في عضوية تركيا** | 100-94 |
| المطلب الأول: البعد الحضاري في عضوية تركيا | 97-94 |

| | |
|---|---|
| المطلب الثاني: الثقل السكاني في عضوية تركيا | **100-98** |
| **الخاتمة** | **104-102** |
| **الملاحق** | **124-106** |
| **القائمة البيبليوغرافية** | **133-126** |
| **فهرس الموضوعات** | **137-135** |